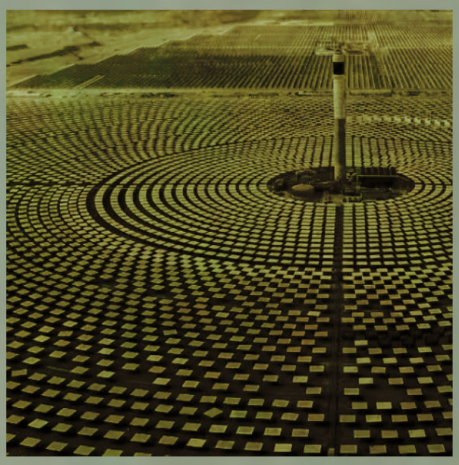

# التصنيع الأخضر بالمغرب

## مطامح كبيرة وعوائق أعظم

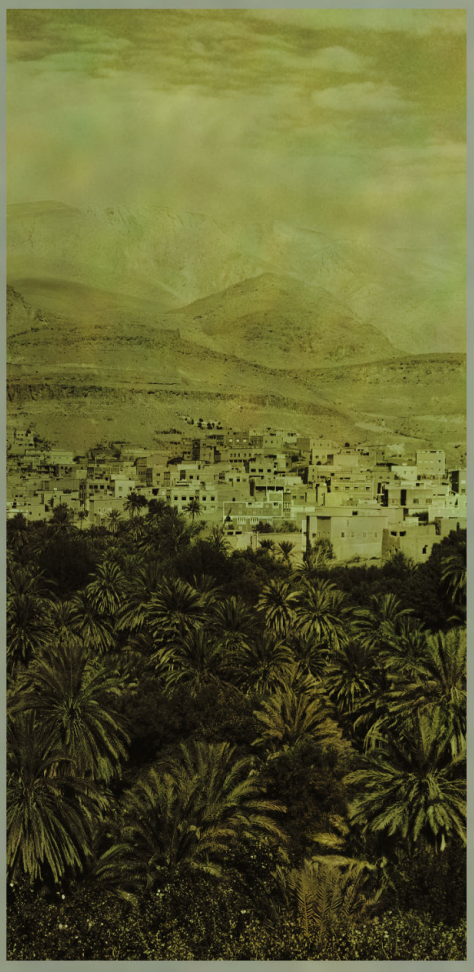

علي اموزاي

tni transnationalinstitute
أطاك المغرب Attac Maroc

**تحرير:** علي أموزاي

**مراجعة:** جواد مستقبل، حمزة حموشان، وعمر أزيكي

**مراجعة لغوية:** عمرو خيري

**إخراج فني:** ستديو شَِفرة shfra.co

هذا المؤلَّف من إنتاج **المعهد العابر للقوميات (TNI)**،
بالشراكة مع **أطاك المغرب.**

تنويه: يتحمّل المؤلف وحده المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا المنشور، ولا يعبّر بالضرورة عن مواقف أو آراء المعهد العابر للقوميات (TNI) و أطاك المغرب.

# الفهرس

**ملخص تنفيذي** ..... 3

**القسم الأول: تاريخ السياسات الصناعية بالمغرب** ..... 10
**1. نموذج تراكم رأسمالي مبني على تدخل الدولة**
1.1. إحلال الواردات
2.1. «السياسة الحمائية»
3.1. قانون «مغربة الشركات»
**2. تغير السياق**
**3. لماذا لم تتمكن السياسات الصناعية السابقة من النهوض بالتصنيع؟**

**القسم الثاني: تعريف السياسات الصناعية الجديدة/ الخضراء** ..... 20
**1. المفهوم في الأدبيات المغربية**
1.1.الأدبيات الرسمية
2.1. الأدبيات الأكاديمية
**2. المفهوم في أدبيات المؤسسات الدولية**
1.2. البنك الدولي
2.2. صندوق النقد الدولي
3.2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
**3. نقاش مفهوم السياسات الصناعية: رؤية نقدية**
1.3. حدود تدخل الدولة في الأدبيات حول السياسات الصناعية
2.3. سياق صعود السياسات الصناعية الجديدة/ الخضراء

**القسم الثالث تقييم السياسات الصناعية الجديدة (2005 - 2020)** ..... 30
**1. مرحلة انتقالية (1983 - 2005)**
**2. سياسات صناعية جديدة**
1.2. مخططات الإقلاع (2005-2020)
2.2. تقييم السياسات الصناعية الجديدة/ المهن العالمية للمغرب
3.2. التقييم: رؤية نقدية
4.2. تقييم إجمالي لنموذج التصنيع الموجه نحو التصدير

**القسم الرابع: ضوء على السياسات العامة الخضراء بالمغرب** ..... 40
**1. السياق**
**2. الأدبيات الرسمية المغربية حول السياسات العامة الخضراء**
1.2. خفض الكربون
2.2. الطاقات المتجددة
3.2. التمويل المناخي
4.2. نقل التكنولوجيا
**3. الأدبيات غير الرسمية حول السياسات العامة الخضراء**
1.3. الاتحاد العام لمقاولات المغرب
2.3. الجمعيات والنقابات

**القسم الخامس: ملاحظات ختامية وتوصيات** ..... 58
**1. ملاحظات ختامية**
**2. توصيات من أجل تنمية موجهة للناس والطبيعة:**
**سياسات تصنيعية سيادية وبيئية وعادلة**

**المراجع** ..... 78

# ملخص تنفيذي

**في المغرب**، لا النخب الاقتصادية ولا نظامها الحاكم، ناكِرا تغيُّرِ المناخ وآثاره الكارثية على البلد. تعج الوثائق الرسمية بمفاهيم «التنمية المستدامة» و«الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر» و«النمو الأخضر» و«إزالة الكربون»... إلخ. وقبل ذلك بعقود راود حلم التصنيع تلك النخب، منذ محاولة الحكومة التقدمية في نهاية الخمسينيات بناء اقتصاد وطني مستقل عن المستعمِر القديم. اعتمدت الدولة آنذاك، بعد حسم الصراع السياسي بين المَلكية ويسار الحركة الوطنية البرجوازية (حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، على القطاع العام لزرع اللبنات الأولى لصناعة مغربية (اقتصرت بشكل متعمَّد ومحدود على الصناعات الخفيفة) وإنماء برجوازية محلية، وتبنت آليات مثل الحمائية وإحلال الواردات وقانون «مغربة الشركات»، لكن مع التركيز على استهداف الأسواق الخارجية، خصوصًا الأوروبية، عبر استراتيجية نمو موجَه نحو الصادرات. وكان تمويل هذا النموذج من التنمية أو التراكم الرأسمالي في صلب الصراع السياسي. وبعد حسم المَلكية للسلطة السياسية، اعتمدت على المديونية الخارجية والضرائب غير المباشرة المفروضة على الاستهلاك كأساس لتمويله؛ أي تحميل الطبقات الشعبية كُلفة إنماء رأسمالية محلية تابعة ستسقط ثمارها يانعة في يد البرجوازية المغربية والأجنبية في ما بعد.

ظهرت أزمة نموذج التراكم الرأسمالي هذه منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، بحفز من انخفاض أسعار الفوسفاط في السوق العالمية وتكاليف حرب الصحراء وتفجر أزمة المديونية. وفي عز تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي كان وراء بوادر نزع التصنيع المبكر بالمغرب، كان حلم التصنيع لا يزال قائمًا، وقد نشرت جريدة لوموند سنة 1989 مقالًا بعنوان براق: «المغرب، 'تنينٌ' جديد على أبواب أوروبا».

بعد عقدي التقويم الهيكلي، وفي سياق انتقال الحكم من ملك راحل (الحسن الثاني) إلى ملك جديد (محمد السادس)، تبنت الدولة سياسات صناعية تعتمد الاستراتيجيات القطاعية القائمة على «المهن العالمية الجديدة»، وعلى رأسها صناعات السيارات والطيران والإلكترونيات، معلنة أن توفير المغريات للرأسمال الأجنبي المباشر كفيل بإغرائه للقدوم والإسهام في تصنيع البلد وتنويع نسيجه الإنتاجي. امتدت هذه الاستراتيجيات على مدى عقدين، وجرى تعديل أهدافها ومقتضياتها كل خمس سنوات، ولم تغير دفتَها الأزمةُ الاقتصادية العالمية (2008-2009) ولا أزمة منطقة اليورو (2013) ولا أزمة كوفيد-19 (2020)، بل حفزت الدولة والرأسمال المغربي الكبير على السير في نفس السبيل المطروق: النمو القائم على التصدير واستقطاب الاستثمار الأجنبي والاندماج أكثر في سلاسل القيمة العالمية.

لتأمين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أقدمت الدولة على سياسة استثمار عمومي كثيف، خصوصا في البنية التحتية (المناطق الصناعية الحرة، الطرق السيارة، السكك الحديدية، المطارات، الاتصالات...)، وتحسين مَناخ الأعمال عبر مراجعة قانون الشغل لجعله أكثر مرونة لتخفيض كلفة العمالة وحفز الاستثمار عبر تشجيعات جبائية وضريبية ومِنح... إلخ.

رغم ذلك، وفي نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تتالت التقارير عن وصول هذا النموذج

من التنمية إلى مداه، بدءًا من تقرير البنك الدولي سنة 2017، مرورًا بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في نفس العام، انتهاءً بتقرير اللجنة التي كلفها الملك بصياغة وثيقة حول «النموذج التنموي الجديد» في أبريل 2021.

كانت الخلاصة واضحة وفاقعة: رغم كل المجهودات الضخمة واندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية، لا يزال بلدًا غير مصنَّع، وتجري توريةُ ذلك وراء عبارات مثل «ضعف مكاسب الإنتاجية» و«محدودية خلق فرص العمل» و«فخ البلدان متوسطة الدخل». وكان تقريران صادران عن بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط واضحان حول هذا الأمر: لم تُسفر سياسة الاستثمار العمومي رغم معدلاتها المرتفعة، مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، عن تصنيع حقيقي، واشتكى بنك المغرب سنة 2019 من «ضعف الاستثمار الخاص، بالرغم من الحوافز العديدة الممنوحة»، وأعلن شكيب بنموسى، رئيس اللجنة التي كلفها الملك بإعداد النموذج التنموي الجديد: «النيوليبرالية خذلتنا وخيبت الآمال». لم تكن تلك التصريحات تعبيرًا عن نية فعلية للتخلي عن «النيوليبرالية»، بل وكما كان الحال بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (2008 - 2009)، ورغم تضمين الدولة في وثائقها مفاهيما مثل «النمو المحفَّز بالطلب الداخلي» و«السيادة الصناعية»، ظل محور سياستها الاقتصادية هو نفسه: استقطاب الاستثمار الأجنبي وتطوير الصادرات والاندماج أكثر في سلاسل القيمة العالمية.

في سنة 2020 على إثر جائحة كورونا والإغلاق الاقتصادي الشامل، وبعدها حرب روسيا على أوكرانيا بدءًا من سنة 2022، وإعلان الاتحاد الأوروبي سيره الحثيث نحو الحياد الكربوني في أفق 2050، شهد نقاش «الانتقال نحو اقتصاد أخضر» و«النمو الأخضر»، استئنافًا بعد أن كان قد انطلق منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بإطلاق «استراتيجية الطاقة المستدامة سنة 2009»، وإصدار وثائق عديدة، ضمنها ورقة بعنوان «الاقتصاد الأخضر، فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل» صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2012، وفي 2017 أصدرت الدولة «الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة- 2030»، مُتْبِعة إياها في يناير 2022 بإصدار «الميثاق الوطني للتنمية المستدامة». وقبل ذلك، في سبتمبر 2016، أصدرت الدولة «المساهمة المحددة وطنيًا ضمن «الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية»، وأصدرت نسخة معدَّلة منها في يونيو 2021. الوثائق والمبادرات الرسمية كثيرة جدًا، ولا يسع هذا التقديم أن يفصل فيها، وسيجدها القارئ-ة في متن الدراسة.

هذه الأدبيات حول «الانتقال إلى اقتصاد أخضر» و«الاقتصاد خفيض الكربون»، تتميز شأنها شأن أغلب الأدبيات الصادرة عن المؤسسات العالمية، بالتركيز على خفض الكربون كاستراتيجية أساسية لذلك الانتقال، دون نية للتخلي عن نموذج اقتصادي يدمر الكوكب، وليست انبعاثات الغازات الدفيئة سوى إحدى تجلياته. فالاستخراجية والفلاحة الموجهة للتصدير والنقل الخصوصي وحفز الاستثمار الخاص (المحلي، وخصوصًا الأجنبي) لا تزال هي نفسها الأعمدة التي تريد عبرها الدولة حفز ذلك الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وخفيض الكربون.

تحترم الأدبيات الرسمية الصادرة عن الدولة ترسيمة المؤسسات المالية الدولية (وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتطبيق السياسات الصناعية والخضراء: الدولة تتدخل فقط عندما تخفق السوق وتعجز عن أداء مهامها. وعلى الدولة التركيز على المهام الاستراتيجية والتنظيمية، بينما تترك للقطاع الخاص المجال واسعًا لتحقيق عملية التنمية (وضمنها المستدامة طبعا)، بل على الدولة استعمال المالية العمومية لحفز تدخل القطاع الخاص ذاك، والحلول محله مؤقتًا حتى تصبح القطاعات المستثمَر فيها مُجزية، وآنذاك تتخلى عنها الدولة بشتى الآليات: الخصخصة، الشراكة قطاع عام-قطاع خاص، التمويلات المبتكَرة... عمليًا لا جديد تحت شمس العقيدة النيوليبرالية وإجماع واشنطن.

حتى ما يُطلق عليها منجزات في مجال الطاقات المستدامة وخفض الكربون يحتمل الكثير من الشك. فلا يزال المغرب يرفل في التبعية الطاقية، إذ يستورد

90% من طاقته، فضلًا عن أن القطاع الخاص أصبح المحتكر الأكبر لهذا التزويد. بينما هناك شكوك كثيرة حول منجزات تخفيض نسبة الانبعاثات، إذ تفسرها دراسات عديدة بانخفاض معدل النمو المتوقَّع طيلة العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين مقارنة بالسيناريوهات المفترضة، وليس بتخفيف فعلي لتلك الانبعاثات.

لم تقتصر أدبيات الانتقال الأخضر على الوثائق والمبادرات الرسمية، بل انخرطت في ذلك نقابة أرباب العمل التي أصدرت وثيقة تحمل عنوان «مبادرة الشركات المناخية المغربية 2017-2018»، والبنك المركزي/ بنك المغرب مُصدرًا وثيقة «خارطة طريق القطاع المالي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة ومحاربة تغير المناخ» في نوفمبر 2016، فضلًا عن إعلان المجمع الشريف للفوسفاط «برنامج الاستثمار الأخضر» للفترة الممتدة بين 2023 و2027. لكن يظل هاجس تنافسية المقاولات المغربية في المرتبة الأولى مقارنة بالأهداف البيئية، وضِمنها تخفيض نسبة الانبعاثات وتحقيق اقتصاد خفيض الكربون، والنقاش حول هذين الهدفين محفَّز باعتبارات خارجية أكثر من إيمان عميق بالأهداف البيئية. فإعلان الاتحاد الأوروبي هدف الانتقال إلى الحياد الكربوني في أفق 2050، وتبني آليات مثل «ضريبة تعديل حدود الكربون»، يثير المخاوف من تقلص منافذ الولوج إلى السوق الأوروبية. لذلك سارعت الدولة إلى تحفيز المصدِّرين المغاربة للتكيف مع تلك الآلية بإعلان التزامهم بالأهداف المناخية.

كما أن السعي المحموم للحصول على التمويل المناخي يشكل أحد دوافع هذا الاهتمام الرسمي؛ فالدولة أصبحت مدمنة على التمويل الخارجي، ولا تفوت أية فرصة للحصول عليه. وكل الخطط القطاعية للدولة، سواء تعلق الأمر بالخدمات العمومية أو الأهداف الاجتماعية أو قضية إدماج النساء في التنمية، وأخيرًا الأهداف المناخية، تربطها الدولة بشرط الحصول على التمويل. وهذا الأخير غالبًا ما يكون ديونًا وليس مِنحًا، ما يرفع كلفة المديونية، التي تُعد أحد عوائق تحقيق تلك الأهداف كلها.

هناك أيضًا مبادرات من المجتمع المدني مثل «الجمعية المغربية للاقتصاد الأخضر من أجل البيئة والعدالة المناخية»، ومراكز بحث وتفكير مثل «المركز من أجل الجنوب الجديد»، التي تقتصر أدبياتها على مخاطبة صناع السياسات والتقدم بمقترحات ملموسة لإغناء نفس منظور الدولة المشار إليه أعلاه، بينما تنفرد جمعية أطاك المغرب بمنظور بيئي مناهض للعولمة النيوليبرالية، وهو منظور دائم الحضور في أنشطتها ومبادراتها وأدبياتها. أما الحركة النقابية، ورغم أن الطبقة العاملة توجد في صلب الانتقال إلى اقتصاد أخضر، إما ضحية أو فاعلا، فهي الغائب الأكبر عن هذا النقاش.

النقاش الحالي محفَّزٌ بمشهد عالمي يشهد «عودة» للسياسات الصناعية في سياق مواجهة تغير المناخ، حيث أسفر الإجماع الجديد بشأن العمل المناخي عن تطوير حزم سياسات صناعية (قوامها في معظمه إعانات وحوافز) لتحفيز التطوّر التكنولوجي والإنتاج اللازمين لإزالة الكربون من الاقتصاد، مع إدراك بأن هذه السياسات لن تنجح بناء على العقيدة الأرثوذكسية النيوليبرالية. وتبدَّت حدود هذا الإدراك عندما تبين أن هذا التحول - خصوصًا من منظور دول الشمال العالمي - لم يكن انخراطًا في التخطيط الصناعي الشامل، بل استخدام أنظمة جديدة من التعريفات الجمركية والإعانات. وانضاف البعد البيئي إلى أبعاد الصراع الجيوسياسي العالمي بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والصين من جهة أخرى (الحرب التجارية/ الجمركية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين).

تبحث النخب الحاكمة في المغرب عن موقع لها تحت شمس هذا النزاع وهذه التحولات، وتسعى إلى تكييف سياساتها الاقتصادية، علها تستفيد من هذا النقاش العالمي حول التحول نحو سياسات صناعية خضراء.

لكن يظل هذا السياق العالمي ذاته أكبر المعيقات في وجه سياسات صناعية خضراء. فهيكل الاقتصاد العالمي حيث تهيمن القوى الكبرى (الغرب والصين)، يجعل هامش التحرك نحو التصنيع الأخضر ضيقًا جدًا في وجه

دول الجنوب العالمي، وضمنها المغرب. وبذلك فإن ما يسمى «فرصة» السياسات الصناعية الخضراء قد يتبدى سرابًا، إذا لم تجرِ قطيعة فعلية مع السوق العالمية وفك الارتباط معها، بشكل ينهي تبعية البلد الاقتصادية والسياسية للدول والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الحاكمةِ تلكَ السوق العالمية. هذا منظور ليس مطروحًا البتة في الأدبيات الرسمية الصادرة عن الدولة المغربية وعن مؤسسات الرأسمال المغربي. فلا تزال خطط التصنيع تحترم مكانة المغرب في قسمة العمل الدولية، تلك المكانة التي أرساها الاستعمار منذ بداية القرن العشرين: على المغرب أن يتخصص في ما يمثل «مزاياه النسبية»؛ أي تزويد السوق الدولية بالمواد الخام والفلاحية، وحاليًا ما يُطلق عليه «مزايا تنافسية»؛ أي موقعه الاستراتيجي والاستقرار السياسي ورخص يده العاملة من أجل استقبال أنشطة تركيب في إطار سلاسل القيمة الدولية، حيث لا يزال المغرب في سافلة تلك السلاسل. ورغم كل الحديث الرسمي عن تحول المغرب إلى «قوة صاعدة» والتحول البنيوي في صادراته حيث أصبحت السلع المصنعة تشكل نسبة مهمة منها، كانت خلاصة دراسات عديدة هي: «هناك الكثير من 'صُنع في المغرب'، لكن القليل جدًا من 'صُنع من طرف المغرب'».

ليست التبعية وحدها العائق في وجه أي تصنيع أخضر للبلد، بل تضافر هذه التبعية مع التركيب الطبقي/الاجتماعي الحاكم حاليا في البلد. وإحدى مكونات ذلك التركيب هو الوزن النسبي الكبير لقسم من برجوازية البلد المتكونة من المورِّدين الكبار، الذين استفادوا من الانفتاح التجاري وراكموا ثروات هائلة، ويشكل التصنيع بالنسبة لهم تهديدًا لتلك المكاسب.

ما السبيل لإحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد المغربي وإحداث تصنيع ينقل البلد من وضعية اقتصاد نامٍ إلى اقتصاد مصنَّع ومستدام: هذا هو السؤال الجوهري المطروح حاليًا. وتظل العوائق هي نفسها: التبعية، والمديونية الخارجية، وضعف الاستثمار الخاص، والتمويل ونقل التكنولوجيا. ستكون هذه المحاور في صلب كل الوثائق والمبادرات الرسمية والأدبيات الصادرة عن مؤسسات أكاديمية وروابط القطاع الخاص المغربي، فضلًا عن تقارير المؤسسات الدولية.

يأتي مفهوم «السياسة» في قلب هذا النقاش. فقد أدت عقود من تطبيق العقيدة النيوليبرالية وإجراءاتها إلى تواري مفهوم «السياسة»، وأُخليَ الساسةُ والحزبيون والمنظماتُ الاجتماعية من الساحة التي احتلها الخبراء ومكاتب الدراسات المؤدَّاة عنها والمؤسسات المالية الدولية. بيد أن أي تصنيع للبلد، وبالأحرى تصنيع أخضر، يستدعي بالضرورة إعادة الاعتبار لـ«السياسة»، والانتقال من اقتصاد يخدم مصالح قلة من المستفيدين من الوضع القائم، إلى اقتصاد يخدم الناس ويحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

يُقصد بالسياسة الصناعية كل تدخُّل للدولة في العمليات الاقتصادية قصد توجيهها من أجل إحداث تحوُّل هيكلي في الاقتصاد، مثلًا الانتقال من اقتصاد معتمد على القطاع الفلاحي والمواد الأولية إلى اقتصاد معتمِد على التصنيع والخدمات. ومؤخرًا ظهر مفهوم «السياسة الصناعية الخضراء»، إشارة إلى إدماج البعد البيئي في السياسات الصناعية.

إذا كانت «السياسة الصناعية» تعني تدخُّل الدولة في الاقتصاد، فإن العمليات الجزيئية لرأس المال لا تكون موضع نقاش. فعندما ينخرط الرأسماليون الأفراد في استثمارات، فهم لا يستحضرون في أذهانهم بشكل مسبق «إحداث تحوُّل هيكلي في الاقتصاد» أو «تنمية البلد» أو «التنمية المستدامة». ما يهم الرأسمالي الفرد هو حجم مردود استثماره؛ أي أقلُّ مجازفةٍ ممكنة مع أعلى ربح مضمون وسريع ممكن.

لذلك فإن «التحوُّل الهيكلي» و«تنمية البلد» و«التنمية المستدامة» أمور تحدث في مستوى آخر، خارج العمليات الجزيئية لرأس المال، أي تحدث على مستوى «السياسة العامة» و«الدولة»، التي تتدخل من أجل ضبط العمليات الجزيئية الاقتصادية والتحكم فيها وتوجيهها في إطار خطة عامة (مخطط) ذات أهداف تتعدى الحسابات الفردية للرأسماليين الأفراد... هذا هو ما حدث طيلة التاريخ في تجارب تصنيع ناجحة. إن الرهان الكبير حول دور القطاع الخاص في تنمية بلداننا،

في الجنوب العالمي، كما رسخَّت ذلك الأيديولوجية النيوليبرالية طيلة عقود، إنما يعاكس تلك التجربة التاريخية، بما فيها التي عرفتها البلدان المتقدمة نفسها، إذ كان دور الدولة وسياساتها (مثل الحمائية) دور كبير في إنماء قوى الإنتاج وإحداث التحول الهيكلي في اقتصاداتها.

طبعًا لا يجب تصنيم الدولة والإيمان بقدرتها الخرافية على إحداث هذا التحول الهيكلي. يحتاج الأمر إلى تعبئة سياسية واجتماعية يكون عمادها الشعب العامل: الطبقة العاملة وصغار منتجي- ات الغذاء وضحايا البطالة والنساء والأقليات المضطهَدة. وتقدم لنا تجارب أمريكا اللاتينية، في العقود الثلاثة الأخيرة، منظورًا واسعًا لهكذا تدخل شعبي.

إن مَصْدَرَي الثروة الوحيدين هما الطبيعة والبشر. وقد عمدت الرأسمالية، طيلة قرون مضت، إلى تحويلهما إلى مجرد عامِلَيْ إنتاج: موارد بشرية (رأسمال بشري) وموارد طبيعية (رأس مال طبيعي)، مُمعنة في استغلالهما واستنزافهما، ولم يكن يحد من تعدياتها سوى مقاومة البشر، وحاليًا انضافت إلى ذلك حدود الطبيعة والكوكب. تعمل الرأسمالية على قمع مقاومة البشر بدعم صعود اليمين المتطرف، وتحاول التكيف مع الأزمة البيئية التي سببتها، لكن بنفس آليات السوق ورسملة ما تعتبره حلولًا للأزمة البيئية، في وقت تتنامى فيه النزاعات العسكرية والسباق نحو التسلح وعسكرة العالم.

في هذا السياق يبرز من جديد نقاش السياسات الصناعية الخضراء، والبحث عن حلول لمعضلات قديمة، خصوصًا في بلدان الجنوب العالمي. ما السبيل إلى تصنيع ينقل هذه البلدان من وضع التخلف الاقتصادي والتبعية والتردي الاجتماعي والخراب البيئي، إلى وضع يضمن للبشر عيشًا كريمًا ويحافظ على «أمنا الأرض». يدفعنا هذا إلى الدفاع عن منظور للسياسات الصناعية يجعلها سيادية وعادلة وخضراء.

**سيادية:** بمعنى أن الخيارات الاقتصادية يجب أن تكون قرارًا سياديًا وطنيًا وفي نفس الوقت شعبيًا. يجب أن تنبع كل القرارات الاقتصادية من إرادة الشعوب، بشكل يحقق قطيعة مع آليات التبعية القديمة والجديدة. ليس المؤسسات المالية الدولية ولا الاتحاد الأوروبي من سيحدد لنا ما ننتجه، بل نحن.

**عادلة:** سياسات تصنيعية تضمن الحياة الكريمة لجميع شرائح الشعب العامل، وتأخذ بعين الاعتبار التضحيات الاجتماعية التي يمكن أن تحدث في حالة قرارٍ بالتخلي عن صناعات بعينها والاستثمار في أخرى. وعادلة بمعنى أخذ مصالح المجتمعات المحلية بعين الاعتبار في أي صوغٍ للسياسات التصنيعية.

**بيئية:** ليس فقط بنزع الكربون وخفض الانبعاثات، بل بالقطع مع كل أشكال تدمير الكوكب، حتى وإن لم تكن تنفث انبعاثات، مثل الاستخراجية التعدينية. وكل حديث عن «الرأسمالية الخضراء» والاقتصار على «إزالة الكربون»، إنما يعنيان تزويد الرأسمالية المسؤولة عن الأزمة المناخية بطاقات جديدة إلى جانب القديمة الأحفورية، في حين يستدعي الأمر تغيير النظام الاقتصادي بمجمله.

يحتاج هذا المنظور العام إلى مَحاور دقيقة وتوصيات ملموسة للتدخل في النضالات الاجتماعية والمقاومات الشعبية الجارية، لتكون تلك المحاور والتوصيات جسرا يربط بين الحاجيات اليومية للناس وبين منظور تحويل اقتصادي وانتقال بيئي عادلين:

* سياسة تصنيعية عمومية تكون ركيزة التحول الأخضر، ولا تتحمّل المجتمعات المحلّية والشغّيلة كلفته، وتكون تحت رقابة مواطنية (عُمّالية وشعبية)، مموَّلة بآليات لا تزيد تبعية البلد للمراكز الإمبريالية (قديمها وحديثها)؛

* سياسة طاقية تضع على رأس أولوياتها تزويد السوق الداخلية بطاقة نظيفة. ستتيح إعادة إنتاج الطاقة وتوزيعها إلى القطاع العمومي إمكان سن سياسة طاقية خضراء ومساهِمة في تصنيع البلد وفك تبعيته الطاقية؛

* نقل عمومي جماعي: لن تستقيم سياسة تصنيع أخضر دون توسيع فعّال للنقل العمومي المُستخدِم للطاقات النظيفة، وسنّ سياسة جبائية ثقيلة تجاه السيارات

الخاصة وفوائد مرتفعة على القروض الخاصة بشرائها؛

* سيادة غذائية فعلية: تقع المسألة الزراعية في صلب أي تصنيع، فَلِكَيْ تتوسع الصناعة فإنها تحتاج إلى زيادة أكبر بكثير في إنتاج الأغذية والمواد الأولية الزراعية بشكل متناسق: الأغذية لضمان غذاء سكان المدن الذين ترتفع أعدادهم، والمواد الأولية من أجل المصانع. هذه الفلاحة بحاجة إلى معدات (جرارات وحصادات ودارسات) وأسمدة... إلخ. هذا ما يجب أن تتوجه إليه أي خطة تصنيع بدل فتح البلد أمام شركات السيارات التي تبحث عن كلفة أرخص (يد عاملة وبنية تحتية) لتجميع مُركباتها ثم تصديرها مع مكاسبها المالية، إلى مواطن تلك الشركات؛

* السياسة المالية: جعل القطاع البنكي والمالي قطاعًا عموميًا تحت إشراف مؤسسات تخضع لرقابة شعبية ومواطنية، عكس القائم حاليًا؛ حيث البنك المركزي مستقلّ ولا يخضع حتى لرقابة برلمانية وحيث البنوك تفضل المقترِضين الكبار... والتعويض عن الديْن الاستعماري والإيكولوجي، الذي من شأنه استرداد ما نهبه الاستعماريون القدامى وينهبه الجُدد؛

* سياسة ضريبية تُحمِّل للأغنياء مسؤولية الأزمة المركَّبة (اقتصادية واجتماعية وبيئية) التي تسببوا فيها: ضريبية تصاعدية، مع تخفيض جذري، بل وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على مجموعة من الخدمات الأساسية - بدءاً بالمياه والكهرباء - وزيادة جذرية في الضرائب على دخل وأموال الأغنياء؛

* سياسة تشغيل قارّ تأخذ بعين الاعتبار من سيكونون ضحايا الانتقال الأخضر؛ فقسمٌ كبير من الطبقة العاملة يتخوّف من فقدان مناصب شغله إن تخلّت الدولة عن السياسات المدمّرة للطبيعة والملوثة. لن يستحضر القطاع الخاص الرأسمالي هذا المُتَطلَّب، لذلك لا بدّ من سياسة تشغيل عمومي تضع نصب أعينها سياسة تصنيع اجتماعية وخضراء؛

* يجب أن تستحضر هذه المقترحات والتوصيات الأفقَ المغاربي للانتقال الأخضر؛ فالسوق المغاربية المجَزَّأة تشجّع أكثر على ارتهان بلدانها للمراكز الرأسمالية التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) والحديثة (الصين)، وفي نفس الوقت يمنع ذلك التجزؤُ تلك البلدان من الاستفادة من تكامل مواردها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية. فالجزائر وليبيا ومصر تمتلك موارد طاقة كبيرة، بينما المغرب وتونس لديهما احتياطيات من الفوسفات وقدرات زراعية. يمكن إعادة توجيه عائدات النفط الجزائرية نحو الاستثمار الإقليمي لتمويل مشاريع إنتاجية في تونس والمغرب بدلاً من القروض الأجنبية. في المقابل، يمكن للمغرب وتونس تزويد الجزائر بالغذاء بدلاً من اعتماد الجزائر على الواردات المكلفة من أوروبا أو روسيا. يمكن للمغرب، بصفته منتجاً للطاقة الشمسية، استيراد الألواح الشمسية من تونس، بصفتها منتجة لها. لن يؤدي هذا التعاون إلى بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز السيادة الغذائية فحسب، بل سيشكل أيضاً تحدياً لتبعية المنطقة لرأس المال الأجنبي. يتطلب كسر حلقة التبعية إعادة توجيه الاقتصادات بعيداً عن خدمة احتياجات الدول المتقدمة نحو تجارة أكثر إنصافاً وتكنولوجيات مشتركة عبر الجنوب العالمي.

أخيرًا: الديمقراطية أولًا وأخيرًا. هذه التوصيات ومنظورها الأوسع المعادي للرأسمالية لا يمكن تطبيقها من طرف نخب اقتصادية تستفيد من الوضع القائم الذي تحميه سلطة مستبدة سياسية مستفيدة بدورها من هذا الوضع. تنير لنا الطريق تجارب اختراق انتخابي في أمريكا اللاتينية حيث تمكنت حكومات مدعومة من طرف حركات شعبية (عمالية وفلاحية) من تطبيق برامج اجتماعية واقتصادية، بغض النظر عن حدودها وعدم إصرارها على إحداث القطيعة الفعلية مع المراكز التي تحكم على بلداننا وشعوبنا بالفقر والبطالة والبؤس والدمار البيئي.

**ينبغي أن نحلم.**

في مراكش، يواصل أحد صُنّاع الزليج ممارسة حرفة تقليدية عريقة تعود إلى قرون، في خضم ثلاثة عقود من التحول الصناعي في المغرب. (المصدر: Unsplah)

شبّان في الرباط عام 1955 يحتفلون بعودة السلطان محمد الخامس، إيذانًا بنهاية الحكم الاستعماري الفرنسي. (المصدر: Robert B. Taber)

القسم الأول

# تاريخ السياسات الصناعية بالمغرب

يتناول هذا القسم موجزا تاريخيا للسياسات الصناعية التي جرى تبنيها في المغرب في الفترة الممتدة من ما بعد الاستقلال السياسي (1956) إلى نهاية تسعينيات القرن العشرين، مع جرد مكاسب تلك السياسات وكبواتها، والسياق السياسي والاجتماعي والدُّولي التي جرى تبنيها في إطاره، ثم تقييم لتلك السياسات.

# 1. نموذج تراكم رأسمالي مبني على تدخل الدولة

ورث المغرب عن الاستعمار اقتصادا متخلفًا يعتمد على الفلاحة والاستخراجية (المعادن)، وتابعا يلبي احتياجات المتربول الاستعماري. بعد الاستقلال كان هَمُّ الملكية الأول هو ترسيخ سلطتها السياسية، في وجه حركة وطنية برجوازية (حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية). لذلك كانت المَلكية متخوفة من تصنيع سريع للبلد، كونه سينشئ طبقة برجوازية قوية تفرض شروطها على المَلكية.[1] وفي المقابل، حاول يسار الحركة الوطنية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) بناء اقتصاد وطني مستقل (بموجب مخطط خماسي قائم على التصنيع وإصلاح زراعي، وعملة وطنية ومؤسسات اقتصادية وطنية) متبنيًا خطة اقتصادية قائمة على تدخل قوي من الدولة، وهو ما كان شائعًا بعد الحرب العالمية الثانية في جميع أنحاء العالم الرأسمالي مع مفهوم دولة الرفاهية، وكان عبد الرحيم بوعبيد (وزير الاقتصاد الوطني في حكومة عبد الله إبراهيم 1959- 1960) متأثرا بالكينزية وحاول أن يجعلها ملائمة لظروف البلاد النامية الفتية باستخدام وظائف الدولة الاقتصادية كأداة لتحديث المجتمع وعقلنة العلاقة بين الدولة والمجتمع.[2]

كان الصراع الاقتصادي الرئيسي بين يسار الحركة الوطنية والمَلكية قائمًا حول القطاع الذي يجب أن تعطى له الأولوية: التصنيع (يسار الحركة الوطنية) أم الفِلاحة (المَلكية)، وقد فاز الأخير. كان الاختيار سياسيًا بالدرجة الأولى لأن القاعدة الاجتماعية الداعمة للملك، آنذاك، كانت موجودة في الريف، فكبحت المَلكية كل ما من شأنه أن ينال من وضعيات الأعيان القرويين الاقتصادية، وكذا كل ما يمكن أن يبدو وكأنه أمر يعبر عن بدايات طلائعية ما لبعض الإصلاحات الأوسع في البنيات الهيكلية.[3]

في بداية ستينيات القرن العشرين، وبعد إرساء المَلكية لحكمها وهزيمة يسار الحركة الوطنية، تبنت الليبراليةَ الاقتصادية وانحازت للغرب. ولكن تهرَّبَ أرباب العمل المغاربة من الاستثمار المنتِج[i] وتفضيلهم الاستثمارات قصيرة الأجل والمكاسب الرأسمالية من المضاربة العقارية،[4] دفع المَلكية إلى العودة إلى سياسة التخطيط الخماسي، وتولت مهمة مدِّ البلد ببنية تحتية صناعية، مقتصرة على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة. اصطدمت الدولة آنذاك بمعضلة التمويل، وكان ذلك فرصة تدخُّل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين فرضا اقتصادا قائما على الفلاحة والسياحة. أشارت إلى ذلك جمعية أطاك المغرب في مذكرتها حول وثيقة "النموذج التنموي الجديد" بقول: "كانت أولى توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بدايات 1960 متمحورة حول ضرورة اعتماد المغرب على الفلاحة التصديرية كركيزة أساس لـ"النموذج التنموي" بعد الاستقلال وتمويله عبر القروض. وهذا ما زج بالبلد في دوامة المديونية بعد عجزه عن تسديد خدمات الدين في نهاية 1970".[5]

ورث المغرب عن الاستعمار صناعةً ممركزة أساسًا في الدار البيضاء، تتجمع فيها الصناعات الفولاذية والميكانيكية والكهربائية والفلاحية والغذائية وصناعات النسيج. واعتمدت الدولة لإنماء رأسمالية

---

i غالبا ما يجري التركيز على هذه الحجة لتبرير تخلُّف تصنيع بلدان الجنوب العالمي، لكنها حجة لا تفسر شئيا. نورد هنا الردّ المفحم لعصام خفاجي: «كان لازدياد مخاطر النشاط التجاري لرأس المال وانخفاض معدل العائد المتوقع منه أثرا مساعدا في تفضيل المستثمر- آنيا- توجيه أمواله نحو قطاع باتت آفاقه أكثر طمأنينة وربحية. ويشكل هذا ردا ضمنيا على الآراء التي تعزو التخلف إلى نقص «روح المبادرة» أو «المغامرة» لدى رأسماليين البلدان المتخلفة، فلا يعدو الأمر أن يكون مرهونا بطبيعة عمل قانون القيمة في البلدان المتخلفة، إذ حيثما كان قطاع ما أكثر عائدا من آخر، فمن غير المعقول أن يتجه أي مستثمر إلى الأخير. فعلى صعيد الأفراد لا يمكن أن نتوقع اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية انطلاقا من حاجات التنمية الاقتصادية (أو معيار الربحية الاجتماعية). وهذا ما يشكل عنصرا إضافيا يدفع بالدولة إلى التدخل، حتى وإن كانت الدولة تتخذ قراراتها الاستثمارية من وجهة نظر النمو الرأسمالي بعيد المدى أي من وجهة نظر (الرأسمال الجماعي). عصام خفاجي (1 يونيو 1979)،«رأسمالية الدولة الوطنية» ، دار ابن خلدون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص 91.

محلية على أدوات مثل «إحلال الواردات»[ii] و«الحمائية» و«سياسة المغربة».

## 1.1. إحلال الواردات

كان إحلال الواردات من أولى استراتيجيات ما بعد الاستعمار التي جرى تبنيها. وشملت الإنتاج المحلي للمنتجات التي كانت تُستورَد في السابق. وكان هدفها الرئيسي هو الحد من الاعتماد على البلدان المتقدمة من خلال تطوير النشاط الصناعي الوطني القائم على السوق المحلية. كان الهدف من هذه السياسة هو إنشاء قاعدة إنتاجية قادرة على خفض حصة الواردات في العرض الإجمالي.[6]

أعطت الدولةُ الأولويةَ لإحلال الواردات بين سنوات الاستقلال الأولى إلى سنة 1972. ركزت هذه السياسة على الصناعات التحويلية الخفيفة (الغذائية والنسيج)، واعتمدت على آليات مثل وسائل الاحتراز الجمركي والتحفيز والاستثمار العمومي،[7] وركزت على القطاعات التي اعتبرَتها ذات التأثير الإيجابي الأكبر على النمو الاقتصادي، لذلك أُعطيت الأولوية لـ"الصناعة الغذائية" و"المنسوجات والجلود"، المعروفة باسم "الصناعات الخفيفة"، والتي كانت موجهة أساسًا نحو تلبية الطلب المحلي. وفي الحقيقة لم يكن ذلك أفضلية مختارة، بل احترامًا لحصة المغرب في القسمة الدولية للعمل، وعجزًا عن الاستثمار في الصناعات الأخرى (الثقيلة والتجهيزية) التي تحتكرها البلدان الصناعية المتقدمة وتمنع بلدان الجنوب من التخصص فيها.

كان من المفترض أن تساعد هذه الآلية على إرساء بنية صناعية محلية مستقلة؛ فقد كان مقررًا حسب رواد هذا التوجه الصناعي أن تظهر فوائده على ثلاث مراحل: تمثلت المرحلة الأولى في استيراد السلع الرأسمالية (أي المعدات والآلات التي تدخل في دورة إنتاج سلع نهائية أو استهلاكية أو خدمات) والمواد الخام لتصنيع السلع الاستهلاكية. وتمثلت المرحلة الثانية في إنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية، مع البدء في إنتاج الآلات الأساسية والمنتجات الوسيطة عن طريق استيراد السلع الرأسمالية. وأخيرًا، كانت المرحلة الثالثة تهدف إلى تطوير إنتاج السلع الرأسمالية. وهي حلقة لم يقدَّر لها أن تكتمل في جل بلدان العالم الثالث،[8] ولم تكن أصلا في الحسبان بالنسبة لحاكمي بلد مثل المغرب.

أثار تقييم هذه الآلية نقاشات عديدة، لكن هناك اتفاق على أنها حققت نتائجا إيجابية؛ إذ كان النمو "الأسرعُ" (11% كمعدل سنوي) خلال العقد الذي شهِد تفضيل إحلال الواردات. وكانت الواردات من السِلع الاستهلاكية تمثل 10% في نهاية الستينيات،[9] لكن هذا الانخفاض كان لصالح ارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية؛[10] ما رفع حجم العجز التجاري، وكان الرأسمال الأجنبي يهيمن على قسم من مقاولات السلع الاستهلاكية؛ ما حرم الشركات المحلية من تحسين قدرتها التنافسية. وأقرت وثيقة المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (2014):

> «فشَل المغرب، رغم سياسة إحلال الواردات، في زيادة حصة الإنتاج الوطني في العرض الإجمالي للسلع المصنعة، ولم يكن هناك تحول في عملية الإنتاج في مرحلة ما قبل الإنتاج... وفي نهاية السبعينيات، لم يكن المغرب يغطي سوى 10% من احتياجاته من المعدات الرأسمالية و47% من المعدات الكهربائية والإلكترونية».[11]

أما عن سبب الفشل ذاك فقد نَسبته في نفس الوثيقة إلى فشل القطاع الخاص، على الرغم من الحوافز المقدمة،

ii تلبية الطلب المحلي بالاستعاضة عن المنتجات المستوردة بتنمية الإنتاج المحلي... بالارتكاز إلى جرعة معتبرة من الحمائية وتدخل الدولة المنسق بهدف تطوير صناعات ناشئة (إريك توسان (2022)، «البنك العالمي، تاريخ نقدي»، ترجمة أطاك المغرب).

وجرى التخلي عن هذه طموحات التنمية الصناعية تلك، كما نُسِب الفشل إلى الآثار الضارة لـ«الحمائية»!

## 2.1. «السياسة الحمائية»

حسب المتعارف عليه في التاريخ الاقتصادي شكلت الحمائية شرطًا ضروريًا للتنمية، وقد استخدمتها أغلب البلدان المتقدمة خلال مراحل حرجة معينة من التصنيع. أورد إدواردو غاليانو، في كتابه «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، تصريحًا معبرًا للرئيس الأمريكي يوليسيس غرانت (حكم 1869-1877):

> «لقد اعتمدت إنجلترا لقرون على الحمائية، بل ومضت بها إلى أقصى حد، وكسبت من ورائها نتائجًا مرضية. وهي مدينة بقوتها الحاضرة لهذا النظام دون شك. ووجدت إنجلترا بعد قرنين، أنه لمن المناسب اعتماد مبدأ حرية التجارة لأنها ترى أن الحمائية لم يعد بوسعها أن تعود عليها بشيء. حسنا إذا، أيها السادة، إن معرفتي ببلادي تدفعني إلى الاعتقاد بأن أمريكا سوف تعتمد هي الأخرى مبدأ حرية التجارة، ولكن بعد قرنين، عندما تكون قد كسبت من الحمائية كل ما يمكنها منحه».[12]

لكن، حسب غاليانو، فالبلدان الغنية، الداعية إلى التجارة الحرة، تطبق أشد سياسات الحمائية ضد البلدان الفقيرة، وتمنع هذه الأخيرة من تنفيذ نفس الإجراءات.

في المغرب كانت الحمائية مكمِّلة لسياسة إحلال الواردات، واستهدفت تشجيع ظهور قطاع خاص مغربي وحمايته.[13] جرت حماية جميع هذه القطاعات التي ركزت عليها سياسة إحلال الواردات من المنافسة الدولية عبر تدابير تمثلت، حسب وثيقة تقييمية لخمسين سنة من التنمية صادرة عن الدولة سنة 2005، في تشجيع تنمية الصناعة الوطنية، مرتكزة في مرحلة أولى على دعم صناعة إحلال الواردات، واستهداف تدابير الحماية الجمركية، وتعديل ثمن دخول السلع المستورَدة، التي تنافس المنتوجات المحلية، مع إحداث تعريفة جمركية تفضيلية تُخضِع، ولو نسبيًا، عتادَ التجهيزات للرسوم، والمواد الأولية والمنتوجات شبه المحوَّلة، عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لمنتوجات الاستهلاك، التي تتحمل رسومًا جمركية مرتفعة نسبيا، من شأنها الإسهام في تنمية مواد الاستهلاك الجارية. وجرى تعزيز هذه الحماية الجمركية بأنواع من المراقبة المباشرة على تدفقات السلع المستورَدة (حظر تام على بعض المواد، وتحديد الحصص، ومنع استيراد بعض السلع بأثمان تقل عن الثمن الأدنى المحدد مسبقا).[14]

أدت هذه السياسة إلى ظهور ما يُطلَق عليه «أبطالًا وطنيين»، وهم أقطاب احتكارية (أمنيوم شمال أفريقيا ONA، الخطوط الملكية الجوية، اتصالات المغرب، سوناسيد، المجمع الشريف للفوسفاط (OCP)... إلخ). لكن هناك تقييمات حول حدود هذه السياسة في الإسهام في تحوُّل هياكل المغرب الإنتاجية. فأمام عائق محدودية السوق الداخلية،[15] اضطرت الدولة إلى تشجيع الصناعات الموجَّهة نحو التصدير، ولأن هذه تحتاج إلى قوة تنافسية في السوق الدولية، فقد اضطرت الدولة إلى إحداث تحفيزات عديدة، ضمنها أنظمة اقتصادية خاصة بالجمارك، تستهدف منح إعفاء على الرسوم الجمركية بالنسبة للمواد الأولية والسلع الرأسمالية الوسيطة المستورَدة، والتي ستُدمج في تصنيع المنتوجات الموجَّهة نحو التصدير. وذهب تقييم آخر، إلى أن الحماية المفرطة تؤدي إلى قتل المنافسة عبر دعم شركات غير قابلة للبقاء، ولا تشجع الشركات على الاستثمار في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية، على عكس المنافسة الدولية التي تُجزي الشركات القادرة البقاء والنمو بينما تقصي من السوق الشركات غير القادة على الصمود.[16]

جرى التخلي عن السياسة الحمائية مع برنامج التقويم الهيكلي بدءًا من 1983، فحسب مريام كاتوس «إذا كان 38% فقط من الواردات حرة في عام 1983، فقد وصلت إلى 90% في عام 1995».[17]

## 3.1. قانون «مغربة الشركات»

اصطدم طموح إنشاء صناعة محلية بهيمنة الرأسمال الأجنبي (الفرنسي أساسًا) على قسم مهم من الصناعة المغربية. لذلك، وإلى جانب آليتي إحلال الواردات والحمائية، تبنت الدولة في 2 مارس 1973 «قانون المغربة»، أيْ مغربةُ المقاولات التي كانت سابقًا بيد

الأجانب.

حسب الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي، تضمن هذا القانون لائحتين للأنشطة الخاضعة لـ«المغربة»، يتم بموجبه الحرص على نقل على الأقل 50% من رأسمال شركات تلك الأنشطة إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مغاربة. شملت اللائحة الأولى البناء والأشغال العمومية والتجارة والنقل والصناعات الغذائية وصناعة السيارات والأسمدة، وكذا بعض الخدمات. فيما شملت اللائحة الثانية أساسًا البنوك وشركات التأمين وبعض الأنشطة التجارية والصناعية غير الواردة في اللائحة الأولى (المطاحن والجلد والمعدات الكهربائية).[18]

أورد نجيب أقصبي حصيلة هذه العملية، واصفًا إياها بالمخيبة للآمال:

> «أولا مقارنة مع أهدافها، حيث إن أقل من نصف المقاولات المعنية تمت مغربتها (باقي المقاولات إما توقفت عن النشاط وإما غيرت نشاطها للإفلات من القانون، إن لم تعفِها من ذلك اللجنةُ المكلفة بالعملية). ثم لأن واقع السلطة داخل المقاولات غالبًا ما ظل «خارجيًا»[iii]، لا سيما بعد السماح للشركات الأجنبية التي تمت مغربتها حديثًا بأن تقوم بمغربة شركات أخرى (بفضل سلسلة المساهمات المتدرجة واللجوء إلى شركات أو أشخاص صوريين). وأخيرًا، عوض المساهمة في خلق طبقة متوسطة من المقاولين المغاربة القادرين على الأخذ بزمام اقتصاد البلاد، عاين المتتبعون أساسًا استحواذ قلّة من 'العائلات الكبرى'، تلك التي تمكنت من الاستفادة بحكم قربها من السلطة السياسية وارتباطاتها بالممولين والشركاء الأجانب، على جزء كبير من رصيد المغربة»[19].

وبعد تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، ألغت الدولة قانون المغربة.[20] ثم شرَعت الدولة منذ سنة 1993 في مسلسل خصخصة المؤسسات العمومية، بهدف توسيع حقل نشاط القطاع الخاص، وعاد الاستثمار الأجنبي من الأبواب المُشرعة للخصخصة، ليستعيد ما أفلت من يديه بسبب تلك السياسة.

يقدم لنا إدواردو غاليانو حصيلة مشابهة في المكسيك، حيث قامت الدولة هناك أيضا بـ'المَكْسَكَة'»:

> «إن 'المكسكة' الإلزامية لرأس المال والتي يتعين بموجبها على الرعايا المكسيكيين حيازة غالبية الأسهم في بعض الصناعات، تعد، وفقا لما ذكره وزير الصناعة والتجارة محل استقبال طيب بوجه عام من جانب المستثمرين الأجانب، الذين اعترفوا علانية بوجود مزايا مختلفة في إنشاء مشاريع مختلطة». وأردف يقول: «يجب التنويه بأن المشاريع الشهيرة على المستوى الدولي قد تبنت هي نفسها ذلك الشكل للمشاركة في الشركات التي أنشأتها المكسيك، كما يجب التأكيد على أن السياسة الخاصة بمكسكة الصناعة ليس فقط لم تؤد إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي في المسكيك، بل إن تدفق الاستثمارات بعد هذا قد تجاوز رقما قياسيا في عام 1965، كما أن حجم الاستثمارات الذي تحقق في ذلك العام قد تم تجاوزه مرة أخرى في عام 1966».[21]

# 2. تغير السياق

لتطبيق السياسات الواردة أعلاه، استفادت الدولة المغربية من صعود أسعار الفوسفاط في السوق العالمية، واستمرت في سياسة التخطيط، وأنشأت سياسة صناعية قائمة على حمائية انتقائية وإحلال الواردات، مع الاهتمام بالتصدير، خاصة إلى المجموعة الأوروبية حديثة النشأة آنذاك.

اصطدم هذا المسار بتغيرات عالمية في منتصف السبعينيات (صدمة النفط، وانخفاض أسعار الفوسفاط)، ومحلية (تكاليف حرب الصحراء الباهظة).[22] وفي بداية الثمانينيات تفجرت أزمة المديونية، وفرضَ صندوق النقد الدولي برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983.

انتقل المغرب من سياسة إحلال الواردات والحمائية الجزئية، إلى استراتيجية قائمة على التصدير وتأهيل المقاولة المغربية للتنافس في السوق العالمية وما واكبه من انفتاح تجاري. في هذه المرحلة انخرط المغرب في مشاورات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) سنة 1987 وأصبح عضوًا في منظمة التجارة العالمية التي انعقد مؤتمرها التأسيسي في مراكش سنة 1995.

iii أي أن الرأسمال الأجنبي احتفظ بسلطته داخل المقاولات رغم عملية «المغربة».

بلغت موجة الخصخصات الكبرى مدى كبيرا، وأعلنت الدولة انسحابها من القطاعات الإنتاجية.[23] حسب مريام كاتوس مثلت الـ 114 شركة التي طُرحت للخوصصة سنة 1989 نسبة 40% من محفظة الدولة، وشملت قائمة الشركات الصناعية الكبرى في البلاد (لا سيما في قطاعات الأسمنت والصلب والبترول والفوسفاط والتعدين)، بالإضافة إلى أربعة من البنوك الرئيسية وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات الخدمات. كما جرى توسيع نطاق الخصخصة بشكل خاص في مجال الخدمات العامة (البريد والاتصالات، والنقل، والمسالخ، وشركات المياه والكهرباء المملوكة للدولة، وما إلى ذلك).[24]

كانت حصيلة التثبيت الاقتصادي وبرنامج التقويم الهيكلي كارثية؛ فقد شهد الاستثمار الإجمالي، الذي نما بمعدل 9.8٪ سنويًا في المتوسط خلال الستينيات والسبعينيات، تباطؤًا واضحًا خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث بلغ معدل نموه 4.1٪. ومع ذلك، لم يكن النمو الاقتصادي قوياً ومستداماً طوال هذه الفترة؛ فقد تطور من 3.5٪ سنوياً خلال الستينيات إلى 5٪ بين عامي 1970 و1982، ثم إلى 3.2٪ بين عامي 1982 و2000.[25] (أنظر الجدول 1).

**الجدول (1): متوسط النمو الاقتصادي بين سنوات 1960 و2000**

| الفترة | الستينيات | 1970 و1982 | 1982 و2000 |
|---|---|---|---|
| متوسط النمو الاقتصادي | 3.5% | 5% | 3.2% |

صدر تقرير البنك الدولي سنة 1995، محذرًا من سكتة قلبية تترصد الاقتصادَ المغربي. كانت تلك فترة انتقال الحكم من الحسن الثاني إلى ولي عهده محمد السادس، واستسلام ناجز للمعارضة الليبرالية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) ودخولها لحكومة الواجهة سنة 1998، وتخليها عن كل طموحٍ لبناء اقتصاد وطني.

بعد تولي محمد السادس الحكم سنة 1999، جرى التخلي رسميًا عن «التخطيط الخماسي» سنة 2003، وتعويضه باستراتيجيات قطاعية ابتداءً من سنة 2005. كان هدف هذه الأخيرة، ضمان الإقلاع الصناعي للبلد واستهداف الأسواق الخارجية (الأوروبية بالخصوص)، اعتمادًا على «المهن العالمية»، أي صناعة السيارات والطيران والإلكترونيات، وأعلِن الاستثمار الأجنبي وسيلة بلوغ ذلك، من أجل إحداث تحول هيكلي في النسيج الاقتصادي المغربي وتنويعه.

كانت هذه نهاية حقبة وبداية أخرى، لكن مع خيط من الاستمرارية، عبرت عنه مريام كاتوس بقول:

> «التحولات التي طرأت على القدرات الاقتصادية للدولة المغربية في مواجهة التحرير السريع لاقتصادها... لا تشير إلى عودة السوق و"انسحاب الدولة"، بقدر ما تشير إلى تنويع وإعادة توزيع السلطة العامة من خلال تقنيات وطرائق جديدة لإدارة النشاط الاقتصادي...».[26]

فالهدف ظل هو نفسه: استعمال السياسة الاقتصادية لدعم الرأسمال الخاص. فإذا كان تدخل الدولة في الديناميات الاقتصادية، في النصف الأخير من القرن العشرين، في مجمله نيابةً عن قطاع خاص مغربي صغير وعاجز عن الاستثمار، فإن الاستراتيجيات القطاعية للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كانت موجَّهة لإسناد رأسمال محلي كي يستطيع الصمود أمام المنافسة الدولية في ظل العولمة الرأسمالية. ورغم العقيدة النيوليبرالية، لم ينخفض الاستثمار العمومي ولا تقلَّص إنشاء المقاولات والمؤسسات العمومية بل شهدا ارتفاعًا كبيرًا، لكنهما لم يكونا موجَّهين للحلول محل القطاع الخاص، بل لإنشاء بنية تحتية جبارة توضع في خدمته، ولتأسيس مقاولات ومؤسسات عمومية يُسنَد تدبيرُ أنشطتها للقطاع الخاص، عبر عقود «التدبير المفوَّض» و«شراكة قطاع عام- قطاع خاص».[27]

# 3. لماذا لم تتمكن السياسات الصناعية السابقة من النهوض بالتصنيع؟

أوردنا بعض التقييمات أعلاه لفشل سياسات «إحلال الواردات» و«الحمائية» و«المغربة»، لكنها تنطوي على تفسيرات جزئية (التركيز على الآليات بحد ذاتها)، دون

وضعها في سياقها العام، باستثناء إسهام نجيب أقصبي، الذي أشار إلى دور الاحتكارات الاقتصادية المسنودة باحتكار المَلكية السياسي.

عرفت اقتصاديات العالم الثالث بعد موجة الاستقلالات تبني السياسات الواردة أعلاه، وقد نجح بعضها نسبيًا وفشل بعضها الآخر، ثم انهدمت تلك السياسات الصناعية كلها تحت وقع الهجمة الرأسمالية المضادة منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، تحت لواء «العولمة النيوليبرالية». وكان المغرب ضمنها، وإن كان أقلَّها طموحا وسياستُه أبعد من أن توصف بالجذرية، كما شهدتها مثلًا مصر والجزائر وبلدان أمريكا اللاتينية.

يظل أفضل تقييم لتلك التجارب واردًا في كتاب قديم[28] للمؤرخ العراقي عصام خفاجي، حيث كتب:

> «إن سلطة الدولة الرأسمالية تأخذ زمام المبادرة في التدخل حيثما عجزت الرأسمالية عن أن تلعب الدور المطلوب منها. وهذه العملية تتفاوت تبعا لمستوى التطور الداخلي والدُّولي للرأسمالية».

وبالطبع، لا يمكن لإرادة السلطة السياسية، مهما بلغ طموحها، أن تتعدى الشروط التاريخية التي تتحرك في إطارها. والسياسات الصناعية تابعة بالضرورة للإمكانات الاقتصادية والبشرية في البلد لحظة تبنيها، وفي نفس الوقت للتركيب الطبقي السائد داخل البلد والاتجاه الاقتصادي الذي تعبئ، أو لا تعبئ، من أجله تلك الإمكانات. كان اقتصاد المغرب، بعد الاستقلال السياسي، شديد الارتباط بالقطاع الفلاحي، متأرجحًا حسب التقلبات المناخية. وكان القطاع الصناعي الذي خلفته فرنسا وراءها، صغيرا جدا، وموجَّها لتلبية حاجيات المتربول الاستعماري، بينما كانت البرجوازية المغربية في غالبيتها، برجوازية تجارية تقليدية وقسم من الرأسمال المغربي يخشى أي استثمار طويل الأمد، مفضلًا الاستثمارات ذات الربح السريع (الخدمات الصغيرة، والمضاربة العقارية)، بينما فضلت المَلكية الحاكمة احترام قسمة العمل الدولية التي فرضت على البلد التخصص في الفلاحة والمواد الخام.

كانت الأزمة المالية البنيوية مؤشر «ضعف»[iv] الإمكانات الاقتصادية التي يمكن تعبئتها لضمان تصنيع للبلد وإحداث تحول هيكلي من اقتصاد فلاحي إلى اقتصاد مصنع. لم يكن ذلك الضعف قدَرًا محتومًا، بل اختيارًا واعيًا؛ فقد تهربت البرجوازية المغربية من تمويل عملية التحويل الهيكلي تلك، لذلك مولتها الدولة عبر المديونية الخارجية والضرائب على الاستهلاك والدخل. عمقت الأولى تبعية الاقتصاد المغربي والدولة للمانحين الأجانب، بينما ضيقت الثانية نطاق السوق المحلية التي تشكل أحد الشروط اللازمة لإطلاق التصنيع. وظل الاقتصاد المغربي مرتبطًا بالاقتصاد الأجنبي تمويلًا وتصديرًا، ولا تزال هاتان السمتان غالبتان إلى الآن.

أحد الأسباب الأخرى التي أدت إلى فشل التصنيع بالمغرب ترتبط بعجز القطاع الحكومي/ العام عن توجيه تلك العملية، لا بسبب ضعف مساهمته الكمية في الاستثمار أو الناتج، بل بسبب كون القطاعات، التي اتجهت إليها سيطرة الدولة، عاجزة بالضرورة عن إحداث تغير هيكلي في البنية الإنتاجية المغربية: الفلاحة والخدمات (السياحة بالخصوص)، والسلع الخفيفة الاستهلاكية، وكانت هذه الأخيرة في حاجة إلى السلع الرأسمالية، التي جرت تلبيتها عبر الاستيراد، ما عمق عجز الميزان التجاري، وأعاد إنتاج علاقات التبادل اللامتكافئة التي أرساها الاستعمار. أعاقت تلبيةُ حاجيات الصناعة المحلية عبر المستوردَات الأجنبية إمكانَ إسهام المشتريات العامة في بناء قطاع صناعي محلي/ وطني، خصوصًا أن التبعية لمركز بعينه (فرنسا في حالة المغرب آنذاك) كانت تفرض شروط شراء مجحفة، بدل تنويع الشركاء التجاريين الذي يتيح هامشا أكثر لتوطين التكنولوجيا. وكان ذاك التنويع في الشركاء التجاريين (خصوصا مع دول الجنوب الأكثر تطورا من المغرب، ومن البلدان المسماة اشتراكية) من شأنه الدفع بإحلال تصنيع تلك المستوردات من السلع الرأسمالية، بدل الاقتصار على إحلال المستورَدات الاستهلاكية.[29]

---

iv المقصود هنا رفض الدولة تحميل البرجوازية القائمة آنداك وطبقة الأعيان القرويين كلفة تصنيع البلد، وليس بالضرورة نقصا في الموارد.

يشكل الفائض الاقتصادي الذي تمركزه الدولة رافعة مهمة للاستثمار الصناعي، لكن هذا الأخير يتسرب إلى الخارج عبر الشركات الأجنبية التي ظلت مهيمنة على قسم من القطاع الإنتاجي بالمغرب (رغم سياسة إحلال الواردات وقانون «المغربة»)، وعبر مشتريات السلع الرأسمالية والتبادل اللامتكافئ. وظلت الدولة عاجزة عن التحكم في التكنولوجيا - الشرط اللازم الآخر لكل عملية تصنيع - وأسلوب التصرف بها بما يتلاءم وحاجات التنمية المحلية. وكما قال إدواردو غاليانو، في تقييمه للتجربة الأرجنتينية في ظل حكم بيرون:

> «لم تدرك الدولة في الوقت المناسب أنها إذا لم تساعد على خلق تكنولوجيا خاصة بها، فإن سياستها القومية سوف تحاول التحليق بأجنحة مقصوصة».[30]

كانت آلية إحلال الواردات المنفَّذة في المغرب خجولة جدًا وبعيدة عن المفهوم كما جرت صياغته وتنفيذه في مناطق أخرى من العالم الثالث. استراتيجية إحلال الواردات كما جرى تطبيقها في التجربة التاريخية لأمريكا اللاتينية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وإلى عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في خمسينياته، كان مضمونها هو تلبية الطلب المحلي بالاستعاضة عن المنتجات المستورَدة بتنمية الإنتاج المحلي. وهدفت نظرية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إلى توسيع نطاق هذه العملية على التوالي لتشمل جميع قطاعات الصناعة عن طريق خلق «قطيعة» مع المركز.[31] لكن ما نفذته الدولة المغربية كان بعيدًا تمامًا عن هذه الروح؛ إذ اقتصر فقط على السلع الاستهلاكية المستورَدة دون تحقيق إحلال كلي للواردات، كما لم تسعَ قط إلى إحداث قطيعة مع المركز، بل كانت سياساتها الاقتصادية قائمة على تعزيز الارتباط به.

هاجمت الأيديولوجية النيوليبراليةُ، كل تدخل حكومي في الاقتصاد، وجرى وصم القطاع العام بالعجز، في حين مُدح القطاع الخاص ورُفعت السوق إلى ذرى المثالية. وكانت العجوزات المالية والفشل التقني للقطاعات الحكومية/ العمومية إحدى الحجج التي يُستدَل بها. لكن ما أغفلته هذه الحجة هو أن عجز قطاع اقتصادي معين هو، بالضرورة، فائض لقطاع آخر. وهذه محاكمة قديمة، وردت في كتاب عصام خفاجي المنوه به أعلاه، واستعادها «تقرير التجارة والتنمية» الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سنة 2013:

> «إن الانخفاض (أو الزيادة) في عجز القطاع العام يظهر إما كخفض (أو زيادة) في فائض القطاع الخاص... ولم يكن ذلك يمثل مشكلة في حد ذاته: فمن الطبيعي أن تتراكم فوائض لدى القطاع الخاص، حيث إن هدفه المفترَض هو تراكم الثروة».[32]

لذلك، لا يمكن عزو فشل القطاع العام إلى كونه قطاعًا عامًا، فهذا تفسير للماء بالماء. فالقطاع الخاص يثبت كفاءته على حساب القطاع العام، وكان القطاع الخاص المغربي أثناء اعتماد السياسات أعلاه (إحلال الواردات، والحمائية، والمغربة)، يتغذى من القطاع العمومي، خصوصًا مع الطلبيات العمومية، إلى حد أن وثيقة رسمية صادرة بمناسبة الاحتفال بخمسين سنة من استقلال المغرب، اعترفت بذلك:

> «اكتسى دعم الدولة للقطاع الخاص شكل طلبيات عمومية لممتلكات عمومية وخدمات مقتناة لدى مقاولات مغربية خاصة. ولقد بلغت هذه الطلبيات من الأهمية ما مكنها من توجيه تطور تراكم الرأسمال الخاص».[33]

على كل حال كان هذا هو هدف السياسات الصناعية التي تبنتها الدولة في المغرب في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، وقد نجحت في تحقيق هدفها: إنماء برجوازية محلية، لكن دون النجاح في مهمة التصنيع والتحول الهيكلي؛ إذ ظل الرأسمال المغربي الصناعي مرتبطًا بالرأسمال الأجنبي عبر التعاقد من الباطن، وحاليا إنشاء المهن العالمية للمغرب (السيارات، الطيران، الإلكترونيك...) اعتمادًا على الاستثمار الأجنبي حصرًا، حيث يُترك للرأسمال المغربي أنشطة التعاقد من الباطن في ذيل سلسلة القيمة (النقل، تزويد بمنتوجات بسيطة، حراسة ونظافة... إلخ).

يستدعي التصنيع شروطًا أخرى لا يجري تناولها إلا لمامًا في الأدبيات الرائجة حاليًا في المغرب، أو يجري استبعادها؛ وهو الشروط الاجتماعية/ الطبقية. فالرأسمال المغربي الخاص مُدرك تمام الإدراك أن شروط اقتحامه للسوق العالمية وتنافسيته منعدمتان، ودولته مرتبطة بسلاسل

التمويل والتبعية مع الرأسمال العالمي. لذلك كانت السياسات الصناعية لفترة ما بعد الاستقلال السياسي، موجَّهة لإنماء رأسمال خاص في حدود اختصاصه ضمن قسمة العمل الدُّولية التي أرساها الاستعمار. ولكي يستطيع القطاع العام أن يُحدث طفرة نوعية في التصنيع والتحويل الهيكلي، فإن ذلك يتطلب شروطًا سياسية واجتماعية تُحول الطبيعة الطبقية للدولة ذاتها إلى دولة معادية للطبقات المستفيدة من الوضع القائم، بحيث إن الضغط المتزايد من جانب قطاع خاص يقوي مركزَه مع الزمن يمكن أن يجابَه بإجراءات مضادة لا بتنازلات لصالحه. وكانت الدولة في المغرب، ولا تزال، معبِّرة عن سيطرة قسم من الرأسمال المغربي، أي الرأسمال الكبير الخاص والأعيان القرويين المرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالمراكز الاستعمارية القديمة والجديدة، لذلك لم يكن في مصلحتهما إحداث تغير هيكلي في بنية النظام الإنتاجي المغربي. ولا يزال هذا يسم الرأسمال المغربي لحدود الساعة: رأسمال كبير شديد المركزة والتدويل ويغلب عليه المورِّدون الذين يفضلون مراكمة الأرباح من الاستيراد على إنشاء بنية إنتاجية محلية، وشركات كبرى، يُطلق عليها أبطالًا وطنيين، مملوكة للعائلة المَلكية وبطانتها، شديدة الارتباط بدورها بالرأسمال الأجنبي (الأوروبي والخليجي).

أصبح المورِدون يشكلون قوة اجتماعية فعلية، ليس في مصلحتها أي تصنيع للبلد. وفي تقييم لسياسات تشجيع الصادرات، كتب نجيب أقصبي:

> «أردنا 'تصدير كل شيء'، وحصلنا على 'استيراد كل شيء'!، مشيرا إلى أن معدل انفتاح[v] الاقتصاد المغربي على الاقتصاد العالمي من أعلى المعدلات في العالم (87%)».[34]

وفي حوار مع موقع شبكة سيادة، قدم نجيب أقصبي أرقامًا دالة:

> «إن أغلب فاعلينا يفضلون التخصص في الاستيراد وليس التصدير! بناءً على أرقام رسمية، هناك ما يقارب خمسة آلاف مصدِّر. في حين أن المصدِّرين الدائمين وبصفة منتظمة لا يتجاوزون 500 مُصدر. ولكن مقابل هذا، لدينا 25 ألف مستورِد».[35]

في الجهة الأخرى من الهيكل الاجتماعي، تلقى الفلاحون الصغار ضربة قاصمة منذ بداية الاستقلال السياسي، إذ قضت المَلكية، بتعاون مع الجيشين الإسباني والفرنسي، على ما كان يمكن أن يشكل التعبير السياسي عن الفلاحين الصغار المغاربة؛ أي جيش التحرير الوطني سنة 1958، وفي نفس السنة قمع عنيف لانتفاضة صغار الفلاحين بالريف (منطقة الاستعمار الإسباني سابقا). أتاح هذا للملكية استعمال التركة العقارية الاستعمارية، المكوَّنة من أكثر من مليون هكتار، لتكوين برجوازية زراعية قروية شكَّلت قاعدة اجتماعية للمَلكية في مواجهة أحزاب الحركة الوطنية المدينية. حسب لو باسكون، حُمِّل الفلاح الفقير جزء من تمويل نموذج التنمية الرأسمالي القائم آنذاك:

> «أن الضرائب ثقيلة، مع ذلك، على الفلاح الفقير الذي لا يدفع ضرائب مباشرة، وذلك عن طريق نظام الأسعار ونظام الضرائب غير المباشرة. ولو تصدينا لعلاقة الأسعار بالضرائب لرأينا بشكل واضح أن الفلاح هو الذي يدفع ثمن التنمية».[36]

بينما كان خفض الضريبة أحد مرتكزات تشجيع الرأسمال الزراعي في المغرب منذ بداية الستينات. في هذا الشأن كتب عمر أزيكي، الكاتب العام لجمعية أطاك المغرب:

> «استفاد القطاع الفلاحي من الإعفاء الضريبي الكامل منذ سنة 1984 بقرار من الحسن الثاني. ابتداء من 2014، اعتمدت الدولة منهجية تدريجية تستجيب لضغوطات كبار الفلاحين، بحيث لم تفرض الضريبة برسم السنة المالية 2014 سوى على الشركات الفلاحية التي يفوق أو يساوي رقم معاملاتها السنوي 35 مليون درهم (تقريبا 3 ملايين و360 مليون يورو)[vi]، وإرجاء تلك التي يفوق او يساوي 20 مليون درهم (مليون و920 ألف يورو) إلى فاتح يناير 2016، وتلك التي يفوق أو يساوي 10 مليون درهم (960 ألف يورو) إلى فاتح يناير 2018. ويجب انتظار 2020 حتى تشمل تلك التي يفوق أو يساوي 5

v معدل الانفتاح: قياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للبلد، والمعدل العالمي للنسبة هو 56.4%. وكلما زادت النسبة على المعدل فهذا يعني أن البلد منفتح تجاريا ويعتمد بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. (https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/نسبة-الانفتاح-التجاري).

vi كل الأرقام المحوَّلة من الدرهم الغربي إلى اليورو الواردة في الدراسة مقدَّرة بقيمة الدرهم إلى اليورو لسنة 2026: الدرهم = 0.096 يورو.

مليون درهم (480 ألف يورو).[37]

أدى كل هذا إلى تقليص إمكانات السوق الداخلية، أحد أهم أساسات كل تصنيع محلي. نفس الشيء بالنسبة للطبقة العاملة، إذ اعتمدت الدولة الأجور المنخفضة، لمساعدة الرأسمال المغربي على التراكم البدئي. وكان هذا بدوره مسنودًا بقمع شديد للحركة العمالية، واستقطاب قممها البيروقراطية وإفسادها.

لن تتمكن أي سياسة صناعية من إحداث التحول الهيكلي والتصنيع، ما دامت الشروط أعلاه قائمة، وهو ما لاحظته العديد من الأدبيات الصادرة حول السياسات الصناعية التي جرى تبنيها في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، المسماة استراتيجيات قطاعية، والمعتمدة على استراتيجية نمو قائم على التصدير و«المهن العالمية للمغرب» (السيارات، الطيران، الإلكترونيك...) والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ولا تزال عوائق التصنيع الموروثة عن النصف الثاني من القرن العشرين ماثلة وعقبة كأداء.

صورة من الرباط عام 1941 لنساء يعملن في مصنع النسيج التابع لشركة Société Anonyme de Filature et de Tissage (الأرشيف).

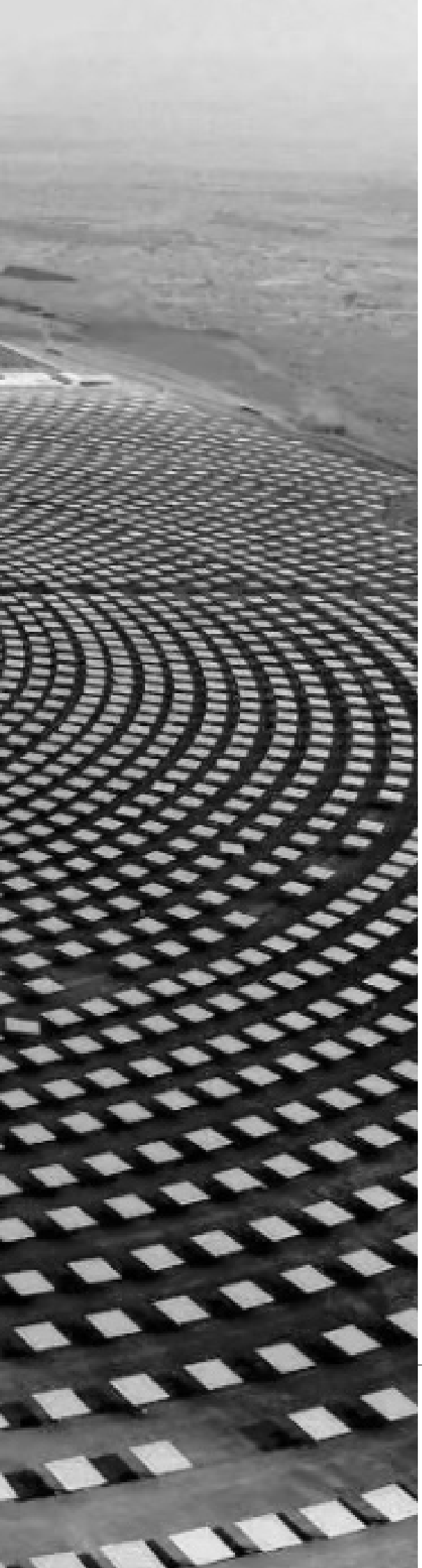

القسم الثاني

# تعريف السياسات الصناعية الجديدة/ الخضراء

قبل الانتقال إلى القسمين الثالث (تقييم السياسات الصناعية الجديدة 2005- 2020) والرابع (ضوء على السياسات العامة الخضراء)، لا بد من التوقف عند تعريف مفهوم السياسات الصناعية بشكل عام، والسياسات الصناعية الجديدة والسياسات الصناعية الخضراء كما وردت في الأدبيات المراجَعة في هذه الدراسة. إذ لا يمكن فهم سياسات الدولة في مطلع القرن الحادي والعشرين حتى الآن، دون استيعاب هذه المفاهيم وسياقاتها وأنماط تبنيها من طرف النخب الاقتصادية المغربية ونظامها الحاكم (المَلكية).

منظر جوي لمجمّع نور ورزازات للطاقة الشمسية قرب ورزازات، أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية المركّزة في العالم، ويمتدّ على أكثر من 3000 هكتار. (المصدر: Plexus Energy)

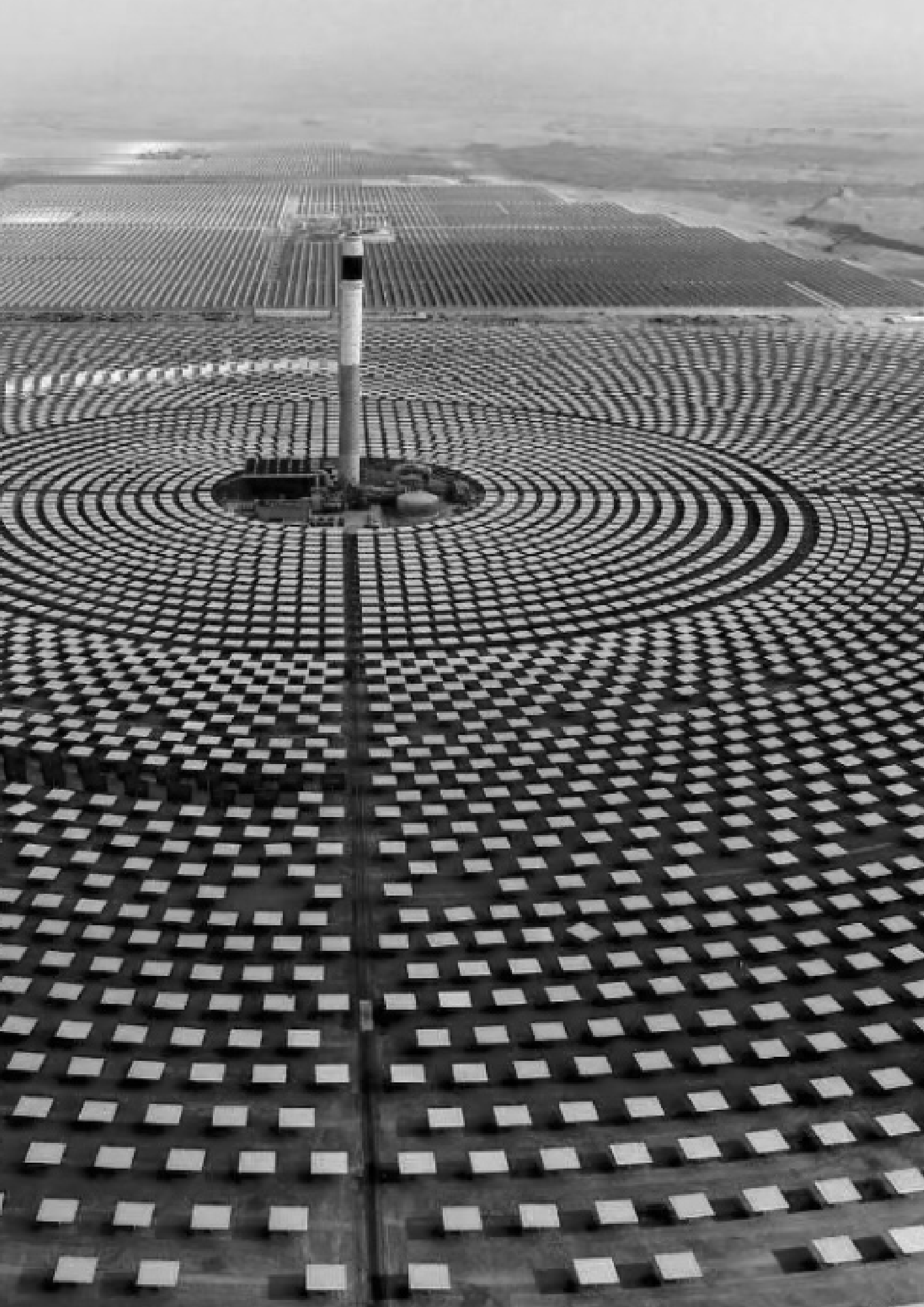

# 1. المفهوم في الأدبيات المغربية

كتب غريغوري لازاريف خلاصة معبرة عن الأدبيات الصادرة حول التنمية في المغرب:

> «لم تكن هناك نظرية للتنمية. ويبدو أن تاريخ التنمية يُظهر أن هذه الاختلافات، وهذه التكيّفات المتعددة هي التي أنتجت ليس نظريةً بل عمليةَ تنمية».[38]

لذلك يصعب كثيرًا العثور على نقاش مُثْرٍ للسياسات الصناعية والسياسات الصناعية الجديدة/ الخضراء في الأدبيات الرسمية المغربية.

## 1.1.الأدبيات الرسمية

### بنك المغرب/ البنك المركزي

الوثيقة الرسمية الوحيدة التي وُجد فيها تعريف للسياسات الصناعية هي التقرير السنوي لبنك المغرب (يونيو 2023)، كالآتي:

> «يُقصد بالسياسة الصناعية التدخلات الحكومية المستهدَفة مثل الإعانات التي تهدف إلى دعم الشركات أو الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية المحلية لتحقيق أهداف وطنية معينة (اقتصادية كانت أو غير اقتصادية، كالأهداف المناخية)».

في أكتوبر 2016 أصدر بنك المغرب «خارطة طريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة»، مؤكدًا أن خارطة الطريق هذه:

> «تستند إلى رؤية اقتصادية وسياسية أوسع تلعب فيها السلطات العمومية دورًا رئيسيًا باعتماد تدابير من شأنها النهوض بمجموعة من المشاريع الخضراء وتشجيع تطوير منتجات مالية مستدامة جذابة».[39]

### المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ورد مفهوم السياسة الصناعية في وثيقة صادرة سنة 2017 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كالآتي:

> «شكل مخطط 1973- 1975 نقطة تحول في السياسة الصناعية. واعتبارًا للتأثر الشديد للناتج الداخلي الخام الفلاحي بالظروف المناخية، فقد جعلت السلطات العمومية من التصنيع شرطا لا محيد عنه لتحقيق الإقلاع الاقتصادي».[40]

حسب نفس الوثيقة، تخلى المغرب عن هذه السياسة، على إثر تدخل صندوق النقد الدولي/ برنامج التقويم الهيكلي (بداية الثمانينيات)، وفي منتصف التسعينيات سينضم المغرب إلى منظمة التجارة العالمية (التي نُظم مؤتمرها التأسيسي بمدينة مراكش)، وفي بداية الألفينات سيتبنى المغرب «الاستراتيجيات القطاعية»، التي تتدخل فيها الدولة - عبر استثمار كثيف للمالية العمومية - من أجل حفز الاستثمار في القطاعات التي تراها قادرة على قيادة «التنمية الاقتصادية في البلد»، أي ما يُطلَق عليه «المهن العالمية»، مثل السيارات والطيران والإليكترونيك. وتقتصر تدخلات الدولة على تأمين مناخ الأعمال المناسب (الضرائب وقوانين العمل وقوانين الاستثمار)، ثم تجهيز البنية التحتية، لاستقطاب الاستثمار الخاص، وبالدرجة الأولى الأجنبي منه.

### المعهد المَلكي للدراسات الاستراتيجية[vii]

تكتسي الوثيقة[41] الصادرة عن المعهد سنة 2014، أهمية كبيرة، كونها صادرة عن مؤسسة مَلكية، أي المؤسسة الحاكمة والتي تحتكر ليس فقط القرار السياسي، بل قسمًا مهمًا من النسيج الاقتصادي المغربي.

تتحدثت الوثيقة عن مفهوم «الاستراتيجية الصناعية الجديدة» (أي مخطط تسريع الإقلاع الصناعي 2014-2020)، مشيرة إلى دور السياسة الحكومية (التدريب

---

vii «يهدف المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية إلى المساهمة في تنوير صنع القرار الاستراتيجي. ذلك أن مهامه تتجلى في إجراء دراسات وتحاليل استراتيجية حول القضايا التي تحال عليه من طرف صاحب الجلالة. كما يسهر المعهد على القيام بمهمة اليقظة على الصعيدين الوطني والدولي في مجالات تعتبر استراتيجية بالنسبة للبلاد، بالإضافة إلى فحص سير العلاقات الخارجية للمغرب في أبعادها المتعددة، مع إيلاء أهمية كبيرة للقضايا الشاملة». [https://www.ires.ma/ar].

والتكوين، تحسين الإدارة المؤسسية والهياكل الأساسية الصناعية، والتنسيق الجيد بين السياسات العامة، واتساق الاستراتيجيات القطاعية). وهو ما يحترم الدور الذي خصصته المؤسسات المالية لـ«الدولة»: أي الاقتصار على توفير شروط الاستثمار وترك هذا الأخير للقطاع الخاص.

### وزارة الاقتصاد والمالية

تناول التقرير الاقتصادي والمالي الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية المرفق بمشروع قانون مالية سنة 2024،[42] بالتفصيل، السياسات العامة الخضراء ودواعيها. خصص التقرير جزءًا مهمًا لـ«خفض الكربون من الصناعة الوطنية» وعدَّد ما اتخذته الدولة من «مبادرات وتدابير تحفيزية»، مثل برنامج «تطوير-النمو الأخضر» الذي أُطلق في يناير 2021، ويهدف إلى مواكبة الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تطوير عمليات إنتاج ومنتَجات منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتشجيع بروز صناعات خضراء جديدة تنافسية والحد من التلوث الصناعي، وخطوط تمويلية لمواكبة خفض الكربون، مثل سلسلة القيمة الخضراء وآلية تمويل الاقتصاد الأخضر، التي تم إرساؤها من طرف شركاء أوروبيين ومؤسسات مالية شريكة، لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تمويل التكنولوجيا الخضراء المتعلقة بتدبير الموارد والطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية.

### الأدبيات الرسمية حول المناخ

هناك تُخمة في الأدبيات الصادرة عن الدولة حول المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معها والانتقال نحو اقتصاد أخضر. لذلك سنتناول عينة، تاركين البقية إلى القسم الخاص بالسياسات العامة الخضراء أدناه.

العينة هنا هي «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون 2050»، الصادرة عن وزارة التحول في مجال الطاقة والتنمية المستدامة (أكتوبر 2021). وعبثًا تبحث عن تعريف لمفهوم السياسات الصناعية الخضراء، ولكن تجد جردًا للإجراءات الحكومية/ العامة المتَّخذة لتنفيذ الاستراتيجية، وكلها محكومة بمنظور صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي (أنظر-ي أدناه).

حددت الوثيقة هدف الاستراتيجية كالآتي:

> «التوصل إلى رؤية متكاملة ومشتركة تحدد التوجهات الرئيسية للاقتصاد والمجتمع المغربي بين عامي 2020 و2050، وتتوخى تحولات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى في عالم خال من الكربون».

ولتحقيق هذه الرؤية حددت الإجراءات التالية:

> «تطوير سلاسل قيمة خضراء جديدة، لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي، مع ضمان إزالة الكربون وتموقعه الاستباقي في سوق التصدير، مع مراعاة التطورات في هذا الاتجاه من قبل شركائه التجاريين وخاصة الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة القارية الجديدة للاتحاد الأفريقي (ZLECAF)».[43]

## 2.1. الأدبيات الأكاديمية

### الشراكة من أجل العمل على الاقتصاد الأخضر / (PAGE)[viii]

أصدرت مبادرة PAGE بشراكة مع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وثيقة مطوَّلة بعنوان «انتقال المغرب إلى الاقتصاد الأخضر، الوضع الحالي والحصيلة المنجزة». تعرف الوثيقة الاقتصاد الأخضر كما يلي:

> «اقتصادٌ تنافسيٌّ ومنخفض الكربون ودائريٌّ قائمٌ على

viii الشراكة من أجل العمل من أجل الاقتصاد الأخضر PAGE: هي مبادرة تجمع خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. ويهدف هذا البرنامج دعم البلدان المشاركة في التحول نحو مسارات أكثر استدامة وأكثر اندماجا. ويحظى برنامج PAGE بدعم من مختلف جهات مانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وفنلندا وألمانيا والنرويج وجمهورية كوريا والسويد وسويسرا والإمارات العربية المتحدة. انضم إليها المغرب في مارس 2020. (موقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة: https://www.environnement.gov.ma/ar/136-2014-02-15-13-28-12/4204-res4africa-2).

أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة وطاقات نظيفة بشكل أساسي، ويرتكز على أفضل الممارسات للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتنميتهما».[44]

لكن الوثيقة ملتزمة بمنظور صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي لتعريف السياسات الصناعية الجديدة/ الخضراء: «تعزيز الدور الاستراتيجي للدولة (إنتاج السلع المشتركة، وتيسير المبادرة الخاصة، وتنظيم الأسواق، والتوازنات الاقتصادية الكلية، وتشجيع قطاعات المستقبل، وما إلى ذلك)»، مقتفية آثار البنك والصندوق في الدعوة إلى «الإزالة المنهجية للحواجز الإدارية والتنظيمية»، و«توطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص».[45]

### مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد[46]

نشر موقع المركز وثيقة بعنوان «تحويل الاقتصادات: كيف يشكل التحول الأخضر السياسات التجارية والصناعية؟ التركيز على المغرب»

عرَّفت الوثيقة «السياسة الصناعية» كالتالي:

«التدخلات الحكومية الرامية إلى تعديل المشهد الاقتصادي من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات التي تُعتبر حاسمة للنمو المستقبلي».[47]

تستحضر الوثيقة «التحول الأخضر» كهدف لهذه السياسات وتربطه بـ:

«تغيير هيكلي يعيد تخصيص رأس المال والعمالة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخل. ويخدم هذا التغييرُ الهيكلي المتسارع غرضاً مزدوجاً: أولاً، خلق الثروة ؛ وثانياً، فصل النمو الاقتصادي عن استنزاف الموارد وتوليد النفايات».

لكن الوثيقة بدورها، منضبطة تماما لروح تعريف صندوق النقد الدولي للسياسات الصناعية، كونها يجب ألا تتعدى «تدخلات حكومية محدودة النطاق» وأن تقتصر على «الدور الاستراتيجي للدولة» الذي يجب أن يكتفي بإزاحة العوائق أمام القطاع الخاص.

# 2. المفهوم في أدبيات المؤسسات الدولية

## 1.2. البنك الدولي

أصدر البنك الدولي وثيقة من تأليف جماعي في أبريل 2025، بعنوان «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». تضمنت فقرات مطوَّلة عن السياسات الصناعية ودور الدولة. أشارت الوثيقة إلى أن «هناك طريقة تتدخل بها الدولة في الاقتصاد، وهي من خلال وضع السياسة الصناعية»، منبهة إلى الاهتمام المتزايد بالسياسة الصناعية في العقد الأخير. وبعد الإشارة إلى اختلاف التعاريف للمفهوم خلصت الوثيقة إلى هذا التعريف:

«إن إحدى سمات السياسة الصناعية هي أن الحكومات تتدخل بشكل مباشر بقصد معالجة ما يشوب السوق من قصور وإخفاق أو لتحسين أداء قطاع الأعمال بشكل هيكلي، ويكون هذا التدخل باستخدام أدوات مثل إعانات الدعم والإعفاءات، إلى جانب القيود المفروضة على الصادرات أو الواردات».[48]

كان البنك الدولي قد أصدر تقريرًا[49] سنة 2017 بعنوان «المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي- موجز عام»، وكانت خلاصة التقرير هو ما يُطلق عليه في أدبيات المؤسسات المالية الدولية: «مراجعة دور الدولة»، أي أن تركز الدولة على مهامها السيادية وأدوراها التنظيمية والتخطيط الاستراتيجي، وتترك الاقتصاد وإنتاج الثروة للقطاع الخاص. والمثير أن تقرير البنك الدولي تحدث عن «فخ الدول متوسطة الدخل»[50] الذي يعاني منه المغرب، دون أدنى حديث عن «الفخ الإيكولوجي»، مستبعدًا بذلك تغير المناخ من السيناريوهات المتصوَّرة للمغرب حتى سنة 2040.

## 2.2. صندوق النقد الدولي

في وثيقة بعنوان «تغطية السياسة الصناعية في مراقبة صندوق النقد الدولي - اعتبارات عامة» صادرة عن

الصندوق في فبراير 2024، عُرّفت السياسات الصناعية كالتالي:

> «تدخلات حكومية مستهدفة («سياسات رأسية») تهدف إلى دعم شركات أو صناعات محلية محددة أو أنشطة اقتصادية محددة بدقة لتحقيق أهداف وطنية (اقتصادية أو غير اقتصادية) معينة».[51]

حسب نفس الوثيقة، على التدخلات الحكومية أن تكون «محدودة النطاق»، أي أن تستهدف القطاعات التي يُخفق فيها السوق/ القطاع الخاص، وتستوجب تدخلات حكومية لتقويمها في انتظار قدرة القطاع الخاص على تولي الأمور.

المُلاحَظ أن السياسات الصناعية في المغرب (منذ بداية الألفية)، منضبطة تمامًا لتعريف المؤسسات المالية الدولية لمفهوم السياسات الصناعية.

## 3.2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

أصدرت الأونكتاد «تقرير التجارة والتنمية، 2013» وفيه تحدثت عن دور الدولة إلى جانب قوى السوق في «الاضطلاع بدور هام في دعم عملية التصنيع»، لكنها انتقدت «الاتجاه» الذي ظهر منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين»، ويتمثل في «تقلص الدور الاقتصادي للدولة في كثير من البلدان عن طريق الخصخصة والتحرر من القيود التنظيمية وخفض الإنفاق العام... وأدى ذلك إلى زيادة هشاشة الاقتصاد بطرق مختلفة».[52] وفي «تقرير التجارة والتنمية» لسنة 2021، عُرِّفت السياسات الصناعية بقول:

> «سياسة حكومية محددة الأهداف وانتقائية لتحويل هيكل الإنتاج نحو أنشطة وقطاعات ذات إنتاجية أعلى ووظائف أفضل أجرًا وإمكانات تكنولوجية أكبر».[53]

أدمجت الأونكتاد - في تقرير سنة 2021 - البعد البيئي والتغيرات المناخية في النقاش، مُعرفة السياسة الصناعية الخضراء:

> «نطاقها أوسع، فهي تهدف، بالإضافة إلى تحويل الهيكل الاقتصادي نحو أنشطة ذات إنتاجية أعلى، إلى مواءمة التحول الهيكلي المعزِّز للإنتاجية مع التحول من الأنشطة ذات الكثافة الكربونية العالية إلى الأنشطة ذات الكفاءة في استخدام الموارد والكثافة الكربونية المنخفضة، وإلى استغلال أوجه التآزر بين عمليتي التحول الهيكلي هاتين بوجه خاص».

لا يدافع تقرير الأونكتاد (2021) فقط عن استعادة «السياسات الصناعية»، بل أيضًا عن «تعديل الدولة التنموية»، في إشارة إلى تجارب «بلدان شرق آسيا التي نجحت في الالتحاق بركب الدول الصناعية»، لكن مع انتقاد

> «النموذج التقليدي القائم لدى هذه البلدان والذي يتسم بكثافة استخدام الوقود الأحفوري [الذي] لا يمكن أن يلبي تطلعات العديد من البلدان النامية الأخرى التي تسعى لرفع مستوى دخلها الوطني من خلال التصنيع لأنه سيرفع الانبعاثات واستهلاك الموارد إلى مستويات تتجاوز حدود القدرة الإيكولوجية لكوكب الأرض».

والبديل حسب التقرير هو:

> «بناء نظام اقتصادي متنوع خفيض الكربون، تدعمه مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الخضراء، وحيث تكون الأنشطة الاقتصادية مترابطة داخل القطاعات وفي ما بينها من خلال روابط تتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد».

بعد أن أوردت الأونكتاد في تقرير التجارة والتنمية لسنة 2021 التحولات الهيكلية الواجب إحداثها في الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد- 19، وضمنها «تحقيق التحول الهيكلي نحو اقتصاد خفيض الكربون، وبناء نظام اقتصادي متنوع خفيض الكربون، تدعمه مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الخضراء»، أصر التقرير على أنه «من غير المرجح أن يحدث أي من هذه التحولات في ظل غياب الدولة التنموية».

# 3. نقاش مفهوم السياسات الصناعية: رؤية نقدية

## 1.3. حدود تدخل الدولة في الأدبيات حول السياسات الصناعية

تتفق كل الأدبيات الواردة أعلاه (باستثناء تقارير الأونكتاد) على أن دور السياسات العامة (وضمنها السياسات الصناعية) يجب ألا يتعدى تصحيح تشوهات السوق؛ أي التدخل في الحالة التي لا يتمكن فيها القطاع الخاص من أداء أدواره المفترَضة. فرغم إعلان صندوق النقد الدولي أن «السياسة الصناعية تعود من جديد»، إلا أنه يحبذ أن تنحصر تلك العودة في:

> «التدخلات المستهدَفة المعروفة باسم السياسة الصناعية لجعل المنتجين المحليين أكثر قدرة على المنافسة أو تعزيز النمو في صناعات مختارة».[54]

في جرده للتدخلات في إطار الموجة الجديدة أورد الصندوق أكثر من 2500 تدخل في السياسات الصناعية في جميع أنحاء العالم في سنة 2023، لكنه انتقد تلك التدخلات فوصفها على النحو التالي:

> «كان أكثر من ثلثي هذه التدخلات مشوِّهة للتجارة لأنها على الأرجح كانت تمييزية ضد المصالح التجارية الأجنبية».

لا جديد إذن تحت شمس العقيدة النيوليبرالية، باستثناء «تعديل»، ليس بسيطًا، لكنه يظل مجرد تعديل. فالعقيدة النيوليبرالية تقوم على أن أي تدخل حكومي سيؤدي حتمًا إلى تشوهات مهمة في السوق، بما في ذلك سوء تخصيص الموارد وتشوهات الأسعار. وحسب هذه العقيدة فإن السوق قادرة على تصحيح تشوهاتها آليًا. لكن تطورات الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أدت إلى ما أسماه ديفيد هارفي[55] «مفارقة النيوليبرالية». فرغم إعلاء شأن قدرة السوق الحرة وشيطنة كل تدخل حكومي:

> «ظل السجل الفعلي لليبرالية الجديدة في حفز النمو هزيلًا وفاشلًا طيلة ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين» وكان الاستثناء الوحيد - حسب هارفي - هو «جنوب وجنوب شرق آسيا، وإلى حد ما في الهند اليوم... وهنا لعبت الدول الإنمائية، التي لا تُعتبر ليبراليةً جديدة إلى درجة كبيرة، دورًا بالغ الأهمية».[56]

الملاحظة الثانية حول التعاريف الواردة أعلاه هي أن الإخضرار لا يتعدى «نزع الكربون» و«الانتقال نحو اقتصاد خفيض الكربون»، دون التطرق إلى أشكال أخرى من استغلال الطبيعية أدت إلى الأزمة البيئية وإلى تُفاقمها، وعلى رأسها الاستخراجية. أي في آخر المطاف طليُ النموذج الاقتصادي القائم، المسؤول عن الأزمة البيئية، بلون أخضر، مع الحفاظ على ما يفاقم تلك الأزمة ويؤدي إلى دمار الكوكب.

لكن المؤسسات الدولية، والأدبيات الرسمية المغربية، المتناولة للسياسات الصناعية الجديدة/ الخضراء، تصر على سلوك طريق مطروق سلفًا: القطاع/ الاستثمار/ الرأسمال الخاص، هو الوحيد القادر على إحداث التحول الهيكلي في الاقتصاد،[57] وعلى الدولة الاقتصار على أدوارها الاستراتيجية والتدخل فقط لتصحيح تشوهات السوق وتحسين بيئة الأعمال، وإسناد القطاع الخاص في القطاعات التي يعجز عن الاستثمار فيها، لكن مع إعدادها لكي تكون من نصيب هذا القطاع الخاص عبر التدبير المفوَّض وشراكات قطاع عام-قطاع خاص، وشتى صنوف الخصخصة. وسنتناول هذا بتفصيل في القسمين أدناه.

## 2.3. سياق صعود السياسات الصناعية الجديدة/ الخضراء

ورد في تقرير صندوق النقد الدولي (أبريل 2024) عبارة «السياسة الصناعية تعود من جديد»[58]، ويستدعي هذا تحليلًا لسياق ما أسماه تقرير الصندوق «الموجة الجديدة من السياسات الصناعية الجديدة». لكن قبل ذلك لا بد من ملاحظة جوهرية أوردها ديفيد هارفي مؤداها أن التدخل الحكومي في الاقتصاد لم يكن يوما غائبا عن القوى العظمى. فعند حديثه عن الولايات المتحدة والصين قال:

> «المفارقة أن كلتيهما تصرفتا كدولتين كينزيتين في عالم يُفترض أن تحكمه القواعد والقوانين الليبرالية الكينزية الجديدة. لجأت الولايات المتحدة إلى تمويل العجز الهائل في ميزانيتها الاستهلاكية والعسكريتارية بمزيد من الديون، ومولت الصين القروض المعطَّلة لبنوكها باستثمارات هائلة في البنية التحتية ورأس المال الثابت».[59]

وفي كُتيب بعنوان «اقتصاد الاحتيال البريء» تحدث الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي- الكندي جون كنث جالبريث عن «خرافة القطاعين» العام والخاص في الولايات المتحدة:

> «ليس للتمييز المسلَّم به بين القطاعين العام والخاص معنًى عندما يُنظر للأمر بجدية. َخطابة منمَّقة، وليس واقعًا. فجزء كبير وحيوي وآخذ في التوسع مما يسمى القطاع العام ينتمي في الواقع العملي إلى القطاع الخاص».[60]

يعني هذا أن تعاليم العقيدة النيوليبرالية تُطبَّق فقط على دول الجنوب العالمي، بينما تمنح الدول المتقدمة نفسها ترف عدم تطبيقها، وهو ما يصدق أيضا على القواعد التجارية. وكل هذا يقلِّص من الإمكانات الفعلية لسياسات صناعية فعلية أمام بلدان الجنوب العالمي.

أدت الحصيلة الكارثية لبرامج التقويم الهيكلي إلى خدش صورة المؤسسات المالية الدولية، وتنامي الإدراك بأن العقيدة القائمة على «إجماع واشنطن الذي يستبعد أي دور للسياسة الصناعية، لم يحقق وعوده».[61] لذلك، حصل إجماع جديد، بضرورة البحث عن سبل بديلة للتنمية، لدى بلدان الجنوب العالمي، وبعض البلدان المتقدمة. وحسب تقرير الأونكتاد حول التجارة والتنمية لسنة 2013، كان الأزمة الاقتصادية والمالية (2009-2008) هي:

> «التي حفزت هذه النزعات، حيث زادت من حدة النقاش حول إخفاقات السوق والحاجة لمؤسسات وقواعد لتنظيم عمل الأسواق».

دفعت هذه الإخفاقات دول الجنوب العالمي إلى المطالبة بمزيد من تدخل الدولة، خصوصًا في بلدان أمريكا االلاتينية، حيث بدأ انتهاج «توجّهٍ تنموي جديد».[62] وعاد التصنيع والتحوّل الهيكلي إلى أجندة سياسات التنمية.

لكن يجب الحذر عند تناول أدبيات المؤسسات المالية الدُّولية، فتلك الدعوة إلى مؤسسات وقواعد لتنظيم عمل الأسواق، لا تعني قطيعة مع العقيدة النيوليبرالية وإجماع واشنطن، وعلى حد تعبير تقرير الأونكتاد (2021)، فإن عودة النقاش الدائر حول السياسات الصناعية الجديدة في الآونة الأخيرة «ليست نتيجة لرؤى تحليلية جديدة»، وحسب برانكو ميلانوفيتش،[ix] «لا تُعتبر السياسات الصناعية مقبولة إلا في ظروف متطرّفة».[63]

أدت جائحة كوفيد-19 والنقاشات العالمية حول تغير المناخ وضرورة التخفيف من آثاره والتكيف معها، إلى طلاء النقاش الجديد حول السياسات الصناعية باللون الأخضر. أطلقت السياسات الصناعية الخضراء نقاشات حول «إعادة تقييم دور الدولة والنظر في كيفية استخدام السياسة الصناعية على أفضل وجه». وحسب تقرير الأونكتاد (2021)كان وراء ذلك:

> «التسليمُ المتزايد بأن التحولات العاجلة الواسعة النطاق المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ لن تتحقق دون دعم حكومي. ولأن التوجه نحو اقتصاد خفيض الكربون ينطوي على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، فإن تطبيق المبادئ الرئيسية يتيح في سياق وضع السياسات الصناعية الناجحة، رؤى قيّمة لسياسات التكيف مع المناخ».[64]

لكن مدى السياسات الصناعية الخضراء محصور في الحدود الذي عينتها المؤسسات المالية الدولية للسياسات الصناعية الجديدة: على الدولة أن تكون مساهمًا فقط، إلى جانب فاعلين آخرين، وأهمهم القطاع الخاص، وعلى الدولة ألا تتدخل إلا في الحدود التي لا تعيق نشاط القطاع الخاص. كما يُظهر استنكاف القوى الملوُّثة الكبرى (دول وشركات متعددة الجنسيات) عن الالتزام بتوصيات قمة الأطراف حول التغيرات المناخية (COP) بجلاء حدود إيمانها بالاتجاه نحو انتقال أخضر: رفض خفض الانبعاثات، ورفض نقل التكنولوجيا،

---

ix اقتصادي صربي-أميركي، وأستاذ في جامعة مدينة نيويورك. تركّزت أعماله على اللامساواة في توزيع الدخل والتفاوت الاقتصادي، ولديه كتب عدّة من ضمنها «الرأسمالية فقط»، كما شغل سابقاً منصب كبير الاقتصاديين في قسم الأبحاث في البنك الدولي.

والتقاعس عن الوفاء بتمويل خطط التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية... إلخ، وبرهن قمة الأطراف الأخيرة (COP 30) في بيليم بالبرازيل عن مدى هذا الاستنكاف.[65]

هناك سبب جوهري آخر وراء عودة السياسات الصناعية في بلدان الشمال العالمي، وهو التوترات الجيوسياسية والنزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، والصين من جهة أخرى. أطلق كايت ماكنزي[66] وتيم ساهاي[67] على هذه التوترات والنزاعات، في مقال[68] لهما، اسم «الحرب الباردة الخضراء». بدأت التوترات والنزاعات مع صعود الصين القوي وتحولِّها إلى قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة، وحاولت إدارات جو بايدن ودونالد ترامب (الأولى والثانية) ردعها عبر حرب تجارية (فرض الرسوم الجمركية)، وردت الصين بدورها بحرب تجارية مثيلة.[69] تريد الولايات المتحدة استعادة مكانتها كقوة صناعية، بعد أن انتزعتها منها الصين، وسنت سياسات لإعادة توطين عمليات التصنيع وإعادة هيكلة سلاسل التوريد الاستراتيجية لتقليل الاعتماد على الشركات الصينية.[70]

هذا هو السياق الذي شهد «الموجة الجديدة من السياسات الصناعية» وإضفاء اللون الأخضر عليها. وهو نفسه السياق الذي تحاول فيه بلدان الجنوب العالمي إيجاد موطئ قدم في ساحة التنافس العالمي بين القوى الاقتصادية الكبرى، علها تستفيد من تلك النزاعات ومن الخطط الخضراء العالمية، وتنتزع حصتها من التمويلات والمساعدات الموعودة لضمان التصنيع والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

لا يخرج المغرب عن هذا السياق. فالحديث عن الاستراتيجيات الصناعية القطاعية في بداية العقد الأول من القرن الحادي العشرين، كان في سياق تقييم «العقد الضائع من النمو» بعد تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، والكارثة الاقتصادية التي تسبب فيها. كما أن الحديث عن الانتقال إلى اقتصاد أخضر محفِّز بكون المغرب أحد بلدان الجنوب المتأثرة بالكارثية المناخية، ويريد الاستفادة من الجهود الدولية القائمة لتخفيف آثارها والتكيف معها.

متظاهر شاب خلال احتجاجات أكتوبر 2025 يحمل لافتة: «الكرامة قبل الملاعب». (المصدر: AP / Mos'ab Elshamy)

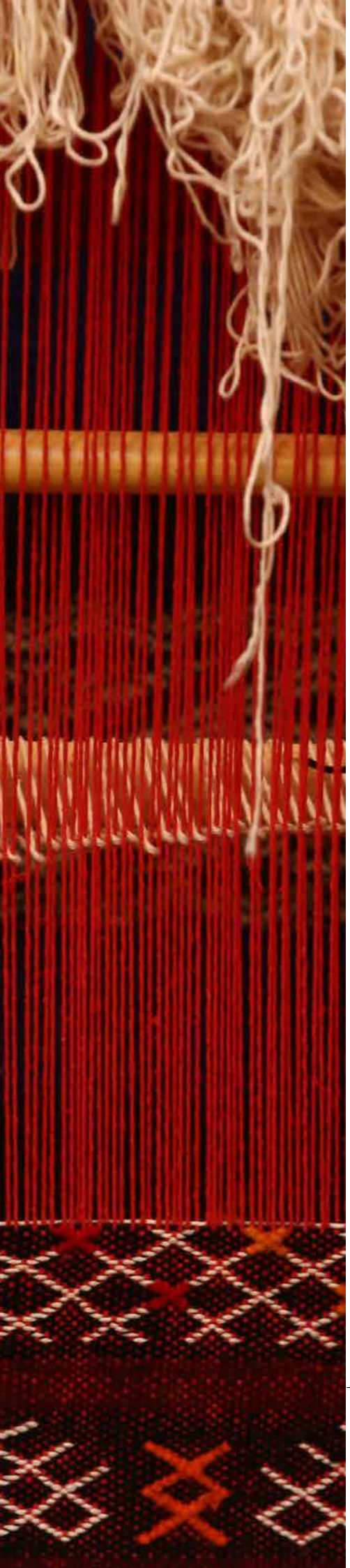

القسم الثالث

# تقييم السياسات الصناعية الجديدة 2005 - 2020

سنتناول في هذا القسم تقييم السياسات الصناعية الجديدة التي انتهجتها الدولة في المغرب في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والمعروفة بـ«الاستراتيجيات القطاعية»، وضمنها خطط الإقلاع الاقتصادي الثلاث (السنوات 2005 - 2009، 2009 - 2015، 2014 - 2020)، وأخيرًا خطة الإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 (2021-2023). هل أدت تلك الاستراتيجيات إلى تحقيق الهدف المعلَن: تحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد المغربي وتنويع نسيجه الإنتاجي؟ أم حافظت على نفس العيوب البنيوية لاقتصاد نامٍ تابع؟

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما فيها التعاونيات الصغيرة للنسيج، أكثر من 95٪ من النسيج الاقتصادي المحلي. (المصدر: Flickr / Gregory Palmer)

# 1. مرحلة انتقالية (1983 - 2005)

بعد التخلي عن السياسات الصناعية القديمة (إحلال الواردات، والحمائية، والمغربة)، اختارت الدولة نموذج النمو الصناعي الذي تقوده الصادرات، وحسب وثيقة صادرة عن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (2014)، استند تخصص الاقتصاد المغربي أساساً على انخفاض تكاليف اليد العاملة، وهي الميزة النسبية الرئيسية للمغرب، دون دعم من حيث التكنولوجيات الجديدة والتدريب لتحسين مستوى التخصص في المغرب طوال فترة 1983 - 2005.[71]

مكنت ميزة رخص العمالة المغرب من اعتماد استراتيجية التعاقد الدولي من الباطن منذ عام 1983، خاصة في قطاع النسيج والملابس، الذي كان هو المستفيد الرئيسي من سياسة تشجيع الصادرات. لكن السياسات التجارية التي انخرط فيها المغرب في عقد تسعينيات القرن العشرين (سياسة التحرير التجاري)، عصفت بالقطاع خاصة مع منافسة البضائع الصينية والتركية، وانفتاح أوروبا الشرقية، حيث كانت اليد العاملة أفضل تدريباً وأحياناً أرخص. ومع إلغاء الاتفاق متعدد الألياف[72] في 1 يناير 2005 - مما أدى إلى تحول في التجارة العالمية للمنسوجات والملابس - تلقت صناعة النسيج المحلية ضربة قاضية، ولم تتمكن المهن العالمية الجديدة (السيارات والطيران...) من إمالة الكفة، وهو ما أشار إليه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية:

> «فالنجاحات التي حققتها شركات مثل رينو وبومبارديه دُفعت كلفتُها من خراب قطاع النسيج وفقدان القدرة التنافسية في السوق المحلية».[73]

نفس الاستنتاج خلص إليه آلان بيفتو[74] (وآخرون):

> «لا يبدو أن ديناميكية قطاعات التخصص الجديدة، مثل صناعات السيارات والطيران، تعوض عن فقدان الزخم في تخصصات الإنتاج القديمة».[75]

وبسبب ضعف البنية الصناعية المحلية (عدم وجود إنتاج وطني كافٍ أو إمدادات محلية عالية الجودة)،[76] تولّى الموردون الأجانب تلبية حاجيات البلاد من السلع الرأسمالية، ما سدّ الطريق أمام تطور صناعة محلية. فصناعة النسيج والملبوسات، التي كانت تُعتبر قطاعًا واعدًا، ظلت تعتمد على الاستيراد في منتجاتها نصف المصنعة ومعداتها، واقتصرت على التعاقد من الباطن مع مورِّدين أجانب. عبَّر المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية عن هذا الوضع الظاهر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

> «هذا من شأنه أن يعطي دفعة للواردات، ويلغي التقدم الذي حققته سياسة تشجيع الصادرات، ويجعل العجز التجاري متوطنًا مرة أخرى»، و«كانت الواردات من المنتجات الصناعية في المتوسط ضِعف الصادرات من نفس المنتجات».[77]

واجه نموذج التصنيع القائم على التصدير والتعاقد من الباطن نفس المآزق التي واجهتها السياسات السابقة له: العجز عن الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، خصوصًا إذا استحضرنا ارتباط صناعات هذا النموذج بالمستوردات الأجنبية من السلع الرأسمالية. وبدل الانخراط في تصنيع فعلي، فضَّل معظم الشركات انتهاجَ الاستراتيجيات قصيرة الأجل على المخاطرة والنمو، وإلى تقديم منتجات منخفضة التكلفة، وسيكون هذا عاملًا أمام ظهور أحد معيقات التصنيع في المغرب: شبكة المورِّدين الكبار، التي تفضل الأرباح المجتناة من تسويق السلع الأجنبية بدل تصنيعها محليًا. وكان مثال شركة تكرير النفط «الشركة المغربية المجهولة الاسم للصناعة والتكرير- Société Anonyme Marocaine de l'Industrie du Raffinage سامير» دالا في هذا المضمار. ففي نهاية تسعينيات القرن العشرين، قامت الدولة بخصخصة هذه المنشأة الوطنية الاستراتيجية، وابتداءً من سنة 2002 سمحت للموزعين الكبار باستيراد النفط دون ضرائب، ما أتاح لهم الحصول على أرباح هائلة لكن على حساب المستهلِكين- ات وارتفاع فاتورة المحروقات وتعميق تبعية البلد الطاقية للخارج. وفي قطاع الطاقة يتجلى الوزن الاجتماعي للمورِّدين المحليين، فبعد دفع شركة لاسامير إلى الإفلاس وحرمان البلد من طاقة تخزين المحروقات وضبط سوقها، استحوذت الشركات الخمس الكبرى على 70% من

السوق، وكان من بينها ثلاث شركات تستحوذ على 53%.[78] لقد دُفعت شركة لاسامير إلى الإفلاس عمدًا؛ إذ خلَّف المستثمر السعودي محمد العمودي، الذي قام بشرائها بمبلغ زهيد جدا (4 مليارات درهم/ 384 مليون يورو)، ديونًا عليها تقدَّر بـ 43 مليار درهم (4 مليارات و128 يورو).[79] وتضخمت الفاتورة بعد رفع المستثمر السعودي محمد العمودي دعوى ضد الدولة المغربية أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لتصل سنة 2024 إلى ما لا يقل عن 96 مليار درهم (9 مليارات و216 مليون يورو) للدائنين المغاربة، حوالي 80% منها مستحق للدولة، خاصة للجمارك ومكتب الصرف، والباقي للبنوك والممونين.[80]

اعتمد الرأسمال الكبير المملوك لـ«العائلات الكبرى»، خصوصا العائلة المَلكية، سياسة «إعادة الانتشار، لمواجهة تحديات العولمة والتنافسية الدولية. ارتكزت «هذه الاستراتيجية ذات الطبيعة التكتلية بالأساس على نمو اعتمد على التمدد الخارجي، من ذلك عملية ضم مقاولات واقتناء أسهم وأنصبة سواء في شركات خاصة أو مقاولات شبه عمومية على إثر عرضها للخصخصة»[81]، فضلا عن التواجد الكثيف في القطاع المالي (البنوك والتأمينات)، ومؤخرًا اعتماد شراكة مع الرأسمال العالمي للتمدد نحو القارة الأفريقية، مع التركيز على نفس القطاعات التقليدية: العقار، البنية التحتية، المالية، الاتصالات. ويعني هذا أن الرأسمال الكبير المغربي (المورِّدون الكبار والعائلة الملكية وبطانتها) مستفيدٌ تمامًا، وليس في مصلحته كسر الحلقة المغلقة التي تعرقل تصنيع الاقتصاد المغربي.

أما المقاولات الصغيرة والمتوسطة، فقد اصطدمت بهذه العراقيل، وظل نشاطها مقتصرًا على «التعهيد الخارجي»،[x] خصوصا في قطاعات الصناعة الخفيفة (النسيج). شهدت إنتاجية هذه المقاولات انخفاضًا بنسبة 30% سنة 1990 مقارنة مع سنة 1986، وظلت تعاني من تكلفة عناصر الإنتاج والتسيير على المدى القصير، وضعف الرسملة، والمحدودية على مستوى التنظيم والتسيير، والتأخر التكنولوجي المعلومياتي، فضلًا عن قصور السوق الداخلية الراجع لضعف الطلب الداخلي.[82]

أدى نموذج التصنيع القائم على التصدير إلى عكس مراده: استمرار وتفاقُم العجز التجاري. ولمواجهته أطلقت الدولة سنة 2005 الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي يمثل سياسة صناعية جديدة تقوم على دعم القطاع الخاص في تخصصات تصديرية جديدة تسمى المهن العالمية في المغرب.[83]

ليس المشكل في التصدير بحد ذاته، بل في الشروط الاجتماعية/ السياسية التي يجري فيها تبني نموذج التصنيع القائم على التصدير، والطبقات التي تقود ذلك النموذج وتستفيد منه. وتقدم كوبا بعد الثورة نموذجا مفيدا في هذا المضمار، كما كتب عنه إدواردو غاليانو:

> «ليست زراعات التصدير في واقع الأمر غير متمشية مع رفاهية السكان ولا تتناقض بحد ذاتها، مع التنمية الاقتصادية نحو الداخل. ففي نهاية الأمر، أفادت مبيعات السكر للخارج، في كوبا، كمنطلق لخلق عالم جديد يصل فيه الجميع إلى بذور التنمية وتتواجد روح التضامن في عصب العلاقات الإنسانية».[84]

# 2. سياسات صناعية جديدة

هناك اتفاق في كل الأدبيات الصادرة طيلة العقدين الأخيرين على أن التصنيع يشكل محور التنمية. وفي بداية الألفية أعلنت وثيقة الاحتفال بذكرى خمسين سنة من الاستقلال بأن الحواجز الحقيقية أمام التنمية الاقتصادية للبلاد تكمن «في غياب محيط مشجع للاستثمار الخاص ولخلق المقاولات والثروات»[85]. وكان هدف إصلاح محيط الاستثمار (إصلاحات تشريعية وتنظيمية وإدارية) هو تسهيل «الاندماج في الاقتصاد العالمي»، خاصة مع توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (سنة 1996، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2000)، واتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة (سنة 2004، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2006). وأعلنت الدولة أن هدف هذا الانفتاح هو «ربط إنتاجه بقطار

---

x التعهيد الخارجي (Outsourcing): يسمى أيضا «التعاقد الخارجي»، أي اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الثاني بأي أنشطة (تصنيع منتجات، تقديم خدمات) للطرف الأول يمكن أن يقوم بها بنفسه. (https://hbrarabic.com/المفاهيم-الإدارية/التعهيد/).

شركائه، وتنمية إمكاناته في مجالي النمو والعائدات».[86] لتحقيق ذلك أطلقت الدولة شعار «تحسين القدرة التنافسية لقطاعات التصدير»، مع التوجه نحو «المهن العالمية للمغرب»،[87] وجرى تصوير هذه الأخيرة كجسر لبلوغ التحول الهيكلي في الاقتصاد المغربي.

## 1.2. مخططات الإقلاع (2005-2020)

بناء على دراسة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية العالمية ماكينزي،[88] مستلهمة نموذج "ماكيلادورا" المكسيكي،[xi] أطلق المغرب مخطط الإقلاع الصناعي سنة 2005. وصفت جريدة ليكونوميست الدراسة بـ«الوثيقة السرية للغاية والمثيرة للجدل» وأوردت انتقادات واصفةٍ إياها بـ«دراسة أخرى باهظة الثمن مقابل القليل من النتائج»،[89] ورغم ذلك- أو بسبب ذلك- نالت دراسة ماكينزي دعمًا قويًا من البنك الدولي.[90]

استهدف مخططُ الإقلاع الصناعي تسريعَ عملية ترقية النسيج الصناعي وتحسين قدرته التنافسية في سياق يتسم بزيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي وزيادة المنافسة، عبر جذب استثمارات صناعية جديدة إلى المغرب، وتطوير القطاعات التي يتمتع فيها المغرب بميزة تنافسية (السيارات، والإلكترونيات، والطيران، إلخ.) وإعادة توجيه الصادرات نحو الأسواق ذات النمو المرتفع. وبحلول عام 2015، كان من المتوقع أن يحقق البرنامج نمواً بنسبة 6% وقيمة مضافة قدرها 53 مليار درهم (5 مليارات و88 مليون يورو) وخلق أكثر من 250,000 فرصة عمل مباشرة.[91]

ركزت النسخة الثانية من مخطط الإقلاع (الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009 - 2015) على ست مهن عالمية، يمكن عرضها بالترتيب حسب القدرة التنافسية المتزايدة. القطاعات ذات القدرة التنافسية المنخفضة هي قطاعات مبتكرة من الناحية التكنولوجية (التوطين، والسيارات، والطيران). أما القطاعات الثلاثة الأخرى (الإلكترونيات، والأغذية الزراعية، والمنسوجات والجلود) فهي قطاعات ذات قدرة تنافسية عالية وذات تكنولوجيا متوسطة.[92]

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت السياسة الصناعية للدولة على ما أسمته «مبادرات تعزيز الجاذبية»،[93] مثل:

### البنية التحتية

توفير البنية التحتية عبر تطوير المنصات الصناعية المتكاملة المخصصة للتصدير إلى الخارج وصناعة السيارات لضمان وجود قدرة كافية لدعم تطوير هذه القطاعات، والمناطق الصناعية المستقبلية التي ستحمل اسم «المنصات الصناعية المتكاملة». جرى تمويل هذه الإنشاءات، التي من مالية عمومية وسياسة اقتراض كثيف، وأُطلق على تلك الإنشاءات اسم «الأوراش الكبرى»: موانئ ومطارات وطرق سيارة وطرق التفافية وطرق سريعة ومنشآت فنية وخطوط سككية فائقة السرعة والترامواي ومجمعات صناعية مندمجة وأقطاب تكنولوجية وتهيئة الشوارع الرئيسية بالمدن الكبرى والكورنيش ومدن جديدة. بلغت معدلات الاستثمار الموجه في غالبيته إلى البنية التحتية 30% من الناتج الداخلي الإجمالي. ولأنها مُولت عبر قروض خارجية، فإنها حسب نجيب أقصبي:

> «من شأنها أن تغذي أزمة الديون القادمة. إذ تواجه المقاولات العمومية المشاركة في «الأوراش الكبرى» - مع استثناءات قليلة - صعوبات مالية ومديونية كبيرة. وهي المكتب الوطني للسكك الحديدية والطرق السيارة بالمغرب، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والوكالة الوطنية للطاقة المستدامة MASEN...».[94]

بلغت الاستثمارات العمومية في البنية التحتية أحجاما كبيرة، هي كالآتي كما جاء في تقرير للمندوبية السامية للتخطيط (يناير 2016):

> تضاعف الاستثمار ثلاث مرات بين عامي 2000 و 2014 (من حوالي 98 مليار درهم (9 مليارات و408 مليون يورو) إلى ما يقرب من 273 مليار درهم/ 26 مليار و208

xi مايكلادورا: مناطق صناعية في الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، تتواجد بها مصانع أمريكية تستورد من السوق الأمريكية موادا خامة وأجزاء معفاة من الرسوم الجمركية لتجميعها أو تصنيعها في المسكيك ثم إعادة تصدير المنتج النهائي (الأجهزة الطبية والمنتجات الاستهلاكية والإلكترونيات والسيارات) إلى السوق الأمريكية. تم إنشاء أول هذه المصانع في المكسيك عام 1961 لتنشيط الاقتصاد المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من الولايات المتحدة.

مليون يورو). وتركزت جهود الاستثمار في البنية التحتية والبناء، حيث ارتفعت من 45 مليار درهم (4 مليارات و320 مليون يورو) إلى 139 مليار درهم (13 مليارا و344 مليون يورو)، مع ارتفاع حصتها في الإنفاق الرأسمالي في البناء من 45.5% في عام 1999 إلى 51% في عام 2014. وهكذا ارتفع معدل الاستثمار الإجمالي من 24.8٪ في عام 1999 إلى 35.1٪ في عام 2010 وإلى 32٪ في عام 2014.[95]

إلا أن هذا الجهد الاستثماري كان، تقريبا، بلا جدوى، إذ تحدث تقرير المندوبية السامية، المشار إليه أعلاه، عن «ضعف كفاءة الاستثمار»، مشيرا إلى أن «البلدان الناشئة والنامية» حققت نموا اقتصاديا مرتفعا، بمعدل 6% نهاية الفترة 2000-2014، وذلك بمعدل استثمار بلغ حوالي 28%، أي أقل من معدل الاستثمار بالمغرب (30%) الذي حقق معدل نمو أقل بكثير: 4.6%.[96]

انتقد نجيب أقصبي الاستثمارات في البنية التحتية لأنها كانت «ركيزة للرأسمال الخاص ومساعدة من المالية لعمومية لتعزيز شروط مردوديته»، مشيرا إلى أن ذلك الجهد الاستثماري يكون على حساب تمويل الخدمات العمومية الأساسية والحيوية بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والنقل العمومي.[97] بيد أن المعضلة الكبيرة لذلك المجهود الاستثماري الضخم في البنية التحتية هي أنها تُجمد أحجاما كبيرا من رأس المال (ما يسمى «الرأسمال الصبور») في مشاريع، تنتظر الدولة من القطاع الخاص (خصوصا الأجنبي) القدوم لاستعمالها، كما أن مردودها الحقيقي أقل بكثير من كلفتها المادية والاجتماعية والبيئية. لو وُجِّه ذلك المجهود الاستثماري إلى إحداث وحدات إنتاجية فعلية (صناعية وفلاحية)، وإلى تمويل برامج عمومية (سكن وتعليم وصحة)، لكانت جدواها ونفعها الاجتماعي أكبر بكثير من انتظار ثمار نمو يقوده القطاع الخاص.

## تحسين مناخ الأعمال

أصدرت الدولة قانون شغل جديد (مدونة الشغل) سنة 2003، يضفي المرونة على علاقات الشغل، وإصلاح نظام التربية والتعليم بتوسيع التكوين المهني وتشجيع التخصصات الملائمة لاتجاهات السوق الجديدة، وبعد عقود من تأجيله صَدر قانون مُجرِّم للحق في الإضراب في سبتمبر 2025. وفي ديسمبر 2022 صدر ميثاق الاستثمار الجديد، تضمَّن تحفيزات تُسيل لعاب المستثمرين الأجانب، ضمنها إمكانية «تحويل الأرباح الصافية دون تحديد للمبلغ أو المدة»، فضلًا عن «تهيئة مناطق للأنشطة في مجالات الصناعة واللوجيستيك والتجارة والسياحة والخدمات تستجيب لحاجيات المستثمرين، والسهر على تنميتها واستغلالها».

لم تؤدِّ محاولة إغراء الاستثمار الأجنبي عبر تحفيزات، مثل التي توجد في ميثاق الاستثمار، إلى النتائج المأمولة منها (أنظر- أدناه). فليس المغرب وحده من يقدم هذه الإغراءات، بل كل بلدان العالم. ومن شأن هذا «السباق نحو القاع» أن يقيِّد الإمكانات المالية لدولة مثل المغرب، تعاني من مديونية ثقيلة[98] ونقصا في التمويل لمشاريع التصنيع. كما أن التعديلات المتوالية على قانون الشغل، بما يضفي المزيد من الهشاشة على أوضاع العمل بما فيها الأجور وديمومة العمل، والبطالة الجماهيرية، من شأن كل هذا أن يُضيِّق السوق الداخلية، الضيقة أصلا، ما يعيق إمكان إطلاق تصنيع محلي.

## الترويج والتسويق للعرض العالمي الجديد للمهن العالمية في المغرب

أطلقت الدولة خطة ترويجية وتسويقية للعرض المغربي على الصعيد الدولي من أجل جذب الاستثمار وخلق فرص عمل. تم إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، المسؤولة عن تطوير وتشجيع الاستثمار في المغرب، في عام 2009. وقد عهدت إليها الدولة بمهمة ذات شقين: تسويق العرض المغربي للقطاعات العالمية الجديدة وتشجيع الاستثمار في المغرب لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى هذه التدابير أطلقت الدولة «إجراءات رامية لدعم تحسين سلسلة القيمة»،[99] وضمنها تيسير حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.

الملاحَظ أن الدولة وفية بصرامة للعقيدة التي جرى إرساؤها طيلة عقد تطبيق برنامج التقويم الهيكلي: على الدولة ألا تتدخل في النشاط الإنتاجي إلا لدعمه،

وترك المأمورية للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي)، فهو الوحيد الذي بإمكانه إطلاق عنان النمو. وسنرى أدناه مدى تحقق هذا الهدف.

## 2.2. تقييم السياسات الصناعية الجديدة/ المهن العالمية للمغرب

في سنة 2014 أُطلقت النسخة الثالثة من مخططات الإقلاع، وهي «مخطط التسريع الصناعي 2014- 2020»، بعد تقييم سابقَيه (مخطط الإقلاع 2005، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009- 2015). قيَّم تقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية الصادر سنة 2014 المخططين السابقين بأنهما لم يبلغا أهدافهما، وتجلى ذلك في «عدم القدرة التنافسية النسبية للصناعة المغربية»، وعزاه التقرير إلى «القيود المؤسسية... التي تعيق التحول الهيكلي للاقتصاد وتطور القاعدة الإنتاجية الصناعية».[100] وسيكون تقرير المعهد هذا أرضية الأدبيات الصادرة بين 2017 و2021، وعلى رأسها تقرير البنك الدولي «المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي». وكل تلك الأدبيات تصر على أن الإصلاح المؤسساتي (الإداري والتنظيمي والتشريعي)، أوما يُطلق عليه الحَكامة، هو ما سيشجع الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) الذي سيفتح باب الإقلاع الصناعي الذي طال أمد انتظاره.

سنركز في تقييم إنجازات المهن العالمية الجديدة على قطاع السيارات، كونه أكثر القطاعات التي استقطبت الاستثمار الأجنبي المباشر وكونه الأكثر بروزًا في الإعلام.

قطاع السيارات قديم في المغرب؛[101] ففي 1959 تأسست شركة سوماكا، بمبادرة من الدولة المغربية، بمساعدة تقنية من شركة فيات في إيطاليا وسيمكا في فرنسا، وكانت الدولة تمتلك 38% من رأس المال، بينما تمتلك كل من فيات وسيمكا نسبة 20%. بلغ إنتاج الشركة رقمًا قياسيًا سنة 1975 حيث أنتجت الشركة 25 ألف وحدة، لكن بحلول عام 1980، تراجع الإنتاج إلى 16 ألف وحدة. في عام 1992، ألغى المغرب جميع الرسوم الجمركية على السيارات المستعمَلة المستورَدة، مما كان له تأثير فوري على خفض الإنتاج إلى 4000 وحدة من الطرازات الصغيرة والاقتصادية مثل فيات أونو. وبدءًا من الألفية الجديدة، بدأ استحواذ الشركات الفرنسية (خاصة رينو) على شركة سوماكا، وأصبحت شركة عامة محدودة (91% لشركة رينو SAS، و8% لشركة رينو المغرب)، بينما يمتلك المساهمون من القطاع الخاص نسبة الـ 1% المتبقية. تلخص قصة سوماكا حكاية السياسات الصناعية بالمغرب منذ الاستقلال حتى الآن، وكيف أدى الانفتاح التجاري إلى تقليص القاعدة الصناعية للبلد، الضيقة أصلا، وفتح الباب أمام الرأسمال الأجنبي للاستيلاء عليها.

تقدم الأرقام الرسمية قطاع السيارات كقصة نجاح لتصنيع المغرب اعتمادًا على اندماجه في سلسلة القيمة العالمية. تسرد ورقة صادرة عن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (فبراير 2022) قصة هذا النجاح:

* المغرب هو واحد من أكبر 20 دولة مصنعة للسيارات في العالم. في القارة الأفريقية، سيكون المغرب ثاني أكبر منتج للسيارات في عام 2019 (بعد جنوب أفريقيا) وأكبر منتج للسيارات السياحية؛

* بلغ حجم الإنتاج 402,085 سيارة في عام 2018، بزيادة قدرها 6.7٪ مقارنة بعام 2017 (376,826)؛

* يمثل قطاع السيارات 29% من إجمالي صادرات البلاد. وهو المُصدِّر الأول في البلاد منذ عام 2014، متقدماً على القطاع الزراعي والفوسفاط.[102]

لكن هنا ينتهي التقدم. فالصناعة الأجنبية هي التي تحقق هذه المكاسب وليس الصناعة المغربية، وهو ما تخفيه الأرقام حول حجم الإنتاج والتصدير والرتب العالمية.

## 3.2. التقييم: رؤية نقدية

### الاندماج في سلاسل القيمة

جرى إعلان الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر المهن العالمية للمغرب طريقًا لتصنيع البلد وتنويع إنتاجه، هكذا علقت صحيفة ليكونميست المغربية على تقرير شركة ماكينزي الذي جعل من قطاع السيارات

عماد خطة الإقلاع الصناعي:

> «إنها بمثابة عصا سحرية حقيقية من شأنها إخراج الاقتصاد المغربي من حالة الركود التي يعيشها».[103]

أُعلن استقطاب الاستثمار الأجنبي رافعة هذا الاندماج وذاك التطوير. وتعلن وثائق رسمية وغير رسمية عديدة بأن الهدف قد تحقق إلى حد ما، إذ أوردت وثيقة المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (فبراير 2022) معدل اندماج[104] 50% بالنسبة لقطاع السيارات[105]، بينما يورد الخبير الاقتصادي وعضو جمعية الاقتصاديين المغاربة العربي الجعايدي معدل 60%، مع طموح أن يبلغ هذا المعدل 80%.[106]

تختلف الأرقام، ولكن يبقى التقييم واحدٌ: المغرب أصبح رائد التصنيع في شمال أفريقيا. إلا أن أدبيات أخرى لا تخفي أن قصة النجاح هذه خادعة. كتبت بولين ليكتارد[107] وآلان بيفيتو:

> «وحتى إذا أظهرت قطاعات التخصص الجديدة، مثل "السيارات" أو "الطيران والإلكترونيات"، ديناميكية حقيقية إلى حد تغيير ملامح الصادرات، فإن وزنها المباشر وغير المباشر في الاقتصاد الوطني (الحجم والمساهمة في القيمة المضافة التصنيعية) لا يسمح بتحول كبير في هيكل الإنتاج».[108]

حتى المعهد المَلكي للدراسات الاستراتيجية الذي تغنّى بإنجازات السياسات الصناعية الجديدة (المهن العالمية)، أعلن بدوره أن النتيجة كانت مخيبة للآمال:

> «إنّ استفادة بعض القطاعات الصناعية من هذه الديناميكية (السيارات، والطيران، إلخ) وليس القطاعات الأخرى (الصناعة الغذائية، والمنسوجات، إلخ) جعلت الحصيلة الإجمالية مختلطة وحتى أقلّ من التوقّعات».[109]

في حين أصر نجيب أقصبي على أن «هذا التنوع في الصادرات، من خلال ازدهار «السلع المصنعة»، محصور في إطار ‹المناولة›».[110]

انتقد الحسْن العاملي الحديث الكثير عن نسبة إدماج محلية تصل إلى 65% لنشاط التجميع و85% لتصنيع المحركات في قطاع السيارات، وأكد على أن المستثمرِين في القطاع هم في الأساس شركات مملوكة للأجانب، مضيفا:

> «نحن نتعامل مع مجالات إنتاج تتطور في المغرب حول شركات رائدة (رينو، سافران، إيرباص، بوينغ، بومبارديه) وهي شركات تابعة لمجموعات أجنبية ولا يلعب فيها رأس المال المغربي، حتى الآن، سوى دور محدود في مختلف سلاسل القيمة». وفي تقييم معبر جدا أنهى الحسن العاملي مقالته بقول: «هناك المزيد من إنتاج 'صنع في المغرب' مع تغلغل الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ليس هناك ما يكفي من إنتاج 'صنع من طرف المغرب'».[111]

بشكل عام يمكن الحديث عن نوع من نزع تصنيع مبكِّر حدث في المغرب منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، وقد تم ذلك على مرحلتين، كما أوضح آلان بيفتو:

> «يبرز اتجاهان متميزان خلال هذه الفترة... خلال مرحلة التقويم [الهيكلي] (1983- 1993) وحتى فترة الجفاف 1994- 1995، مال قطاع الأنشطة الزراعية والصيد البحري إلى الارتفاع على حساب القطاع الثاني. وبدأ بعد ذلك في الانخفاض لفائدة القطاع الثالث فقط، الذي تجاوز 50% من الناتج الداخلي الإجمالي في أوائل الثمانينيات إلى ما يقرب 60% في السنوات الأخيرة. في نهاية المطاف، منذ الاستقلال، كان استقرار وانخفاض المساهمة المباشرة النسبية للصناعات في خلق الثروة هو الطابع المميز للاقتصاد، سواء اعتمدنا على الأسعار الجارية أو الثابتة».[112]

وفي تقييم آخر لآلان بيفتو يقول:

> «رغم توفر نزعة إرادية فعلية لدى السلطات العمومية، ظل التنويع القطاعي وارتقاء جودة الإنتاج مطبوعان بالهشاشة ويعتمدان إلى حد كبير على إعادة الإنتشار المكاني للشركات الأوروبية».[113]

يعني هذا أن خطط الإقلاع الاقتصادي المركزة على المهن العالمية للمغرب (وضمنها صناعة السيارات)، قد جاءت استجابة لتغير استراتيجيات الشركات متعددة القوميات، وليس لحاجة داخلية لتطور الاقتصاد المغربي. فما يحتاجه هذه الأخير، على سبيل المثال لا الحصر، هو صناعة المعدات الفلاحية التي يجري استيرادها بالكامل، وليس السيارات الخاصة، التي يجري تصدير أغلبها إلى السوق الأوروبية.

### كلفة استقطاب الاستثمار الأجنبي

كانت كلفة هذا الاستقطاب جد مرتفعة وثماره ضئيلة. عن الأمر كتب الحسن العاملي:

> «صحيح أن المغرب استفاد من تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية مقارنة بالفترة السابقة، إلا أنه يجب الاعتراف أيضا أنه في حالة المشاريع الكبرى، فإن الاقتصاد المضيف يتكبد تكلفة كبيرة نتيجة لهذه الاستثمارات، وهي تكلفة يجب تقييمها بدقة وأخذها في الاعتبار كجزء من تقييم تكلفة/فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر لضمان مساهمته في البلاد».[114]

وأورد الحسن العاملي قائمة التكاليف على الشكل الآتي:

- قائمة طويلة من المزايا والحوافز المتاحة لرأس المال الأجنبي وحوافز مالية ودعم كبيرين؛

- المزايا الضريبية العديدة (الإعفاء من ضريبة الشركات وضريبة التصدير لمدة خمس سنوات، وتحديد ضريبة الشركات بنسبة 8.75% بعد ذلك، والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، وما إلى ذلك).

دخل البنك المركزي/ بنك المغرب على الخط معلنًا في تقرير له سنة 2014:

> إذا كان «من المسلم به أن المغرب استفاد من تدفقات كبيرة في السنوات الأخيرة»، فإن السؤال المطروح هو «مستوى مساهمتها في النمو والتوظيف. كما أن تدفقات الأرباح الخارجة بدأت تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات».[115]

ورغم كل التحفيزات تبين أن رأس المال الأجنبي لم يكن من السهل إغراؤه. إذ رغم الأرقام المقدَّمة يأتي المغرب في سافلة لائحة الدول المستقطِبة، وهو ما أورده نجيب أقصبي في كتابه «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج»، بقول:

> «إن هاته الاستثمارات لا تمثل سوى القليل جدًا مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، أو حتى في البلدان النامية فقط. وهكذا، ففي سنة 2019، مثلت الاستثمارات المباشرة التي دخلت المغرب، البالغة 1.7 مليار دولار، 0.7% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، و0.3% من تلك التي دخلت البلدان النامية، و2.9% من تلك التي أُنجزت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».[116]

ويحتل المغرب المرتبة 13 ضمن 20 دولة أفريقية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[117] كما أفاد مكتب الصرف، في تقريره السنوي لسنة 2023، أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب سنة 2022، قد انخفض بنسبة 51%، إلى جانب أن معظم تلك التدفقات تفضل القطاعات غير التصنيعية، مثل قطاع الأنشطة العقارية وقطاع النقل والتخزين والأنشطة المالية والتأمينات، واستأثرت هذه القطاعات الثلاث على 84.7% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2023.[118]

## 4.2. تقييم إجمالي لنموذج التصنيع الموجه نحو التصدير

في وجه ضيق السوق المحلية، اختارت السياسات الصناعية للدولة دومًا تلبية احتياجات السوق الخارجية، ففي قطاع السيارات مثلا، كان 90% من الإنتاج موجهًا للتصدير، 80% منها إلى السوق الأوروبية.[119] لكن وراء هذه الأرقام تكمن أرقام أخرى حول ما يتكبده الاقتصاد المغربي بسبب هذا التوجه.

وجدت الصناعة المغربية نفسَها في نفس المأزق السابق، أيام سياسة إحلال الواردات: الاعتماد على استيراد السلع الرأسمالية، وهو ما يرفع من معدلات عجز الميزان التجاري. فرغم تطور بنية الصادرات المغربية والارتفاع النسبي لمكوِّنها المصنَّع، فإن هذا التطور الإيجابي لم يساهم في تقليص العجز التجاري. والسبب حسب نجيب أقصبي هو:

> «بالإضافة إلى كوننا بقينا خاضعين للواردات 'الأساسية'، فإن التفسير الآخر لهذه الحالة مرتبط بنموذج المناولة المعتمَد، الذي يدعم تصدير المنتجات الصناعية، ولكن انطلاقًا من الواردات المرتبطة بها، وبالتالي من قيمة مضافة محلية ضعيفة نسبيًا. إنها علاقة تبعية جديدة تشترط تنمية الصادرات بتنمية الواردات، وتبقي على أسس علاقة غير متكافئة».[120]

يُسجل المغرب أعلى المعدلات بخصوص محتوى

صادراته من الواردات.[xii] فمنذ بداية الألفية الثالثة إلى حدود سنة 2020، بلغ هذا المعدل في المغرب 23%. وبالمقارنة مع مصر (8.6%) والبرازيل (11.9%) والشيلي (12%) وتركيا (20.3%) وجنوب أفريقيا (20.5%)، يعتبر المغرب الأكثر استيرادًا للمدخلات (24.3%) خلال العقد 2010 – 2020.[121] (الجدول 2)

**الجدول (2): معدل محتوى الصادرات من الواردات بين سنوات 2010- 2020**

| الدولة | مصر | البرازيل | الشيلي | تركيا | جنوب افريقيا | المغرب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعدل | 8.6% | 11.9% | 12% | 20.3% | 20.5% | 24.3% |

تجري تغطية العجوزات في الميزان التجاري وميزان الأداءات عبر سياسة اقتراض كثيف، بينما يُغطى ضعف القدرة الشرائية بسياسة ائتمان مؤسَّع لدعم الطلب، وعزا تقرير البنك الدولي (2017) النمو في المغرب (في العشرية قبل إصدار التقرير) إلى «الطلب الداخلي في ظل ارتفاع مديونية الدولة والشركات والأسر المعيشية»؛[122] إنه نمو يسير على رمال متحركة، وكل أزمة في حلقة من حلقات الدين تلك سيدمر مكاسب النمو المعلَنة.

ركز مخطط التسريع الصناعي (2014 - 2020) على تحقيق تكامل أفضل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحسين الروابط بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، لكن يبدو أن النتيجة كانت هنا أيضًا محط جدال. رغم أنه في تقرير صادر عن البنك الدولي ورد أن المغرب - إلى جانب تونس - مندمج بشكل وثيق في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما تلك التي تشمل بلدان الاتحاد الأوروبي، وناجح في تحويل اقتصاده من اقتصاد كان يصدّر المواد الخام بشكل رئيسي في الثمانينيات والتسعينيات إلى اقتصاد يصدّر منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، لا سيما في قطاعات الإلكترونيات والسيارات والطيران،[123] إلا أن هذا النجاح محدود بكون أن المهيمن على هذه القطاعات هي الشركات الأجنبية، حسب نفس التقرير. كما أن تخصص المغرب في هذا الاندماج لا يتعدى «الحصة المنخفضة نسبيًا من القيمة المضافة وبهيمنة المراحل كثيفة العمالة في عمليات الإنتاج، لا سيما التجميع والتوصيلات الكهربائية وأنظمة المقاعد في صناعة السيارات».[124] وفي ورقة بعنوان «المسوح الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المغرب» (سبتمبر 2024)، كانت الحصيلة هي:

> «منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أُعطيت الأولوية لاستقرار الاقتصاد الكلي، وتم تشجيع تنمية القطاع الخاص بشكل أكبر، وتوسعت الصناعة، وذلك بفضل الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص، على الرغم من أن الخدمات والزراعة لا تزالان تلعبان دوراً هاماً في الاقتصاد».[125]

أي أن المغرب بعد 20 سنة من سياسات صناعية جديدة، وجد نفسه في نفس نقطة الانطلاق؛ وهذا ما اعترفت به وثيقة رسمية بعنوان «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون MAROC 2050»:

> «لا يزال النمو في الاقتصاد المغربي يعتمد على الزراعة، التي هي عرضة لتأثيرات تغير المناخ. كما يتسم الاقتصاد المغربي بالتحول إلى اقتصاد يغلب عليه القطاع الثالثي، حيث تمثل الخدمات المتطورة 51.2% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2008-2018، مقارنة بـ 15.6% للصناعة التحويلية باستثناء التكرير. ومعظم هذه الخدمات ذات قيمة مضافة منخفضة».[126]

بشكل عام، يمكننا الوقوف عند هذا التقييم الشامل من جانب المؤسسات التي كانت مع ذلك مصدر الخيارات التي جرى اتخاذها في هذا الشأن، ألا وهما البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التي اعتبرتا، في تقريرهما (يونيو 2019)، أن

> «الاقتصاد المغربي لا يزال يعتمد على نجاح عدد قليل من المنتجات في الأسواق التقليدية وأنه يلاقي صعوبة للارتقاء في سلسلة القيمة، وحتى في قطاع السيارات، يهيمن على الصادرات عدد محدود من مُصنِّعي السيارات الأجانب».[127]

تغير السياق، إلا أن المغرب استمر في تبني استراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير. ورغم أن تقرير التجارة والتنمية 2013 الصادر عن الأونكتاد، الذي أكد أن نموذج النمو الموجه نحو التصدير، «لا يمكن أن يكون

---

xii يتم تعريف محتوى الصادرات من الواردات على أنه حصة المُدخلات المستورَدة في إجمالي الصادرات. ويشير هذا المؤشر إلى مساهمة البلد كمستخدِم للمدخلات الأجنبية.

خيارًا واردًا» بعد الركود الكبير (2008 - 2009)، حيث تراجع الطلب الاستهلاكي في البلدان المتقدمة، إلا أن الدولة في المغرب لا تزال مصرة على جعل استراتيجيات النمو السابقة هذه، القائمة على النمو الموجه نحو التصدير، هي الخيار الوحيد الوارد، مع تغيير جزئي في الجهاز المفاهيمي، إثر الأزمة التي فجرتها أزمة كوفيد-19 وما وازاها من انقطاع في سلاسل التوريد والقيمة العالميتين.

بعد هذه الجائحة، أصبحت الأدبيات الرسمية تتحدث عن «سيادة اقتصادية» واستعيدت بشكل مكثف سردية «الانتقال نحو اقتصاد أخضر» و«النمو الأخضر»، بحفز من الإجراءات الأوروبية المتخذة للانتقال نحو الحياد الكربوني، لكن مع نفس التوجه القديم مُدمجًا التغيرات الحالية، مثل الاستفادة من إعادة توطين سلاسل القيمة العالمية.

صدرت أدبيات كثيرة تشكك في أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من شأنه الإسهام في تصنيع البلدان النامية. نقتصر هنا على دراسة صادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، تحدثت عن تغيرين في البيئة الاقتصادية العالمية، جعلا من المستحيل على البلدان الفقيرة اليوم، بما فيها البلدان الأفريقية، أن تتعلم من التجارب السابقة للبلدان الأكثر تقدماً اقتصادياً. الأول هو تقلص حيز السياسات الذي أعقب إنشاء منظمة التجارة العالمية وانتشار الاتفاقات التجارية والاستثمارية الثنائية (وبعض الاتفاقات الإقليمية). والآخر هو انتشار سلاسل القيمة العالمية التي تسيطر عليها الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وتعزيزها، ما يجعل السياسات الصناعية «الوطنية» أقل فعالية وأقل إنتاجية.[128]

جسر صناعي ورافعات بمدينة تمارة الساحلية. (المصدر: Othmane Bekkar)

تعمل عدة شركات دولية على تركيب محطات صغيرة للطاقة الشمسية في المناطق النائية بالمغرب. (المصدر: Isofoton)

القسم الرابع

# ضوء على السياسات العامة الخضراء بالمغرب

اعتمدنا مفهوم «السياسات العامة الخضراء»، لأنه ليس في الأدبيات المراجَعة (الرسمية بالخصوص) ذكر للسياسات الصناعية الخضراء. والقصدُ هنا كل الآليات والإجراءات التي تضع هدفًا لها تحقيق الأهداف الواردة في تلك الأدبيات: «الانتقال نحو اقتصاد أخضر»، «النمو الأخضر»، «إزالة الكربون»... إلخ. هناك فيض هائل من الوثائق الرسمية التي تتناول هذا الموضوع من شتى جوانبه.

في المغرب، لا النخب الاقتصادية ولا نظامها الحاكم، ناكِرا تغيُّر المناخ وآثاره الكارثية على البلد. تعج الوثائق الرسمية بمفاهيم «التنمية المستدامة» و«الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر» و«النمو الأخضر» و«إزالة الكربون»... إلخ.

# 1. السياق

بدأ الاهتمام بالاستثمارات الخضراء مبكرًا في المغرب، ففي سياق أزمة الطاقة المصاحبة للأزمة المالية والاقتصادية (2008 - 2009)، أطلق المغرب «الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامَة»، وكانت محفَّزة بارتفاع كلفة واردات المحروقات وثقلها على الميزان التجاري وميزان الأداءات؛ إذ كان المغرب - ولا يزال - يؤِّمن أكثر من 90% من حاجيات الطاقة عبر الاستيراد.

قبل ذلك بكثير كان الوعي بالبعد البيئي وتغير المناخ وأثرهما على الأداء الاقتصادي حاضرًا في الأدبيات الرسمية. ففي الوثيقة الصادرة سنة 2005 بمناسبة الذكرى الخمسينية لاستقلال المغرب، كان هناك حديث عن «التغيرات المناخية الشديدة، االتي تتخذ اتجاه تحول هيكلي»، وأشارت الوثيقة إلى:

> «مختلف المعاهدات الدولية الصادرة عن 'قمة ريو دي جانيرو'... التي دفعت المغرب إلى الاستثمار في آلية التنمية النظيفة، نتيجة لانخراطه سنة 2002 في بروتوكول كيوطو».[129]

يُعزى هذا الاهتمام المبكر بالبعد البيئي إلى هشاشة الاقتصاد المغربي في وجه التغيرات المناخية. ففي المغرب لا يزال تطور الناتج المحلي الإجمالي ككل خاضعًا لتغيرات الناتج الداخلي الإجمالي الزراعي، وهذا الأخير لا يزال مرهونا بشكل كبير بالتقلبات المناخية.[130] وإذا أضيف ثقل فاتورة استيراد الطاقة يكون الاقتصاد المغربي أمام عوائق كبيرة تحد من طموح الإقلاع المُعلن في بداية الألفية الثالثة، وتحُّد بكثير من «الهوامش المالية»، التي تريد الدولة استعمالها لحفز الاستثمار. لذلك فإن وعود التمويل الأخضر المُطلقة في ملتقيات المناخ، خصوصًا منذ سنة 2010، حين التزمت الدول المتقدمة بدفع 100 مليار دولار للدول النامية بحلول 2020، حاضرة بثقلها، وكان المغرب يرى في ذلك فرصة للحصول على المزيد من التمويل الميسَّر.

في سنة 2016 استقبل المغرب تنظيم قمة الأطراف حول التغيرات المناخية (COP 22)، وقبل ذلك استقبل (COP 7) سنة 2001. ورغم مساهمته المحدودة في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة (0.2%)[131] قدَّم المغرب التزامه بخصوص المساهمات المحددة وطنيًا سنة 2016، وقدمَّ نسخة معدلة منها سنة 2021.

وقد تصاعد الاهتمام بالسياسات العامة الخضراء بعد إعلان الاتحاد الأوروبي «الصفقة الخضراء» نهاية سنة 2019. وبحفز من جائحة كوفيد-19 وحرب روسيا على أوكرانيا، ثم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، تعمق هذا الاهتمام، خصوصًا بعد إصدار الاتحاد الأوروبي لآلية تعديل حدود الكربون[132] ودخولها حيز التنفيذ سنة 2023، وتصاعُد الصراع بين الصين والولايات المتحدة حول المعادن الاستراتيجية والحرجة[133] المستعمَلة في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية. هذا ما أسمتهُ «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون - 2050» الصادرة عن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (أكتوبر 2021) بـ:

> «التموقع الاستباقي في بيئة دولية وإقليمية سريعة التغير»، متحدثة عن «الفرص لتحسين وضع المغرب التجاري والتصديري: الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي وإمكانية تعديل محتوى الكربون في الواردات على حدود الاتحاد الأوروبي».[134]

# 2. الأدبيات الرسمية المغربية حول السياسات العامة الخضراء

كما سبقت الإشارة هناك سيل هائل من الوثائق الرسمية حول «الانتقال إلى اقتصاد أخضر» و«النمو الأخضر». لكن هناك ثلاث وثائق تأسيسية تعتبر مرجعية كل الوثائق الأخرى:

* **دستور 2011:** نص في ديباجته وفصول عديدة على التنمية المستدامة.

* **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أكتوبر 2017:**[135] تهدف إلى تسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر

وشامل بحلول عام 2030.

*** النموذج التنموي الجديد أبريل 2021:**[136] ركزت الوثيقة بدورها على الالتزام بأهداف التنمية المستدامة 2030، مع التنبيه إلى أن ذلك سيكون «صعبًا في غياب تحول حقيقي لمسار التنمية».

اللافت أن هذه الوثائق المرجعية الثلاث تتفق على أن للقطاع الخاص دور مهم في تنفيذ السياسات التي ستحقق أهداف التنمية المستدامة 2030. ففي الفصل 35 من دستور 2011 جاءت التنميةُ المستدامة الثانيةَ في الترتيب بعد حرية المبادرة والمقاولة:

> «تضْمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة، والتنافس الحر. كما تعمل على تحقيق تنمة بشرية مستدامة...».

وفي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورد:

> «ينبغي للقطاع الخاص، أن يشارك بالفعل في تطوير حلول مستدامة (الصناعة، والنقل، والبناء، والطاقة)».

ينسجم هذا التوجه مع الحدود التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية للسياسات الصناعية (انظر القسم الثاني أعلاه)، فوثيقة النموذج التنموي الجديد تستقي روح تلك الحدود عندما تحدثت عن «توجه تنظيمي جديد» يعرِّف الدولة كـ «دولة استراتيجية، دولة حامية، دولة ضابطة...»، دولة «تقتصر على تحديد التوجهات وأهداف التنمية»، بينما يَؤول تحقيق هذه التوجهات إلى «الفاعلين الرئيسيين» وعلى رأسهم القطاع الخاص، والقطاع العام لكن في شراكة مع القطاع الخاص. وسنرى، في ما يلي من الدراسة، كيف تشكل هذه الرؤية جوهر الوثائق الرسمية حول السياسات العامة الخضراء، كما جاء في «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون 2050»، الصادرة عن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (أكتوبر 2021)، التي كتبت بشكل قطعي:

> «تظل تحديات التنمية كبيرة، ولن يتمكن من مواجهتها إلا نموٌّ أقوى مستدام ومنخفض الكربون ومرن يقوده القطاع الخاص ويولد فرص عمل لائقة جديدة وتوازن اجتماعي وإقليمي».[137]

سيُنظَّم هذا القسم من الدراسة بناء على محاور السياسات العامة الخضراء، وليس بتناول كل وثيقة على حدة، فهكذا منهجية ستُسهل مهمة مراجعة هذه الأدبيات.

## 1.2. خفض الكربون

المغرب ملتزم رسميًا بإزالة الكربون، وقد ورد هذا في وثيقة رسمية صدرت سنة 2021، وهي «النموذج التنموي الجديد»:

> «يتزايد وعي المنتظم الدولي بالآثار السلبية لتغير المناخ على التوازن العام للمنظومة البيئية... وهو ما يفرض على بلدنا تقليص مستوى انبعاثاته من الكربون». وبالنسبة للدولة تشكل مبادرات خفض الكربون «مصدرًا للفرص الصناعية والمكاسب التنافسية وخلق فرص العمل».[138]

في يونيو 2021 أصدر المغرب النسخة المعدَّلة من مساهمته المحددة وطنيًا لخفض الغازات الدفيئة، وفقاً للمادتين 4-2 و4-11 من اتفاق باريس، والفقرتين 23 و24 من المقرر 1/م أ-21، والأحكام الأخرى ذات الصلة من الاتفاق. حسب هذه الوثيقة يتمثل الهدف العالمي المعدَّل للمغرب في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في اقتصاده، بحلول عام 2030، بنسبة 18.3% وهو هدف غير مشروط، بينما ربطت الوثيقة خفض الانبعاثات بنسبة 45.5% بتوفر المساعدات والتمويل المناخي.[139] وفي سنة 2025 أقرت الدولة رفع القدرة الوطني على التخفيف في أفق سنة 2035، لتصل إلى نسبة 53% من انبعاثات غازات الانحباس الحراري، من خلال الخفض غير المشروط بنسبة 21.6%، سيتم تحقيقه بفضل موارد مالية مضمونة من الميزانية الوكنية، إضافة إلى خفض مشروط بنسبة 31.4%، يظل تحقيقه رهينا بتعبئة الدعم الدولي اللازم في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات.[140]

الجديد في هذا التعديل، إلى جانب معدل التخفيض، هو إدراج قطاعات فرعية صناعية جديدة، وهي الأسمنت والفوسفاط، بعد أن كان قطاع الطاقة، مع الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة، هو القطاع الرئيسي. سبق وأعلن المغرب عن طموحه لتحقيق 52% من الطاقة الكهربائية المركبة من مصادر متجددة بحلول عام 2030. حسب النسخة المعدَّلة سيمثل قطاع الصناعة نصف الجهود الوطنية للتخفيف من الانبعاثات بحلول

عام 2030، مدعومًا بقطاع الفوسفاط وحده، والذي يمثل 27.5% من أهداف المغرب لعام 2030.

في يناير 2022 صدرت «خطة التكيف الاستراتيجية الوطنية (NSAP-2030)» من طرف وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة. تضمنت الوثيقة توجهًا استراتيجيًا بعنوان «بدء عملية تفكير في كيفية تكيف القطاع الصناعي مع تغير المناخ»، مع الإشارة إلى أنه مع دخول اتفاقية باريس حيز التنفيذ، تشجع الحكومة الشركات على تبني الإجراءات ذات الأولوية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، وتوظيف الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغاية.[141]

وفي 13 مارس 2023 أصدرت المملكة المغربية والأمم المتحدة وثيقة «إطار العمل من أجل التنمية المستدامة، 2023 - 2027»، تضمنت بدورها ما أسمته الوثيقة «أولوية استراتيجية» تمثلت في دعم جهود التحول البيئي وجهود النهوض باقتصاد دائري ومنخفض الكربون.[142]

لن تسَع الدراسةُ إيرادَ جميع الأمثلة من الأدبيات الرسمية حول الموضوع، لكن الأكيد أن المغرب يُعلن (على الأقل من الناحية المبدئية) التزامًا واضحا بالانتقال نحو اقتصاد خفيض الكربون.

رغم مساهمة المغرب الهزيلة في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة (0.2%)، يبدو أن وراء التزامه بخفض الكربون هناك السعي إلى الحفاظ على حصته من سوق دُولية تتجه إلى تطبيق معايير بيئية أشد صرامة. ورد هذا بالحرف في وثيقة النموذج التنموي الجديد:

> «... ما يفرض على بلادنا تقليص مستوى انبعاثاته من الكربون حتى لا يتأثر عرضه القابل للتصدير مستقبلا بأي قيد».

ولأن منتوجات المجمَّع الشريف للفوسفاط تشكل حصة مهمة من صادرات المغرب (17% سنة 2023)،[143] فإن هذا القطاع ، يشكل - إلى جانب قطاع الأسمنت والطاقة - «رأس الحربة في عملية إزالة الكربون من الاقتصاد المغربي».[144]

لذلك، يأتي عملاق إنتاج الفوسفاط (المجمّع الشريف للفوسفاط OCP) في ريادة ما يُطلق عليه «نموًّا أخضر». أطلق المجمَّع «برنامج الاستثمار الأخضر» للفترة الممتدة بين 2023 و2027، وهدفه حسب موقع المجمّع هو:

> «رفع قدرات الاستخراج المنجمي وإنتاج الأسمدة بمجموعة OCP. نلتزم كذلك بتحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2040»، وخُصِّص له تمويلٌ بقيمة 12 مليار دولار.[145]

وقد نالت مجهودات المجمّع تقدير البنك الدولي في تقريره حول «المناخ والتنمية بالمغرب»، الصادر في أكتوبر 2022:

> «خفّضت شركة الفوسفاط المملوكة للدولة... بَصمتها الكربونية بدرجة كبيرة، وحدّدت هدف الوصول إلى تحييد أثر الكربون بحلول 2040»، مشيرًا إلى أن هذه المجهودات - بدورها - تأتي لتفادي تقليص حصة المجمَّع من السوق الأوروبية إثر تشريع آلية تعديل حدود الكربون: «يمكن أن تنخفض صادرات الكيماويات إلى الاتحاد الأوروبي (ومعظمها من الأسمدة) بنسبة تتراوح بين 2% و3% في ظل الآلية الموسعة للاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون. اتخذ المغرب خطوات حاسمة لتخضير صناعة الفوسفاط كثيفة الاستخدام للطاقة والمياه...».[146]

تعول الدولة كثيرًا على هذه آلية تعديل حدود الكربون، إذ ورد في «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون - 2050»:

> «من الممكن تحويل فرض ضرائب الكربون على الحدود من قبل الدول الزبونة للمغرب إلى ميزة تنافسية».[147]

لكن هذه الآلية نالت انتقادات عديدة، وعلى رأسها الصادرة عن الأونكتاد (2021)، كونها تفرض المعايير البيئية التي تختارها البلدان المتقدمة النمو (المسؤولة عن الانبعاثات) على البلدان النامية، وهو أمر يتعارض مع مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، المكرَّس في اتفاق باريس، إلى جانب أن استعمال الإيرادات المتأتية من هذه الآليات في البلدان المتقدمة النمو، بدلًا من استثمارها في التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية، سيقلب مبادئ التمويل المناخي الأساسية

رأسًا على عقب، وحسب الأونكتاد (2021) يُخطط الاتحاد الأوروبي لاستخدام الإيرادات السنوية المتوقَّعة البالغة 10 مليارات يورو من آلياته الضريبية على حدود الكربون المخطط لها لسداد الديون المتكبَّدة بسبب تدابير الإنعاش لما بعد كوفيد-19.[148]

طبعًا تظل السوق الأوروبية محدودة بالنسبة للمجمع الشريف للفوسفاط، بينما تشكل الهند والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، ومؤخرا أفريقيا، أكبر الأسواق بالنسبة للمجمع. لذلك فالتخضير لا يستهدف فقط التكيف مع ضريبة تعديل حدود الكربون الأوروبية. يريد OCP أن يجعل من الطاقات الجديدة جزءًا رئيسيًا من طاقته، في بلد ليس لديه بترول وغاز. فإنتاج الأمونياك في أوروبا والعالم يشهد حالياً توترات شديدة بسبب تأثر المصانع بارتفاع أسعار الغاز. بالنسبة لشركة OCP، وهي شركة كبرى في إنتاج الأسمدة، فإن ضمان إمداداتها من الأمونياك أمر ذو أهمية استراتيجية، واستخدام الأمونياك منخفض الكربون هو أمر أكثر أهمية لمستقبل هذا القطاع.[149] كما يسعى المجمع إلى تقليل كلفة إنتاج الأسمدة عبر إنتاج الأمونيا الخضراء التي ستحل محل الأمونيا المستوردة التي تُعد أحد مدخلات الأسمدة ويستوردها المجمَّع بالكامل، وهي واردات آخذة في الازدياد، من أجل إنتاج الأسمدة للاستعمال المحلي، ولكن بالدرجة الأولى للتصدير.[150]

لكن الاستراتيجية الخضراء للمجمع الشريف للفوسفاط تحافظ على نفس الإطار النيوليبرالي (القطاع الخاص والتمويل عبر القروض)، حيث تغيرت الصفة القانونية للمجمع سنة 2008 من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة،[151] أما إنتاج الأمونيا الخضراء فقد جرى تفويته لشركة هولندية هي شركة الهندسة الصناعية الهولندية Proton Venture، الفائزة بمشروع مصنع تجريبي لإنتاج الأمونيا في الجرف الأصفر، وحصلت على قرض مضمون من صندوق الاستثمار الهولندي Invest International من أجل تنفيذ هذا المشروع.[152] كما يعتمد OCP في آلية تمويله لمشاريعه الخضراء على الديون الخارجية، ففي نهاية سنة 2025 اقترض 530 مليون أورو.[153] كما أن سياسة المجمع لا تخضع لأي رقابة ديمقراطية، حتى من طرف البرلمان. ففي مارس 2019 صدر تقرير مطوَّل عن قضاة المجلس الأعلى للحسابات،[xiii] لكنه اكتفى بنشر خلاصة لم تتجاوز 11 صفحة، متكتما عن التفاصيل بمبرر «حساسية الجوانب التي تناولتها المهمة وطبيعة المعطيات التي تم استعمالها، والتي يمكن أن يؤدي نشرها إلى الإضرار بمصالح المُجمَّع».[154] كما يقتصر الاستثمار الأخضر في قاموس OCP على «نزع الكربون»، دون الحديث عن عمليات التلوث، التي أشار تقرير المجلس الأعلى للحسابات (سنة 2019) إلى بعض منها فقط:

> «يتعلق الأثر البيئي باستمرار الإشكالية المرتبطة بتصريف الأوحال الناتجة عن غسل الفوسفاط التي تعرف تناميا مستمرا لمساحات الأحواض المستعملة لتخزين هذه الأوحال مما يؤدي إلى تدهور مساحات مهمة من الأراضي بالإضافة إلى الآثار البيئية التي قد تحدثها».

بدورها تظل إنجازات المغرب في مسار إزالة الكربون محدودة. كتبت ريم رحاب في ورقة بعنوان «المغرب في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين»، منشورة على موقع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد:

> «على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب في مجال إزالة الكربون، فإن أداءه العام أقل من المتوقع». واعتمادا على بيانات البنك الدولي لعام 2018، فسَّرت ريم رحاب ما اعتُبر نتيجة إيجابية للمغرب كونها مترتبة على تراجع النمو الاقتصادي أكثر من كونها نتيجةً للتقدم المُحرز في مجال إزالة الكربون: «قد تُعزى هذه النتيجة الإيجابية إلى افتراض السيناريو الجاري المعتاد المُفرط في التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي السريع في المغرب أكثر من كونها نتيجةً للتقدم المُحرز في مجال إزالة الكربون. على سبيل المثال، خلال الفترة 2010-2020، سجّل المغرب معدل نمو سنوي متوسط قدره ٪2، وهو ما يُمثل تباطؤًا حادًا مُقارنةً بالعقدين السابقين، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي ٪6».[155]

## 2.2. الطاقات المتجددة

حسب جواد مستقبل (عضو جمعية أطاك المغرب)، لم يشهد قطاع الطاقة بالمغرب، رغم استقلال البلد

---

xiii مؤسسة دستورية تتولى ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ القوانين المالية ويساعد البرلمان والحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون، و يرفع إلى الملك بيانات جميع الأعمال التي يقوم بها في إطار تقريره السنوي. https://www.courdescomptes.ma/ar/تقديم2-/

في عام 1956، غير وضع التبعية. إنها تبعيةٌ أولًا إزاء واردات الطاقات الأحفورية، التي كانت تمثل في عامي 2019-2020 زهاء 90% من التموين الإجمالي بالطاقة الأولية، و80% من التموين بالكهرباء؛ وثانيا إزاء القطاع الخاص، المتحكِّم اليوم في معظم إنتاج الكهرباء (84%) وقرابة مجمل توزيع الطاقة.

منذ سنة 2009 أطلق المغرب الاستراتيجية الوطنية للطاقة، التي اعتمدت محورين أساسيين: الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. حددت الاستراتيجية الأهداف التالية:

- تحقيق 52% من الطاقة الكهربائية المركبة من مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك 20% من الطاقة الشمسية و20% من طاقة الرياح و12% من الطاقة المائية بحلول عام 2030؛

- تحقيق وفورات في الطاقة بنسبة 20% بحلول عام 2030 مقارنة بالاتجاه السائد؛

- خفض استهلاك الطاقة في المباني والصناعة والنقل بنسبة 5% بحلول عام 2020 و20% بحلول عام 2030. بالنسبة لعام 2030، ستكون وفورات الطاقة حسب القطاع 17% للصناعة و24.5% للنقل و14% للمدينة والإسكان والقطاع الثالث و13.5% للزراعة والصيد البحري.[156]

إضافة إلى هذه الأهداف، كان توجه هذه الاستراتيجية المتخذة في سياق أزمة طاقة عالمية، على خلفية أزمة 2008-2009، هو تخفيف التبعية الطاقية وتحقيق الأمن الطاقي. لكن وفق آخر الأرقام المتوفرة على موقع المندوبية السامية للتخطيط، كان الأداء كارثيًا جدًا. حسب وثيقة صادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والبيئة بعنوان «أرقام أساسية لقطاع الطاقة-طبعة سنة 2019»، انتقلت التبعية الطاقية من 97% سنة 2002 إلى 91.7% سنة 2018.[157]

**الشكل (1): تطور معدل التبعية الطاقية**

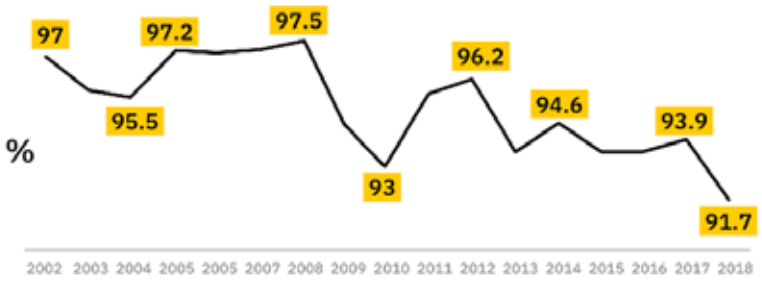


المصدر: موقع المندوبية السامية للتخطيط

أما عن مزيج الطاقة فلا يزال المنجَز متواضعًا جدًا، وهو ما يُظهره تطور تركيبة الاستهلاك الطاقي بين سنتي 2002 و2018، حسب نفس الوثيقة الصادرة عن وزارة االطاقة والمعادن والبيئة (الجدول 3).

**الجدول (3): تركيبة الاستهلاك الطاقي بالنسبة المئوية (%) بين 2002 و2018**

| | الكهرباء المتبادَلة | الطاقة الكهرمائية | الطاقة الريحية | الطاقة الشمسية | الغاز الطبيعي | الفحم | المواد البترولية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 3.5 | 2.1 | 0.5 | 0 | 0.4 | 31.9 | 61.7 |
| 2018 | 4.1 | 2.1 | 4.7 | 1.2 | 4.8 | 29.9 | 53.2 |

المصدر: وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

إذا كانت الاستراتيجية الوطنية للطاقة (2009)، قد حددت هدف تحقيق 52% من الطاقة الكهربائية المركبة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030، فإن المنجز إلى حدود سنة 2022، حسب تقرير للوكالة الوطنية لضبط الكهرباء هو 18.1%! بل عرف الأمر انخفاضا قدره 7.8% مقارنة بالإنتاج عام 2021، وفي نفس الوقت أقر التقرير أن هناك «تطور تصاعدي في استعمال الكربون، في الفترة ما بين 2010 و2022، بمعدل نمو سنوي بلغ 8.5%».[158]

حسب نجيب أقصبي، عرفت مشاريع الطاقات المتجددة:

> «تأخرًا متتاليًا في إنتاجها. بالنظر للأهداف المسطرة لسنة 2020، لا تمثل الطاقة الإنتاجية بخصوص الطاقة الشمسية إلا 41%، وحصة الطاقات المتجددة من

الإنتاج الإجمالي لا تتعدى 17.8%».[159]

أما الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، فقد وجه انتقادًا من مستوى جزئي تدبيري:

> «إن التحول الطاقي في المغرب مدفوع بشكل أساسي ببناء محطات الطاقة المتجددة ذات الجهد العالي والكهربائي على نطاق واسع، في حين أن المشاريع الأخرى التي تشمل الإنتاج اللامركزي، والوصول إلى شبكات الجهد المتوسط والجهد المنخفض، والإنتاج الذاتي وكفاءة الطاقة متخلفة بشكل واضح بسبب عدم فعالية الإطار التشريعي والتنظيمي ونقص الموارد والتمويل الكبير».[160]

مؤخرًا عرف المغرب استثمارات عديدة في الطاقات المتجددة، خصوصًا الطاقات الشمسية والريحية والهيدروجين الأخضر، ولكن أغلبها موجَه للتصدير، وإسهامها شبه معدوم في خلق قاعدة صناعية محلية. أغلب الاستثمارات تلك مقادَة من طرف شركات محلية مثل ناريفا، وأخرى أجنبية كبرى، لا تزال في مشاريعا في طور الدراسة، مثل توتال إيرين الفرنسية وإكس لينكس البريطانية،[161] وهي مشاريع منحت لها الدولة مساحة عشرات الآلاف من الهكتارات، لإنتاج الطاقة النظيفة وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية. [162]

## 3.2. التمويل المناخي

حسب بنك المغرب (2016) تُقدَّر ميزانية تفعيل الانتقال إلى اقتصاد أخضر وشامل بحوالي 97 مليار -درهم (9 مليارات و312 مليون يورو). من أين سيأتي هذا التمويل؟ يجيب بنك المغرب: «ستتحمل الدولة تكلفتها في حدود الثلث. لذلك يُنتظَر من القطاع المالي أن يلعب دورًا هامًا في هذا الصدد».[163]

لطالما كان تمويل التنمية معضلة في التاريخ الاقتصادي للمغرب الحديث. ورأينا سابقًا أن النظام عِوض تحميله البرجوازية المحلَّية والأجنبية كُلفة ذاك التمويل، فضل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتوسيع الثقل الضريبي على الطبقات الشعبية، خصوصًا الضرائب المباشرة على مواد الاستهلاك. كما رأينا أن الاستثمار العمومي كان بوابة إنماء رأسمالية محلية، عبر توسع القطاع العمومي الذي كان مِرقاة البرجوازية المحلية (عبر الطلبيات العمومية وسياسة إحلال الواردات والمغربة والحمائية)، وبعد ذلك سياسة الخوصصة وشتى أشكال إشراك القطاع الخاص من تدبير مفوض وشراكة قطاع عام-قطاع خاص، ومؤخرًا «التمويلات المبتكَرة» وهي «خوصصة مقنَّعة دون ذكرها بالإسم».[164]

وفي العقدين السابقين، مع السياسات الصناعية الجديدة (المعتمدة على المهن العالمية للمغرب)، ظلت الدولة مراهنة على الاستثمار الأجنبي، القادر – حسبها - على إحداث نقلة نوعية وتحول هيكلي في الاقتصاد المغربي وتنويعه، ورأينا أعلاه كيف أن ذلك الاستثمار الأجنبي لم يكن من السهل إغراؤه، ولم ينتج عنه ما كان مأمولًا من تصنيع المغرب ونقل التكنولوجيا.

رغم وفرة الوثائق الرسمية حول الموضوع، انتقد الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة التمويل المناخي بالمغرب بقول:

> «لا يتوفر المغرب على استراتيجية شاملة لتمويل التزاماته المناخية على المستوى الوطني واحتياجات التحول المناخي في مناطقه ومدنه، استناداً إلى تنويع الموارد العامة والخاصة وأدوات التمويل الدولي للمناخ».[165]

### التمويل الأجنبي

مرة أخرى نصطدم هنا بنفس المعضلة مع محاولة المغرب استغلال «فرصة» السياسات الصناعية الخضراء، والجهود المعلَنة دوليًا للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها، وإزالة الكربون. ورد هذا بالحرف في «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون 2050»، الصادرة عن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية التنمية المستدامة (أكتوبر 2021):

> «تعزيز القدرة التنافسية الدولية للبلد، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، والوصول إلى مصادر جديدة للتمويل المناخي وتطوير الشراكات الدولية».[166]

وكما هو حال جميع جهود الدولة المغربية للتكيف مع التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، خصوصًا اقتصاد الجار الشمالي، فإن هذه الاستراتيجية ليست قائمة على الهمِّ البيئي وحده، بل مدفوعة بهمِّ تحسين القدرة التنافسية للمقاولات المغربية، في سياق

تبني الاتحاد الأوروبي للمعايير البيئية، وهو ما تؤكده «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون 2050»:

> «تهدف هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها إلى تحفيز المناقشات المؤدية إلى تطوير سلاسل قيمة خضراء جديدة، لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي، مع ضمان إزالة الكربون وتموقعه الاستباقي في سوق التصدير، مع مراعاة التطورات في هذا الاتجاه من قبل شركائه التجاريين وخاصة الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة القارية للاتحاد الأفريقي».[167]

لا يزال الاقتصاد المغربي يرقص على إيقاع احتياجات الجار الشمالي، بشكل يمكن أن نفهم به الحديثَ عن التحول الأخضر كاستعمار أخضر.

أصدرت مجموعة الطاقة الشمسية (Cluster Solaire)،[xiv] بالشراكة مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية ووزارة الصناعة والتجارة (نوفمبر 2021) دليلا بعنوان «إزالة الكربون والاقتصاد الأخضر، دليل برامج التمويل والدعم المالي للشركات المغربية»،[168] بدعم من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) كجزء من مشروع جرى تنفيذه بالشراكة مع بنك التعمير الألماني ومملكة النرويج ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا.

هدف الدليل هو تسهيل الوصول إلى المعلومات وتحفيز النظام البيئي الأخضر. قامت مجموعة الطاقة الشمسية، بالشراكة مع الوكالة المغربية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بإعداد هذا الدليل الذي يوفر إمكانية الوصول إلى عروض التمويل والدعم التي تلبي احتياجات الشركات الراغبة في تحسين قدرتها التنافسية من خلال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وكذلك رواد الأعمال ومُورِّدي التقنيات والخدمات الخضراء الذين يسعون إلى تسريع عملية التصنيع أو إطلاق حلولهم في السوق.

يقدم الدليل آليات تمويل متعددة، مثل الدعم المالي من المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية (الوكالة الفرنسية للتنمية، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي للتعمير والتنمية)، فضلًا عن عروض تمويل من مؤسسات مالية مغربية (البنك الشعبي المركزي، التجاري وفا بنك، القرض الفلاحي المغربي).

لكن الرافعة الرئيسية المأمولة لتمويل الانتقال الأخضر بالمغرب هي التمويل المناخي الدولي، خصوصا الصندوق الأخضر للمناخ. ورد في «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون 2050» أن المغرب يُعَدُّ

> «أول بلد في أفريقيا يضم أكبر عدد من الكيانات المعتمَدة من قبل الصندوق الأخضر للمناخ (4 كيانات): وكالة التنمية الزراعية، وصندوق الإيداع والتدبير، والتجاري وفا بنك، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة. وهناك كيانات أخرى في طور الاعتماد، وهي: بنك القرض الفلاحي، والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، وصندوق التجهيز الجماعي، وشركة الهندسة الطاقية، وبنك أفريقيا».

عندما قدم المغرب تحديث مساهمته المحددة وطنيا في 19 سبتمبر 2019 مساهمته المحددة وطنيًا في مجال خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 42% بحلول عام 2030، أعلن أن 25% منها مشروطة بالدعم الدولي.[169] ولتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، قدر المغرب احتياجاته بـ 85 مليار دولار أمريكي على مدى 10 سنوات (2020-2030)، منها 24 مليار دولار أمريكي مشروطة-بالدعم الدولي من خلال آليات التمويل المناخي.[170] لكن يجب الانتباه إلى أمر مهم للغاية، وهو أن المغرب بلد صغير، وانبعاثاتُه لا وزن لها على الصعيد العالمي (0.2%)، لذا، حتى لو أعلن عن خفض بنسبة ٪90، فإن هذا الخفض سيظل هامشيًا، وبالتالي غير جذاب للتمويل الدولي (إن وُجد فعلًا) مقارنة بالمشاريع أو نوايا الخفض في الهند أو الصين أو غيرها.

هناك انتقادات كثيرة حول جدية الدول الكبرى في تمويل الصندوق الأخضر للمناخ. ولكن ما دامت هذه الدراسة موجَّهة لمراجعة الأدبيات المغربية حول السياسات العامة الخضراء فسنكتفي بإيراد ما يتوافق مع تلك الانتقادات من هذه الأدبيات.

ورد في التقرير الاقتصادي والمالي، المرفق بمشروع

---

xiv Cluster Solaire: جمعية تضم جهات فاعلة في قطاع الطاقة الشمسية، منصة مبتكرة وطموحة تعمل على تطوير قطاع صناعي تنافسي في مجال الطاقة الشمسية، بما يتماشى مع أهداف خطة الطاقة الشمسية NOOR، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس في عام 2009. (https://www.devex.com/organizations/cluster-solaire-121002).

قانون المالية لسنة 2025، الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والمالية:

«تظل حالة عدم اليقين مرتفعة لدى المستثمِرين على المدى المتوسط، نظرًا لمشاكل التمويل التي تواجه العديد من المشاريع المرتبطة بصندوق المناخ والانتقال المخطط له في الفترة 2025- 2026. فاستنادا إلى السياسات المُعلنة حاليا، وعلى الرغم من التحسن الأخير، تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الاستثمارات الخضراء لسنة 2030 ستشكل فقط نصف ما هو مطلوب لتحقيق هدف القضاء على الكربون بحلول سنة 2050».[171]

وهو نفس ما أكد عليه تقرير البنك المركزي-بنك المغرب للسنة المالية 2023:

«علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي أصبحت فيه مظاهر التغير المناخي ملموسة، ثمة إجماع واسع على أن العالم يبتعد عن المسار الذي سطره في إطار جهوده لمحاربة هذه الظاهرة. وهكذا، تتوالى اللقاءات وتتعدد الالتزامات لكن القليل منها فقط تَجسد على أرض الواقع، بل يتم أحيانا الإعلان عن انتكاسات تُبرَّر في الغالب بظروف استثنائية».

يبدو إذن أن المغرب يراهن على تمويل تعترف مؤسساته الرسمية نفسها أنه غير مضمون ومحفوف بعدم اليقين.

غالبًا ما شكَّل التمويل ركيزة التحكم في القرار الاقتصادي من طرف المانحين، وليس من مصلحة هؤلاء تصنيع بلد نامٍ، ما يخلِّصه من تبعيته لهم، وهو ما أوضحه تقرير نشره موقع «مدرسة الحرب الاقتصادية»، تحت عنوان «التبعية الاقتصادية والسيادة الصناعية للمغرب: الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية»:

«تجدر الإشارة إلى تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحديد التوجهات الاقتصادية في ما يتعلق بسياسات التنمية الصناعية. والواقع أن دورهما يتجاوز المساعدات الإنمائية ليشمل تأثيرهما مساعدة البلدان النامية في تحديد سياستها الاقتصادية. ويضفي هذا النهج شرعية غير مباشرة على هذه الجهات الدولية الفاعلة التي تسعى إلى استغلال نفوذها»، ونفس الشيء ورد في المقال عن المؤسسات المالية الأخرى مثل بنك الاستثمار الأوروبي أو البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.[172]

## التمويل المحلي

كما يطرح التمويل المحلي إشكالات عديدة، بخصوص إسهامه في جهود الانتقال نحو اقتصاد أخضر. لتسهيل الحصول على تمويل انخراط المقاولات في جهود تخضير الاقتصاد، وضعت «هيئة الأسواق المالية المغربية (AMMC)»[173] مبادئًا توجيهية لتطوير السندات الخضراء والمستدامة.[xv] وفي سنة 2016 أعلِن عن عمليتين لإصدار سندات خضراء، أولاهما من طرف الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة (MASEN) والثانية من طرف البنك المغرب للتجارة الخارجية، بقيمة تناهز 170 مليون دولار.[174]

تمثل المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر من 95% من الشركات في المغرب،[175]وغالبا ما تفشل في الحصول على التمويل في مرحلة تقديم الطلبات... حيث تفرض البنوك أسعار فائدة مرتفعة وتتطلب ضمانات كبيرة.[176]

يحدث هذا في الوقت الذي تُعلن فيه البنوك المغربية التزامها بالأهداف المناخية. فالبنك الشعبي المركزي اعتمد منذ عام 2012 نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) لتقييم القروض الاستثمارية،[177] وفي عام 2015 انضم البنك إلى برنامج "مورسيف" (MorSEFF)[xvi] بميزانية قدرها 65 مليون يورو؛ وفي عام 2017، أصدر البنك سندات خضراء بقيمة إجمالية قدرها 1.5 مليار درهم (144 مليون يورو) اكتتب بها بالكامل بالعملة الأجنبية؛ وفي عام 2019، حصل البنك على علامة المسؤولية الاجتماعية للشركات CGEM وأُدرج في مؤشر Vigeo Eiris لأفضل أداء للأسواق الناشئة للأعوام 2018 و2019 و2020. بالإضافة إلى

xv السندات الخضراء والمستدامة هي أدوات دين تمثل استثمارات ذات دخل ثابت تهدف إلى تمويل مشاريع ذات تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع، وتختلف عن السندات التقليدية في تخصيص عائداتها حصريًا لدعم هذه المشاريع. تستخدم السندات الخضراء لتمويل مشاريع بيئية محددة مثل الطاقة المتجددة والنقل النظيف، بينما ترتبط السندات المستدامة مالياً بأهداف استدامة أوسع قد لا تكون مرتبطة بمشروع معين.

xvi MORSEFF هو خط تمويل للطاقة المستدامة بقيمة 110 مليون يورو للشركات المغربية الخاصة في مجال الطاقة المستدامة. تم تطويره من قبل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (KFW)، ويتولى التوزيعَ المحلي البنوكُ الشريكة مثل بنك BMCE (وفرعه مغربيل) والبنك الشعبي. -https://ebrdgeff.com/morocco-geff/francais-morocco-sustaina ./ble-energy-efficiency-financing-morseff-programme

ذلك، أطلق البنك الشعبي مشروع اعتماد مع صندوق المناخ الأخضر-(GFC) في عام 2020، والذي يهدف إلى الاعتماد الإقليمي للمشاريع التي يمكن أن تتجاوز استثماراتها 250 مليون دولار أمريكي. وأنشأ «الاستثمارَ الأخضر للبنك الشعبي»، وهو «تمويل الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر التي تهدف إلى الحد من البصمة الكربونية وتحسين القدرة التنافسية للشركات العاملة في السوق المحلية وكذلك تلك التي يوجه إنتاجها نحو التصدير».

أما التجاري وفا بنك فقد حصل في عام 2019، على اعتماد من الصندوق الأخضر للمناخ، وأنشأ مبادرة «الخطة الخضراء» لـ«دعم برامج الاستثمار المرتبطة بالتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة في الشركات وإزالة الكربون منها وحماية البيئة».[178] لكن تظل هذه المبادرات رمزية، وسبيلًا لولوج البنوك المغربية بدورها إلى سوق التمويل الدُّولية والحصول على التنويه الدَّولي وعلامة «المسؤولية الاجتماعية».

في المغرب هناك سمة قارة وهي إحجام البنوك عن تمويل القسم الأعظم من النسيج المقاولاتي المغربي، الذي يفسَّر بتمركز الرأسمال المصرفي والبنكي المغربي في يد شركات قابضة كبرى، إلى جانب أن الرأسمال الأجنبي لا يزال يسيطر على قسم مهم من الرأسمال البنكي. حسب دراسة للباحثين في السوسيولوجيا والاقتصاد السياسي عبد اللطيف زروال ومحمد أوبنعل:

> «لا يزال الرأسمال الأجنبي يسيطر على أكثر من عشر مؤسسات مالية. وهكذا، في نهاية سنة 2012، احتفظت البنوك التي يسيطر عليها الرأسمال الأجنبي بنسبة 19.3% من الوكالات، و18.5% من الأصول، و21.6% من القروض و19.4% من الودائع... وفضلا عن ذلك يُعد الرأسمال الأجنبي مساهمًا رئيسيًا في أكبر ثلاثة بنوك مغربية (البنك الشعبي المركزي، التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية)».[179]

هذه هي نفس خلاصة نجيب أقصبي، الذي أكد أن:

> «توظيف القروض، ظل طابعه الأساسي هو الانحياز لصالح المقاولات الكبرى على حساب المقاولات الأخرى. وهكذا، في الوقت الذي تستمر 'المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة' في المعاناة من نقص التمويل البنكي، فإن أقلية صغيرة من 'المقاولات الكبرى' تحصل على 61% من القروض الممنوحة».[180]

حتى التغيرات الأخيرة المتعلقة بانسحاب بنوك فرنسية (الشركة العامة groupe Société Générale مثلا) من السوق المغربية لأسباب تتعلق بالربحية والاشتراطات التنظيمية للبنك المركزي الأوروبي، لم تغير هذا الوضع، إذ المستولي على حصة تلك الأبناك هي مجموعة كبيرة تمثلها مجموعة سَهام le groupe Saham .[181]

هكذا، فإن التمويل المحلي، بشكله الحالي، لن يساعد في ضمان الانتقال الأخضر في اقتصاد مغربي تشكل فيه المقاولات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95% من نسيجه الاقتصادي. وبعد أن أكد بنك المغرب (2016) على أن «مسألة التمويل تطرح نفسها بشدة، لكون نجاح تفعيل التزامات المغرب لصالح التنمية المستدامة يبقى رهينًا على تعبئة الموارد المطلوبة»، يتحسر على أن مبادرات التمويل «تبقى فردية».[182] لذلك فإن مبادرات التمويل الأخضر الواردة أعلاه، والتي ستقتصر على المقاولات الضخمة، سيقتصر دورها على تمتيع هذه الأخيرة بصورة الشركات المحترمة للبيئة وتسهل لها عملية الحصول على علامة «المسؤولية الاجتماعية».

## ملاحظة أخيرة حول مسألة التمويل

لا بد من إبداء ملاحظة جوهرية أخيرة حول مسألة التمويل. فالخرافة التي جرى ترسيخها من طرف دول الشمال ومؤسساتها، هي أن عائق تصنيع بلدان الجنوب يعزى إلى نقص الرأسمال، والحل هو اللجوء إلى الديون والاستثمار الأجنبي ومساعدات التنمية الرسمية. لكن الصحيح هو أن بلدان الجنوب هي التي تموِّل بلدان الشمال. وتنفتح شرايين بلدان الجنوب ليتدفق منها الدم الذي يغذي اقتصادات دول الشمال عبر آليات عديدة: ترحيل أرباح الشركات متعددة الجنسيات، المديونية الخارجية، شراء الأسلحة، اشتراط مساعدات التنمية الرسمية باقتناء سلع من البلدان المدينة... إلخ. بهذه الآليات تتمكن دول الشمال من «شفط الثروة» التي تنتجها دول الجنوب، على حد تعبير إدواردو غاليانو،[183] حارمةً إياها من أي وسيلة لتمويل تنمية اقتصاداتها.

حسب إرنست ماندل:

> «لا تكمن الصعوبة الحقيقية في تصنيع البلدان النامية في نقص الموارد - بعبارة أخرى، في نقص رأس المال النقدي - بل في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق تعبئة الفائض الاجتماعي المتاح واستخدامه بشكل منتج».[184]

فالطبقة السائدة في بلدان الجنوب، وضمنها المغرب، ترفض أن تتحمل كُلفة الإنماء والتصنيع، بينما لا تتردد في اقتطاع حصتها من الثروة القومية المنتَجة، وتفضل أن تظل وكيلًا للرأسمال العالمي ومحترِمة لحصتها من قسمة العمل الدولية، وهو ما عبَّر عنه بول باران بقول:

> «إن التأكيد القاطع على عدم إمكان الاستغناء عن المساعدة الحكومية في تمويل المشروعات إنما يعكس فكرة رجال الأعمال التي جرت مجرى العرف عما يشكل 'التعاون المتناسق' بين الإدارات القومية والشركات الاحتكارية: فالأولى ستتحمل تكاليف إقامة وتسيير الأعمال مع أقل 'تدخل' مالي ممكن من جانب المنشآت صاحبة المصلحة، في حين أن الأخيرة ستجني الأرباح الناتجة عن ذلك مع أقل 'تدخل' مالي ممكن من جانب الخزانة العامة».[185]

ليس التمويل (الرأسمال النقدي) هو الذي ينقص بلدان الجنوب (وضمنها المغرب)، بل سياسة تضع نصب أعينها تعبئة الرأسمال النقدي والفائض الاقتصادي المتحقَّق من أجل تصنيع وإنماء اقتصادي محلي، وهي ملاحظة سبق أن أدلى بها إريك وولف حول كوبا:

> «الذي كان يحد من النمو الاقتصادي في الجزيرة لم يكن هو عوامل الإنتاج بحد ذاتها، بل الطريقة التي كانت تنظَّم بها هذه العوامل».[186]

ولكن طريقة أخرى لتنظيم هذه «عوامل الإنتاج» هذه تتعارض مع من يسيطر على «السياسة» حاليا: نخب اقتصادية تستفيد من الوضع القائم. الإمكان الكامن من الأموال كبير جدا، لو قامت الدولة بتأميم قطاع الأبناك والتأمينات، فضلا عن الرصيد المالي الكبير الذي يتصرف فيه صندوق الإيداع والتدبير، الذي خصص أكثر من 20 مليار درهم (مليار و920 مليون يورو) لتمويل مشاريع قطاعات النقل والبنيات التحتية الرياضية، وذلك انسجاما مع التحضيرات الجارية لتنظيم كأس العالم 2030،[187] ويتصرف الصندوق في ودائع ضخمة ويخطط إلى زيادة عوائده بنسبة 31%، لتصل إلى 210 مليار درهم (20 مليار و160 مليون يورو) في أفق سنة 2030.[188] وهناك مؤسسات أخرى يمكن أن نكون أدوات لتمويل سياسة صناعية خضرء، مثل صندوق التجهيز الجماعي، الذي ساهم، منذ إحداثه سنة 1959، في ما يسمى بـ«التنمية الترابية» بـ 70 مليار درهم (6 مليارات و720 مليون يورو) من الالتزامات برسم القروض وأزيد من 60 مليار درهم (5 مليارات و760 مليون يورو) من الأداءات لتمويل.[189]

هذا فضلا عن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون، والتي بلغت 93 مليار درهم (8 مليارات و928 مليون يورو) سنة 2025 ويتضخم حجم التمويل المتاح في حالة تعليق سداد الديون غير المشروعة، التي بلغ حجم الدين العمومي الخارجي منها لوحده 468 مليار درهم (44 مليار و928 مليون يورو) سنة 2024،[190] وفرض ضريبة تصاعدية على الثروات والمِلكية وإعادة العمل بالحماية الجمركية، واستعادة الأموال المهرَّبة إلى الخارج، والتي بلغت ما يقارب 16.6 مليار دولار بين سنتي 2013 و2014 دولار، وقبل ذلك بلغت 41 مليار دولار بين سنتي 2004 و2013...[191] لكن كل هذه المقترحات تسير عكس اتجاه مصالح الحاكمين في البلد، الذي يفضلون آليات تمويل لا يقع ثقلها على كاهل النخب الاقتصادية التي يحكمون باسمها.

## 4.2. نقل التكنولوجيا

إلى جانب معضلة التمويل، تمثل التكنولوجيا عائقًا آخر كبيرًا في وجه التصنيع، فضلًا عن التصنيع الأخضر والانتقال إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون. لقد خلَّفت 70 سنة من تنمية رأسمالية تابعة، وضمنها 30 سنة من الانفتاح النيوليبرالي، البلدَ بدون قاعدة تكنولوجية صناعية، ما جعله معتمدًا أساسًا على الرأسمال الأجنبي، آملا أن يقوم هذا الأخير بنقل التكنولوجيا مقابل التسهيلات الضخمة التي تقدمها له الدولة. جاء في «استراتيجية طويلة الأجل منخفضة الكربون- 2050»:

> «إن الساحة الدولية هي مصدر عدم اليقين والمخاطر، ولكنها أيضًا مصدر للفرص، وذلك بفضل توافر التمويل الدولي ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية، والتي يجب تعبئتها وتعظيمها قدر الإمكان بفضل استراتيجية استباقية من جانب المغرب، وهي استراتيجية تم الشروع فيها بالفعل إلى حد كبير».[192]

وهذا على سبيل مثال لا الحصر، فالمكتبة الرسمية غنية بوثائق بوعي حاد بالمعضلة التكنولوجية، وعلى رأسها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية[193] والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،[194] اللذين خصصا تقريرين مطولين حول الثورة الصناعية 4.0.

لتسهيل نقل التكنولوجيا، اعتمدت الدولة في إطار مخطط التسريع الصناعي (2014-2020)، على آلية التعويض الصناعي،[xvii] وجعلتها شرطًا للطلبيات العمومية، وهي آلية متضمَّنة في خطة إصلاح الصفقات العمومية التي تقدمت بها الحكومة المغربية سنة 2014، وتشمل قطاعات الدفاع والأمن والصناعة والطاقة والتكنولوجيا الحديثة، والهدف هو زيادة المكوِّن المحلي في الاستثمارات التي تتعاقد فيها الدولة مع الاستثمار الخاص.[195] وتقول عنها الوثيقة الصادرة عن المعهد المَلكي للدراسات الاستراتيجية (2014):

> «نظرًا لأهمية التعويض الصناعي بالنسبة لسياسة التنمية الاقتصادية لأي بلد، فقد ازداد استخدام هذه الممارسة زيادة كبيرة منذ عام 1980، وأصبح أكثر انتشارًا».[196]

لذلك جعلته الدولة منذ سنة 2014 شرطًا عامًا لجميع الطلبيّات العمومية التي تتجاوز عتبة معيّنة. المثال الأول الملموس هو العقود التي أطلقتها الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، والتي تنصّ على إدماجٍ محلّي بنسبة ٪30. والحالة الثانية هي حالة شركة ألستوم Alstom، التي تعهدت بتطوير مشترياتها من شركات السكك الحديدية المغربية بما يصل إلى 6 مليارات درهم (576 مليون يورو) من إجمالي تكلفة 20 مليار درهم (مليار و920 مليون يورو) (أي 33% من الاندماج المحلي)، ورغم ذلك يعتبر المعهد الملَكي للدراسات الاستراتيجية المغربَ متخلفا في تطبيق هذه الآلية.[197]

يصطدم طموح التحول التكنولوجي المحلي بعوائق هيكلية، مرتبطة في جانب بتشظي وتجزؤ النسيج المقاولاتي المغربي (أكثر من 95% صغيرة ومتوسطة الحجم)، وبالتالي لا قدرة مالية وتنظيمية لها للحصول على التكنولوجيا، وفي جانب آخر بالموقع الاحتكاري للمقاولات الكبرى (خصوصا المقولات العمومية وتلك المملوكة للعائلة المالكة)، الذي يضمن لها الحصول على العائد والأرباح دون الحاجة إلى توطين للتكنولوجيا، والاكتفاء بشرائها. كما أن التنافس القائم بين دول الجنوب من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي، يجعل المغرب يفضل المشاريع الجاهزة،[xviii] التي يسيطر فيها الرأسمال الأجنبي على كل حلقات سلسلة الإنشاء والتشييد والإنجاز، بينما يُترك للمقاولات المغربية (المتوسطة والصغيرة) أعمال التعاقد من باطن (حراسة، نقل...)، أما الرأسمال الكبير المغربي فضامن لحصته،

---

xvii شكل من أشكال العقود التي تسمح للمشتري بالمطالبة بتعويض اقتصادي مقابل طلبية ما. ومن خلال سياسة التعويضات الصناعية، يمكن للبلدان فرض تدابير تعويضية على الموردين في سياق عقود المشتريات العامة واسعة النطاق. ويمثل مبلغ الالتزامات عموماً نسبة مئوية من قيمة العقد العام ويساهم في تنمية النشاط الاقتصادي للبلد يمكن أن يأخذ التعويض الصناعي شكل شراء منتجات أو خدمات من النسيج المحلي أو الاستثمار المباشر أو نقل التكنولوجيا [https://fr.wikipedia.org/wiki/Compensation_industrielle].

xviii تُعرف عادة بـ"عقود الهندسة والمشتريات والبناء/ EPC"، نوع من العقود المستخدمة، بشكل شائع، في صناعة البناء والهندسة، وخاصة في مشروعات البنية التحتية الكبيرة مثل محطات الطاقة. يتضمن هذا النوع من العقود تعيين جهة واحدة (عادةً ما تكون شركة مقاولات كبيرة) تكون مسؤولة عن جميع جوانب المشروع، بدءًا من التصميم الهندسي (الهندسة)، مرورًا بتأمين وتوريد المواد والمعدات اللازمة (المشتريات)، وصولًا إلى تنفيذ أعمال البناء (البناء). تُعرف هذه العقود أيضًا بعقود "تسليم المفتاح"، حيث يتم تسليم المشروع جاهزًا للتشغيل إلى الجهة المالكة بمجرد اكتماله». انظر- ي: Ali Amouzai (14\05\2025), «Critical Raw Minerals in Morocco, An opportunity for industrialisation or a geopolitical battlefield between China and the West?», https://www.tni.org/en/publication/critical-raw-minerals-in-morocco

عبر حصص الشراكة مع المستثمرين الأجانب.

يتحمل المغرب تكلفة عالية جدًا في هذه المشاريع الجاهزة في الوقت الذي يتربح منها موردو تجهيزها. أكبر مثال هنا هو مجمع الطاقة الشمسية «نور وارزازات»، الذي موِّل جزء كبير منه من طرف البنك الدولي والبنك العمومي الألماني (KFW)، واختيرت له تقنية الطاقة الشمسية المركزة (CSP). حسب نجيب أقصبي «دافع بنك التنمية الألماني عن مصالح مُصنِّعي المعدات، بل إنه وضع حدًا لمحاولات المطالَبة بالمزيد من الاندماج المحلي دبلوماسيا».[198] وخلَّف المشروع، منذ انطلاقه سنة 2016، عجزًا سنويًا يبلغ زهاء 80 مليون يورو يجري سداده من المالية العمومية.[199]

عادة ما يجري لفت الانتباه إلى تجربة الصين التي استفادت من الاستثمار الأجنبي لنقل التكنولوجيا، لكن يُغفل عن أن ذلك تيسَّر بفعل ما «فرضته بكين من سياسات نقل قسري للتكنولوجيا. ارتابت الشركات الأميركية، إلا أنَّ امتثالها لهذه السياسات كان شرطَ وصولها للعمالة الصينية الرخيصة».[200] إلا أن المغرب يفتقد ميزات الصين، فلا دولته لها من الاستقلالية ما تملكه دولة الصين، ولا سوقه ويده العاملة ضخمتان كما هو شأن الصين. كما أن أعظم المعيقات يكمن في طبيعة البرجوازية المغربية التي نمت في ظل المضاربة وتسويق العلامات التجارية الأجنبية دون أي رغبة في التوجه نحو القطاعات الصناعية الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، وبالطبع في غياب أي مشروع قومي برجوازي على غرار تركيا مثلاً، ناهيك عن الصين.

لا يقتصر تطوير التكنولوجيا على نقلها من الخارج، بل يتطلب استراتيجية للبحث والتكوين العلمي والتقني طويل المدى، وهذا غير مطروح في بلداننا لأنه يناقض مصلحة نخبه الاقتصادية السائدة، وفي نفس الوقت لن تسمح به دول الشمال. لذلك فالأمر يستدعي ترتيبًا اجتماعيًا/ طبقيًا، أو بتعبير إدواردو غاليانو: «يتطلب ويحفز تغيرات عميقة في كافة الهياكل القائمة»،[201] وهي نفس الفكرة التي أقرها آلان بيفتو (وآخرون):

> «إن تركيز استراتيجية الإقلاع على عوامل القدرة التنافسية التي تكشف عنها الأسواق الخارجية ينبغي ألا يؤدي بالسياسة الصناعية إلى إغفال حقيقة أن التقدم التقني والقدرة التنافسية عمليتان داخليتان يصعب نقلهما، وأنهما مسألة بناء اجتماعي وسياسي أكثر مما هما مسألة اختلافات في عوامل الإنتاج».[202]

ليس لدى المغرب، إذن، ما سيرغم البلدان المتقدمة على تقاسم التكنولوجيا معه، ويتبقى السبيل الوحيد هو ما ذكره محمد الناجي، أستاذ بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، عند دحضه لادعاءات الدولة بأن التطبيع مع إسرائيل من شأنه نقل التكنولوجيا إلى المغرب. وهذا السبيل هو «آليات السوق»، وشرحَها كالتالي:

> «لا نَقْلَ للتكنولوجيا إذن، إنها مجرد أسطورة. ما يمكن أن يوجد هو منح التكنولوجيا في إطار آليات السوق: أبيعك تكنولوجيا وأعطيك تقنية استعمالها وصيانتها. ولا أمنحك مدخلا لتقوية قدراتك التكنولوجية ولن يتركوك تُطوِّر تكنولوجيا كي تحقق استقلالية في هذا المجال».[203]

يذكرنا محمد الناجي هنا بقول إدواردو غاليانو، في حديثه عن أمريكا اللاتينية:

> «يجري الحصول على التكنولوجيا الحديثة بالطريقة التي كان يجري الحصول بها على السكك الحديد في القرن الماضي، لتكون في خدمة المصالح الأجنبية التي تصوغ وتعيد صوغ الظرف الكولونيالي لهذه البلدان».[204]

لقد سبق لسمير أمين أن أشار إلى أن الشكل القديم من الاستقطاب العالمي بين المراكز والأطراف، الذي كان يرادف عمليًا الانقسام بين البلدان المصنعة وغير المصنعة، قد تغير بسبب الثورات الاشتراكية والتحرر الوطني التي أدت إلى «إدماج مجتمعاتها في عملية التحديث الصناعي». وحسب أمين، حلَّ محل الاستقطاب القديم، شكل جديد، مبني على خمسة احتكارات، يشكل احتكار التكنولوجيا أحدها.[205]

# 3. الأدبيات غير الرسمية حول السياسات العامة الخضراء

## 1.3. الاتحاد العام لمقاولات المغرب

أصدر الاتحاد العام لمقاولات المغرب دليلًا تحت عنوان «مبادرة الشركات المناخية المغربية، القضايا والأهداف والمحاور الاستراتيجية وخطة التنفيذ 2017-2018»،[206] ويتضمن رؤية هذه المنظمة لكيفية انخراط المقاولات في تحقيق الأهداف المناخية.

يبدأ الدليل بجرد ما يواجهه القطاع الخاص من تحدي تغير المناخ، وفي نفس الوقت يبسط ما تنطوي عليه «سوق المناخ» من مغريات: «يمثل تنفيذ اتفاقية باريس سوقًا عالميًا تزيد قيمته عن 13.5 تريليون دولار لقطاع الطاقة وحده بحلول عام 2030». وينتهي بتوصيات:

- تشجيع إدماج المخاطر/ الفرص المناخية في خطط التنمية للشركات المغربية؛

- اقتراح حلول تقنية وتكنولوجية ومالية ملموسة يمكن أن تطبقها الشركات في مجالي التخفيف والتكيف؛

- دعم ظهور اقتصاد أخضر على المستوى الوطني، مع التأثير المتوقع على أفريقيا؛

- دعم/مكافأة التزام الشركات بالمناخ من خلال التوقيع على ميثاق المناخ، وعلى المدى المتوسط، منح علامة مناخية.

وعلى هامش مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (COP 22) بمراكش، أطلق الاتحاد العام لمقاولات المغرب «مبادرة الشركات المناخية في المغرب (IECM)».[207]

في هذا الإطار تبنت الجمعية المهنية لمصنعي الأسمنت في المغرب[208] إجراءات ضمنها: تعزيز طاقة الرياح كخيار أولي لتلبية احتياجات الشركات من الكهرباء.

ورغم كل هذا تأتي القدرة التنافسية في المرتبة الأولى في سلم أولويات الاتحاد العام لمقاولات المغرب مقارنة بالاعتبارات البيئية، ويُدعَم هذا بالصادر في الأدبيات الرسمية الخاصة بالسياسات الخضراء:

> «تقييم فرص ومخاطر التحول الأخضر والشامل للصناعة، لا سيما على القدرة التنافسية للمغرب»، «قد تشكل هذه المتطلبات عقبات كبيرة وكوابح كبيرة على القدرة التنافسية للصناعة المغربية».[209]

تتحول هكذا المعايير البيئية إلى عوائق أمام تنافسية الشركات المغربية، ما يجعل تلك المعايير تأتي في المرتبة الثانية.

## 2.3. الجمعيات والنقابات

تعترف الأدبيات الرسمية حول السياسات الخضراء بالدور المهم للمجتمع المدني في مسار الانتقال الأخضر بالمغرب. ويأتي التأكيد على إشراك المجتمع المدني في إطار مراجعة التشريعات المغربية لتتلاءم مع التوجه النيوليبرالي المعتمَد منذ عقدي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، خصوصا مع دستور سنة 2011، الذي اعتبر الدولة فاعلًا ضمن فاعلين عديدين لتأمين تنمية البلد، وضمنها التنمية المستدامة:

> «الواقع أن تحديات هذا الانتقال كبيرة ومتنوعة. فالدولة لا تملك الوسائل والقدرات والمكانة اللازمة لتولي عملية انتقال المغرب إلى اقتصاد أخضر وشامل بمفردها... ويمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المغرب أن تساعد في تسريع عملية التحول في البلاد إذا كانت لديها الرؤية والموارد اللازمة».[210]

لكن هذا التأكيد على إشراك المجتمع المدني يصطدم بالبنية التسلطية للدولة، ما يجعل ذلك الإشراك محدودًا ورمزيًا وشكليًا، وفي نطاق محلي صغير جدًا، يعتمد على الجمعيات التي تبحث عن الاستفادة من التمويلات، وتروّج لرؤية الدولة. ففي سياق إعداد نموذج تنموي جديد، اعترفت اللجنة التي عينها الملك لهذا الغرض في تقريرها (أبريل 2021) بأن «مشاركة المواطنين لا تزال محدودة» وفسَّر ذلك بـ «ضعف قنوات المشاركة؛

صعوبة الوصول إلى قنوات المشاركة؛ ضعف الوصول إلى البيانات والمعلومات بشكل عام»[211].

وفي سنة 2016، عندما استقبل المغرب تنظيم قمة الأطراف حول التغيرات المناخية الثانية والعشرين (COP 22) بمدينة مراكش، جرى إقصاء الشبكة الديمقراطية لمواكبة القمة 22 من المشاركة في هذه القمة، بسبب تعبير هذه الشبكة عن رأي معارض للتوجه الرسمي للدولة في قضايا المناخ والبيئة.[212]

## جمعية أطاك المغرب

بدأ اهتمام جمعية أطاك المغرب بالمسألة البيئية منذ نشوئها في بداية القرن الواحد والعشرين. وفي سياق استقبال المغرب لقمة الأطراف حول التغيرات المناخية (COP 22) بمدينة مراكش سنة 2016، نظمت الجمعية ندوة دولية تحت شعار «لنغير النظام الرأسمالي وليس المناخ»، منتقدة توجهات قمة الأطراف من سنة 1997 القائمة على «السوق لمراقبة انبعاثات غاز الكربون»، واصفة قمم الأطراف هذه بأنها «محطات تلتقي فيها الحكومات والمقاولات لعقد الصفقات، بعيدًا عن أي اهتمام بحرارة المناخ التي تستمر في الارتفاع». وطرحت:

> «البدائل الضرورية ضد الحلول الزائفة للاقتصاد الأخضر التي تريد أن تجعل من الأزمة المناخية مجالًا جديدًا للربح. وتكمن الحلول الحقيقية في إرساء نموذج مجتمعي بديل مبني على أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك والسكن والأكل والعيش مع احترام الطبيعة. علينا أن نطالب بتطبيق إجراءات استعجالية مباشرة لوقف استخراج الطاقات الأحفورية من الأرض وإعادة توجيه الإنتاج والاستهلاك نحو الحاجيات المحلية والدفاع عن الملك العمومي، إلخ. الحلول البديلة كثيرة في الحقيقة».[213]

لم يقتصر اهتمام أطاك المغرب بالبيئة والتغيرات المناخية والمشاريع الخضراء على هذه القمة، بل هي في جوهر اهتماماتها:

> فـ«رؤية أطاك المغرب للأزمة البيئية والمناخية وكيفيات التصدي لها مفصلة في الأرضية البرنامجية التي اعتمدها المؤتمر الوطني الرابع المنعقد في نهاية يناير 2012، والتي جرى تحديثها في المؤتمر الخامس الذي عقد في بداية مارس 2014. حللت الورقة الوضع البيئي وطبيعة المشاريع الخضراء في المغرب والتي ليست سوى فرصًا جديدة للاغتناء بدعوى حماية البيئة. ونادت بضرورة التخلص من وهم حماية البيئة عن طريق ميكانيزمات السوق وما يسمى بالرأسمالية الخضراء، والانخراط في الحركة العالمية من أجل عدالة مناخية ومن أجل بدائل حقيقية للأزمة الإيكولوجية».[214]

## الجمعية المغربية للاقتصاد الأخضر من أجل البيئة والعدالة المناخية

منظمة مدنية مستقلة وغير ربحية تأسست سنة 2012، تهدف إلى ضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية في بيئة سليمة ومستدامة.

تعمل الجمعية على تعزيز شراكات استراتيجية مع جهات متنوعة تشمل المؤسسات الممولة والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. في 6 مارس 2024 شاركت الجمعية في «مؤتمر إطلاق مشروع الانتقال العادل»، بالرباط. حسب تقرير عن الجمعية، يُعِد هذا المؤتمر «الحوافز الاقتصادية لسياسة مناخية ناجحة وتنفيذ شبكة تنمية المدن»، والمؤتمر حسب التقرير هو «عمل مشترك بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وجمهوية ألمانيا الاتحادية».[215]

## الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة

في أغسطس 2021، نشر الائتلاف وثيقة بعنوان «الكتاب الأبيض»[216] بشأن مواءمة السياسات العامة وخطة التعافي لما بعد كوفيد-19 في المغرب مع «أهداف اتفاقية باريس ومتطلبات التنمية المستدامة والمرنة»، اعتبره الائتلاف:

> «مساهمة فعالة في المشاريع الاستراتيجية التي ستؤثر على مستقبل مغرب الغد خلال العقد المقبل (2020-2030)، من خلال... سبل إعادة صياغة الأولويات الوطنية، وكذلك الخيارات الاستراتيجية للسياسات العمومية المستقبلية، من أجل الأخذ بعين الاعتبار الجاد للحاجة الملحة للعمل المناخي».

طُوِّر هذا الكتاب الأبيض، من قبل أعضاء التحالف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة (AMCDD)، بدعم من مركز الكفاءة في مجال تغير المناخ «4C المغرب»، ومشروع «الدعم التشغيلي

لمركز 4C» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتنسيق مع كلية «4C المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية».

تضمن الكتاب الأبيض مقترحات الائتلاف بخصوص التصنيع الأخضر، وضمنها «تسريع جهود كفاءة الطاقة في الصناعة من خلال تركيب معدات عالية الأداء وتحسين العمليات»، واعتبر «الطاقات المتجددة أساسًا ملائمًا لإزالة الكربون من الصناعة». كما دافع عن «نظام ضريبي مواتٍ للتحول» و«وضعِ حد للإعانات المقدمة للوقود الأحفوري وإدخال نظام ضريبي أخضر (سعر ثاني أكسيد الكربون، أحكام للاستثمار، إلخ)».

إلى جانب الكتاب الأبيض أصدر الائتلاف أوراقًا حول مواضيع قطاعية مثل الديمقراطية التشاركية، والمدن المستدامة، والسواحل، والمياه، والطاقة، والمناخ، والتنوع البيولوجي.

## النقابات

«لا توجد وظائف على كوكب ميت»، «البقاء دون مستوى 2 درجة مئوية في متوسط ارتفاع درجة الحرارة، والسعي إلى 1.5 درجة مئوية، لن يتحقق إلا إذا تم اتخاذ تدابير ملموسة لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك بشكل جذري، وإذا تمت مراجعة أهداف خفض الانبعاثات الوطنية، لا سيما في البلدان المتقدمة، بطموح أكبر، قبل عام 2018»، هذا ما ورد في إعلان الاتحاد الدولي للنقابات العمالية في مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بمراكش سنة 2016.[217] فهل نجد اهتماما من هذا القبيل لدى قيادات الحركة النقابية المغربية؟

ستذهب الجهود سُدى عند البحث عن أدبيات الحركة النقابية المغربية حول السياسات الخضراء. فمنذ عقود حرصت القيادات النقابية على جعل الحركة مجرد مواكب لسياسات الدولة، متبنية ما تطلق عليه «مقاربة تشاركية» وحريصة على «تنافسية المقاولة المغربية»، ومطالبة فقط بضمان الحقوق المهنية للمستخدمين والعمال الذين تمثلهم تلك النقابات.

في عز جائحة كوفيد-19 عندما فرضت الدولة حجرًا صحيًا، وأنشأت «لجنة اليقظة الاقتصادية»، وكانت جهود الدولة في تلك الفترة، وعبر تلك اللجنة، إعداد الظروف والإمكانيات لإطلاق انتعاش اقتصادي في صالح القطاع الخاص، طالبت القيادات النقابية، بعد إقصائها من تلك اللجنة، بإنشاء «لجنة اليقظة الاجتماعية»، بمنظور استحضار المصالح المادية والمهنية لمن تمثلهم تلك النقابات. ولم يكن للحركة النقابية أي منظور مستقل عن السياسات الرسمية في ما يخص الجائحة وما بعدها. تدافع الحركة النقابية، هكذا، عن القطاعات المنظَّمة من الطبقة العاملة وموظفي الدولة، تاركة الأقسام غير المنظَّمة وقسمًا مهمًا من المشتغلين في القطاع غير المهيكل وملايين الفقراء، خارج اهتماماتها، ولقمة سائغة لما تُطلق عليه الدولة «حماية اجتماعية»، وهي سياسة إحسان عمومي، توجه الدولة بموجبها قسائمَ دعم مالي مستهدَف وغير دائم إلى الأسر الفقيرة. إن الفقر المدقع وعدم اهتمام الحركة النقابية بهذه الأقسام من السكان تجعل هؤلاء الأخيرين بمنأى عن الوعي البيئي الضروري لإجبار الدولة ورأس المال على الانخراط في سياسة انتقال أخضر فعلي.

بخصوص السياسات الصناعية الخضراء، وحيث الفوسفاط والطاقة هما أهم القطاعات التي تُشكل، حسب الأدبيات الرسمية التي تناولناها أعلاه، رأس حربة التحول الأخضر، فإن النقابتين الأكثر تمثلية في القطاعين (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في الفوسفاط، والاتحاد المغربي للشغل في الطاقة)، لا رأي لهما عمليًا في الموضوع.

يجري هذا في الوقت الذي يوجد فيه العمال في صلب الانتقال الأخضر الذي تَعِد به السياسات الصناعية الخضراء. فهذا الانتقال يعني، حسب أمير البديوي،[218] أن على العمال «اكتساب القدرة على التكيف والانتقال من مجالات العمل المتناقصة إلى صناعات أخرى، لا سيما من خلال اكتساب المهارات الخضراء اللازمة لتكييف وتطوير المنتجات والخدمات والعمليات لدعم مجتمع مستدام وفعال من حيث الموارد». ويهدد هذا النهج، حسب أمير البديوي، بـ:

> «(1) اختلالات زمنية: عندما تسبق خسارة الوظائف المكاسب الوظيفية على نطاق أوسع (على سبيل المثال

> إغلاق محطة فحم تسبق الأنشطة الجديدة في مجال الطاقة المتجددة؛ (2) والاختلالات المكانية، عندما تظهر وظائف جديدة في مجتمعات أو مناطق أخرى غير تلك التي تفقد وظائفها؛ (3) والاختلالات التعليمية (وتسمى أيضًا عدم تطابق المهارات)، عندما لا تكون مستويات المهارات أو المهن المطلوبة في ظل التحول في مجال الطاقة قد تطورت أو لم تكن هناك حاجة إليها في ظل نظام الطاقة السابق».[219]

في سياق ضعف الحركة النقابية المغربية وانعدام اهتمامها بالمسألة البيئية والسياسات الصناعية الخضراء، فإن العمال سيكونون الخاسرين في هذا المجال. وتحضرنا هنا سابقة إغلاق مناجم الفحم بجرادة سنة 1998[220] بشرق البلد، الذي أدى إلى تسريح خمسة آلاف العمال وإلقاء البلدة في براثن الفقر. وكانت البلدة قد شهدت سنة 2018 (عامًا بعد قمع حراك منطقة الريف بشمال المغرب سنة 2017) حَراك شعبيًا كبيرًا،[221] قُمع بدوره بقسوة. طبعا لم يُغلق منجم جرادة لأسباب بيئية، بل لأسباب تتعلق بالربحية الاقتصادية، لأن سعر الطن من الفحم المستورد كان أرخص من سعر الطن المستخرج من جرادة، وبالطبع لم تؤخذ في الاعتبار أبداً الكلفة الاجتماعية والعدالة بالنسبة لهذه المنطقة المهمشة، أخذا بعين الاعتبار أن الدولة قامت بإلغاء الدعم البالغ 80 مليون درهم (7 ملايين و680 ألف يورو) سنويا المقدَّم للمكتب الوطني للكهرباء، الزبون الحصري لشركة مفاحم جرادة.[222] ولسوء الحظ، لا يزال الفحم موجودًا تحت الأرض، وقد جرى التخلي عن الناس دون أي بديل، ناهيك عن التلال السوداء التي يمكن رؤيتها عند مدخل المدينة والتي تحتوي أيضًا على الفحم ومعادن أخرى والتي تنقلها الرياح إلى المدينة.

إن حركة نقابية قوية ذات وعي بيئي شرط لازم ولا غنى عنه لسياسات صناعية خضراء وضمان انتقال أخضر عادل، وهي الضمانة لتفادي ما نبه إليه أمير البديوي:

> «يجب الاعتراف بأن بعض استراتيجيات السياسات الصناعية الخضراء الحالية تترك فرصة كبيرة لإثراء النخبة على حساب العمال».[223]

في ذروة جائحة كوفيد-19 والإغلاق الاقتصادي تردد في تصريحات القادة النقابيين المغاربة ضرورة «صفقة جديدة» و«عقد اجتماعي جديد»، في إحالة إلى ما شهده العالم بعد الكساد الكبير (الصفقة الجديدة في عهد روزفلت بالولايات المتحدة) ودول الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية، والدولة الإنمائية بعد موجة نزع الاستعمار. لكن ما يتغافل عنه القادة النقابيون هو أن تلك «الصفقات» و«التسوية الاجتماعية» لم تكن نتاج اختيارٍ سلس من طرف النخب الحاكمة أو توافق سياسي معها، بل نتاج ضغط سياسي ونضالي جبار، أجبر الطبقات السائدة على تقديم تنازلات ضخمة لتفادي تجذر المد الثوري آنذاك. يجد دور الطبقة العاملة (ومعها ملايين من صغار منتجي- ات الغذاء) عمادَه، في ما أوردناه أعلاه، من أن القسم المهيمن من النخب الاقتصادية والمَلكية الحاكمة باسمها، لا مصلحة لها في تصنيع فعلي للبلد، بينما البرجوازية المتوسطة لا تستطيع دفع الملكية إلى ذلك التصنيع، وكل ما تسعى إليه هو الاستفادة من المالية العمومية لتحسين موقعها في وجه المنافسة الدولية.

احتجاج على سفن شحن يُشتبه في نقلها معدات عسكرية إلى إسرائيل عبر ميناء طنجة المتوسط. (المصدر: BDS Morocco)

القسم الخامس

# ملاحظات ختامية وتوصيات

لا موانئ للإبادة

# 1. ملاحظات ختامية

1. الحديث عن «العودة إلى السياسات الصناعية» أمر نسبي، فهذه كانت دومًا موجودة في البلدان المتقدمة، بينما جرى القضاء عليها في دول الجنوب بعد الهجمة النيوليبرالية المضادة منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين. حسب إرنست ماندل (1960):

> «... إن البرجوازية، عندما تكون ضعيفة، تبحث دومًا عن خلاصها في حماية الدولة، أي الأمل بالاستفادة، بوساطة السلطات العامة، من إعادة توزيع للدخل القومي تقلص من مجازفات منشآتها وتزيد من أرباحها. وإنما عندما تكون البرجوازية قوية، وتكون واثقة بقواها وبقدرتها على تحطيم العقبات بفعل تفوقها الاقتصادي وحده، تلجأ إلى فضح كل تدخل عام وتسعى إلى تقليص موارد الدولة المالية إلى أقصى المستطاع».[224]

تلخص هذه الفقرة كل التاريخ الاقتصادي للرأسمالية من القرنين السابع عشر والتاسع عشر (صعود بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا واليابان) حتى القرن العشرين والعقود الأولى من القرن الحادي والعشرين: من الكساد العالمي الكبير (1929- والثلاثينيات) وما بعد الحرب العالمية الثانية وخطة مارشال، وبناء اقتصادات مستقلة في بلدان العالم الثالث، ثم الهجمة النيوليبرالية من نهاية سبعينيات القرن العشرين، انتهاء بالأزمات البنيوية منذ 2008 حتى أزمة كوفيد-19 سنة 2020.

2. بعد ثلاثة عقود من تطبيق حَرفي للعقيدة النيوليبرالية الأرثوذكسية والهجوم الشرس على كل تدخل حكومي، فتحت أزمة 2008- 2009 نافذة للحديث عن دور الدولة من جديد. احتد النقاش بعد بروز الأزمة المناخية والحاجة إلى انتقال إلى اقتصاد أخضر. وظهر مرة أخرى أن الرأسمال لا يريد المجازفة بالاستثمار في قطاعات جديدة غير مضمونة ولا التخلي عن استثماراته القديمة القائمة على الوقود الأحفوري. لذلك جاءت الحاجة إلى تدخل الدولة لتنهض بالمهمة بدلًا منه، وهو ما أسماه أمير البديوي:

> «يتمثل دور الدولة في الغالب في 'مرافقة' رأس المال الخاص نحو الاستثمارات الخضراء».[225]

نفس الشيء ينطبق على حاجة البرجوازية إلى حمايةٍ من دولتها من المنافسات والنزاعات في السوق العالمية، وقد ظهر هذا بجلاء في الصراع بين الولايات المتحدة والصين، فالأولى تريد استعادة قاعدتها الصناعية مستاءةً من الدعم الحكومي الكبير التي تسنه الصين، لذلك انخرطت في حرب تجارية لحماية صناعتها ومحاولة إعادة توطينها من جديد.

3. في المغرب كان للدولة دور كبير في إرساء بنية تحتية وصناعية أولية بعد «الاستقلال» السياسي، نيابة عن قطاع خاص مغربي متهرِّب من القيام باستثمارات بعيدة المدى ومفضِّلا الاستثمار في المضاربة العقارية والقطاعات ذات الربح السريع والمضمون، لذلك أعلن ميشيل روسيه أن الدولة المغربية في العقود الثلاثة بعد «الاستقلال» «تقمصت شخصية رجل الصناعة والتاجر والفلاح».[226] وبعد أن تقوى عود البرجوازية المحلية، قبلت بانسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية (برنامج التقويم الهيكلي) واستولت مع الرأسمال الأجنبي على جزء من البنية الصناعية التي بنتها الدولة عبر المالية العمومية. ومع الاستراتيجيات القطاعية الجديدة (ابتداءً من سنة 2005)، تستفيد أيضًا من البنية التحتية التي تنشئها الدولة من المالية العمومية، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والسدود وأنظمة الري... كل هذه البنى التحتية مصممة لخدمة الشركات الكبرى. يؤكد هذا ما ذهب إليه إرنست ماندل من أن

> «الدولة وتدخُّل الدولة في هذه البلدان [المتخلفة] بعيد

كل البعد من أن يكون مناوئا للرأسمالية، ويشكلان بؤرًا حقيقية لظهور البرجوازية ولتكوين المنشآت الرأسمالية، إن لم نقل العائلات البرجوازية».[227]

لقد أدت الدولة (عبر القطاع العام) في المغرب دور مولِّدة لبرجوازية محلية، لكن في احترام تام لحصتها من قسمة العمل الدولية، وجاءت تطورات ثمانينيات القرن العشرين، لتفتح في وجه تلك البرجوازية الوليدة (أو بالأحرى قسمها الكبير) فرصة الاستحواذ على الغنيمة العمومية تلك.

4. بعد عقدين من تطبيق برنامج التقويم الهيكلي والانفتاح شبه الشامل على الاقتصاد العالمي والتحرير التجاري، أظهرت أقسام مهمة من البرجوازية المغربية (باستثناء الرأسمال الكبير المستفيد من التحرير الاقتصادي) عجزًا عن مواكبة متطلبات المنافسة والصمود في وجه العولمة وتراجع التصنيع. لذلك انتقلت الدولة إلى استعادة تدخلها عبر «السياسات الصناعية الجديدة» الرامية إلى دعم القطاع الخاص المغربي ومحاولة بعث قاعدة التصنيع اعتمادًا على استقطاب الرأسمال الأجنبي (المهن العالمية: السيارات والطيران والإلكترونيك). وقد شهدنا كيف فشل ذلك فشلًا ذريًعا، باعتراف الوثائق الرسمية ذاتها. إن صورة المغرب المتقدم، التي يجري ترويجها إعلاميًا، وتنال إعجاب السياح، لا تتعدى واجهة بنية تحتية جبارة. وركيزة الصورة المتقدِّمة هذه هي سهولة الولوج إلى سوق التمويل الدُّولية، ولكن عندما يصل الأمر مداه ستنفجر فقاعة المديونية عاصفة بتلك الصورة وبما يُعتبَر إنجازات اقتصادية.

5. تبنت الدولة شعارات الانتقال الأخضر والاقتصاد منخفض الكربون، رغم مساهمة المغرب الضعيفة جدًا في الانبعاثات العالمية، لأنه متضرر جدًا من التغيرات المناخية العالمية (دورات الجفاف الشديد، والفيضانات) وتأثيرها على أداء الاقتصاد الوطني وضُعف مصادر الطاقة. تبنت الدولة في البداية استراتيجية طاقة مستدامة (2009)، ثم بعد ذلك أدمجت اللون الأخضر في استراتيجياتها القطاعية. وكان هذا مدفوعًا بالدرجة الأولى بالمعايير البيئية المتخذة في الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف هو الحفاظ على الحصة التصديرية للمغرب في السوق الأوروبية. ولأن القطاع الخاص عاجز عن تطبيق هذه الاستراتيجيات، فإن الدولة هي التي تقدمت للتصدي لهذه المهمة.

6. تعترف كل وثائق الدولة أن الاستثمار العمومي هو الغالب. ورغم ذلك فإن كل سياسة الدولة قائمة على تسخير ذلك الاستثمار العمومي لحفز القطاع الخاص المحلي وإغراء الأجنبي للقدوم للاستثمار في المغرب. لذلك تركز الاستثمارات العمومية على توفير بنية تحتية هائلة، مموَّلة من الديون الخارجية، متفادية كل استثمار في القطاعات الإنتاجية، تفاديًا لمنافسة القطاع الخاص.

7. هذه السياسة مملاة من المؤسسات المالية الدولية ومن الاتحاد الأوروبي. لذلك، رغم تضمين الدولة وثائقَها مفهوم «السيادة الاقتصادية»، فإن القرار يظل في يد المانحين الدوليين الكبار. وكل ما تقوم به الدولة (ووراءها الرأسمال المحلي الكبير)، هو ركوب أمواج التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومحاولة الاستفادة من النزاعات القائمة بين أقطابه الكبرى (الغرب والصين)، ومن هنا ما يجري الحديث عنه حاليًا بكثرة حول «اغتنام الفرص»، و «تنويع الشركاء الاستراتيجيين».

8. أحد العوائق الكبرى في وجه تصنيع البلد هو: التبعية للمراكز الرأسمالية الكبرى. وهذه الأخيرة ليس في صالحها تصنيع للبلد يتيح له الانعتاق من ربقة قسمة العمل الدولية، التي تحكم على المغرب بأن يكون مَصدَرا للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة والمؤهلة، وفي أحسن الأحوال متعاقد من باطن لاستقبال أنشطة صناعية (مثل تركيب السيارات).

9. العائق الثاني سياسي/اجتماعي. أدت سنوات التحرير الاقتصادي/التجاري، إلى تدمير قسم من النسيج الإنتاجي المغربي (صناعة النسيج) الذي كان أكبر مشغِّل بالبلد، وشبه انقراض للفلاحة الصغيرة المنتجة للغذاء وتشجيع الزراعات الكبرى والصناعات الغذائية الموجَّهة للتصدير. نتج عن سياسة التحرير الاقتصادي/التجاري تلك تقوية شريحة من الرأسماليين يفضلون أن يكونوا وسطاء بين الشركات العالمية والسوق الداخلية، شريحة من المورِّدين[228] (انظر نجيب أقصبي أعلاه) تفضل اقتضاء عمولات من تسويق منتجات مستورَدة على أن تقوم بتصنيع محلي. فضلًا عن رأسمال كبير مملوك للعائلة المالكة (المدى) وحاشيتها، ومقاولات عمومية، مثل المجمَّع الشريف للفوسفاط، تتصرف فيه المَلكية الحاكمة كمِلكية خاصة.

10. يثير هذا استياء مثقفين وأحزاب ليبرالية تعبر عن مصالح أقسام من الرأسماليين مقصيين من فرص الاغتناء الاقتصادي الكبرى، التي تستأثر بها المَلكية والرأسمال الكبير الملتف حولها. ليست المؤسسة المَلكية في المغرب مجرد حاكم للبلد، بل أكبر مستثمر رأسمالي، عبر شركتها العملاقة «المدى»، التي تسيطر على قطاعات حيوية من اقتصاد البلد: ثلثي القطاع المصرفي من خلال التجاري وفا- بنك، كما أنها موجودة في القطاع المالي في العديد من البلدان الأفريقية. وفي قطاع المعادن، هناك شركة «مناجم» وهي فرع من شركة المدى، وهي التي تحتكر إنتاج وتسويق الكوبالت، وفي قطاع الطاقة هناك شركة ناريفا. وهناك أيضا «المجمَّع الشريف للفوسفاط»، وهي مقاولة عمومية، ولكن تتصرف فيها المؤسسة المَلكية كمِلكية خاصة. وتدخل هذه المقاولات المَلكية في شراكات مع الرأسمال الأجنبي، ضامنة حصتها في الاستثمارات، فضلًا عن احتكارها الاقتصادي المسنود سياسيًا.

11. حسب المثقفين الاقتصاديين الليبراليين، تشكل المَلكية عائقًا كبيرًا في وجه التطور الاقتصادي للبلد وتصنيعه. لكن هذه المعارضة تطرح نفس المطالب القديمة للمعارضة للبرجوازية القديمة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، التي استسلمت بشكل مخزٍ أمام الحسن الثاني في نهاية التسعينيات، وهذه المطالب هي: إصلاح سياسي يشكل شرطًا لأي إصلاح اقتصادي يسفِر عن نوع من اقتصاد سوق يحترم القانون والتنافس الشريف. تتقاطع هذه المطالب مع انتقادات المؤسسات المالية الدولية، من أن الاحتكارات الاقتصادية الكبرى محمية من المنافسة مُقصية بذلك أقسامًا أخرى من الرأسماليين.

12. تصطدم هذه المعارضة التي يقودها مثقفون وخبراء اقتصاد ليبراليون، بعجز أقسام الطبقة البرجوازية التي يحملون مطامحها عن مواجهة فعلية لعائق المَلكية وأقسام رأس المال الكبير التي تمثلها تلك المَلكية. وهو ما أكده نجيب أقصبي:

> «إن هذه 'البرجوازية' سوف تتأقلم مع الوضع وتجد 'الترتيبات المؤسساتية القادرة على السماح لها بالاستمرار في الازدهار في ظل النظام القائم'»، متبنية الشعار الذي فرضه عليها الحسن الثاني من ستينيات القرن العشرين، وقد صاغه أقصبي صياغة رائعة: «الحد الأقصى من الامتيازات والحد الأدنى من المخاطر... أجل، متفقون أننا لن نمارس السياسة، لكننا سنمارس المال والأعمال!».[229]

ليست الطبقة البرجوازية أبدا حليفا للديمقراطية، فهذه الأخيرة تعني تحكم الناس في شروط إعادة إنتاج الحياة بكل أوجهها، وفي هذا تناقض مع السعي الدائم للتراكم لدى الرأسماليين، هذا السعي الذي يدفعهم إلى أقصى استغلال للبشر واستنزاف للطبيعة. وفي دولة مستبدة مثل المغرب لا يشكل المَلك السياسي سوى الرأس المتوَّج للملوك الاجتماعيين، أي الرأسماليين داخل مِلكياتهم الخاصة، حيث «يتضافر إلزام القوى الاقتصادية البليد» الخاص بالرأسماليين (حسب تعبير ماركس) مع الإلزام السافر للدولة ورجل السلطة، من أجل ترويض الشعب، ودوما تحتاج «اليد الخفية

للسوق» إلى «العقب الحديدية» لدولة البرجوازية، كي تشتغل آلية التراكم الرأسمالية بسلام.[230]

13. هذا هو العجز البنيوي لطبقة رأسمالية مغربية عن قيادة تصنيع فعلي للبلد: عجز عن الاستثمار في قطاعات تحرمها منها حصتها من قسمة العمل الدولية، وبالتالي التهرب من كل منافسة للرأسمال الأجنبي؛ ورعب مزدوج: الأول من مواجهة النظام السياسي/ المَلكية؛ والثاني من الطبقة العاملة وحلفائها، وهو ما يجعلها ترتمي في أحضان الملكية لحماية مصالحها باستعمال جهاز الدولة للقمع المباشر لنضالات الطبقة العاملة، وسن قوانين تشدد الاستغلال في القطاعين الخاص (مدونة شغل لتعميم المرونة) والعام (ضرب مكاسب الوظيفة العمومية بالنسبة للأجراء)، وتحد من مقاومتها (الفصل 288 من القانوني الجنائي وقانون الاضراب).. وطبعا تحاول هذه البورجوازية استجداء الملكية (عبر نقاباتها وبعض أحزابها السياسية) لتقديم تنازلات لتنمية أرباحها والاستفادة من حصتها من الثروة المنتجة.

14. تبدأ كل الأدبيات الرسمية حول السياسات الخضراء والتصنيع بعبارة «تحت الرعاية السامية لجلالة الملك»، وكأن مجرد الإرادة السياسية لرأس الدولة كافية لتحقيق أهداف تلك السياسات. لكن التصنيع، وبالأحرى التصنيع الأخضر، لا يستدعي مجرد إرادوية الحاكمين، بل تتحكم فيه عناصر مستقلة تمامًا عن تلك الإرادة: حجم الفائض الاقتصادي، القاعدة الصناعية الموروثة، المديونية الخارجية، التبعية، وزن الرأسمال الأجنبي، حجم السوق الداخلية، المستوى التكنولوجي... إلخ. وهذه أمور لا يمكن لأقوى إرادة مَلكية أن تغيرها، بكل بساطة لأن المَلكية وأقسام الرأسمال الكبير التي تحكم باسمها مستفيدة من هذا الوضع، الذي يستدعي قوة طبقية مغايرة هي وحدها القادرة على ذلك، وهو ما يجب إنماءه. بالعكس يبدو أن تصنيع البلد يأتي في المرتبة الثانية من اهتمامات المَلكية المغربية، إن لم نقل بأن العائق الأكبر أمام التطور الاقتصادي للبلد هي تلك الملكية ذاتها، وهو ما أسماه نجيب أقصبي:

> «النظام السياسي في قلب التنمية المتعثرة للبلاد... نظام سياسي يعيق موضوعيا التنمية الاقتصادية».[231]

تهتم المَلكية أساسا بإرساء موقعها كحليف استراتيجي للقوى الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وإسرائيل، لذلك تبحث عن ما يمثل ريعًا استراتيجيًا، أكثر من تطوير بنية صناعية للبلد.

15. في ما يخص موضوع الورقة، أي السياسات الصناعية الجديدة، يبدو أن قدرة التنفيذ تصطدم، أولًا وقبل كل شيء بعائق التنمية التقليدي، المتمثل في التبعية للمراكز الإمبريالية، أو كما قال ليون تروتسكي: «المتحضرون يغلقون الطريق أمام الذين يريدون أن يتحضروا»، وعبَّر عنه إلياس علامي تعبيرا موفقا، باستعمال مفاهيم المؤسسات المالية الدولية ذاتها:

> «على مدى العقود الأربعة الماضية، تم تقييد قدرة هذه البلدان على تطبيق السياسات الصناعية بشكل مستقل بشكل كبير، في عملية وصفها ها جون تشانغ بأنها 'ركلُ سلم' اللحاق بالرَّكب».[232]

كان هذا موضوع ورقة كتبها إلياس علامي ، تحت عنوان «السياسة الصناعية وإعادة تنظيم الإمبراطورية». أشار إلياس إلى أن التطبيق العملي لتلك السياسات يتشكل:

> «بشكل كبير من خلال التسلسل الهرمي المالي والنقدي العالمي، والاندماج في سلاسل التوريد العالمية، والموقع الجيوسياسي... مما يعكس تفاوتاً في القدرات على تجريب السياسات الصناعية. وتعكس هذه الاختلافاتُ الاختلالاتِ الهيكلية في قدرة الدولة على التأثير في الاقتصاد العالمي: فالاقتصادات المتقدمة تعمل بقيود قليلة، والاقتصادات الناشئة ذات الأهمية الجغرافية الاستراتيجية تتمتع بمرونة انتقائية، بينما تواجه البلدان المنخفضة الدخل تهميشاً مستمراً».[233]

وهذا هو وضع المغرب، خصوصًا مع نقص أدوات تنفيذ تلك السياسات مثل التمويل والتكنولوجيا المشار إليها أعلاه.

16. نفس الشيء ينطبق على السياسات الصناعية الخضراء ونوايا الانتقال إلى اقتصاد أخضر واقتصاد خفيض الكربون. وكعادتها تعول الدولة المغربية (ومن وراءها الرأسمال المغربي) على التمويل الأجنبي (التمويل المناخي) وقدوم الاستثمارات الأجنبية لإرساء

بنية صناعية ونقل التكنولوجيا. ولكن لهذه الأحلام حدودها: فالتطورات على المستوى العالمي تجعل من ذلك مجرد سراب، خصوصًا مع صعود اليمين المتطرف والفاشية الجديدة الناكرة لتغير المناخ، التي يرمز إليها دونالد ترامب بشعاره «احفر يا عزيزي، احفر!»، والذي يَعتبر الاحتباس الحراري مجرد خدعة، وأعلن انسحابه من اتفاقية باريس.

17. بدون تغيير سياسي/اجتماعي يستحيل كسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها الاقتصاد المغربي منذ خروج الاستعمار والاستقلال السياسي (1956). يثير الخبراء الاقتصاديون الليبراليون المعارضون الوزن السياسي للمَلَكية كعائق أمام التنمية (وضمنها التصنيع). وفي حالة جد متطرفة، أعلن أحد أعضاء العائلة المَلَكية المغضوب عليه، وهو الأمير هشام (ابن عم الملك)، عدم تحبيذه للنظام الجمهوري وإن اضطر إلى العيش في ظله يومًا ما، وأعلن تمسَّكه بمَلَكية تعيد هيكلة نفسها على أسس جديدة أهمها «فك الارتباط بين المَلَكية والاقتصاد».[234] لكن مسألة البناء الاجتماعي والسياسي لم تعد مطروحة على نخب اقتصادية/ برجوازية راضية بما يتركه لها من فتات الرأسمال الأجنبي والرأسمال المحلي الكبير بقيادة المَلَكية. المهمة مطروحة على طبقات أخرى من «معذبي الأرض» بالتعبير الفانوني، وهي الطبقة العاملة وحلفائها من صغار المنتجين- ات بالقرى والمدن. ولن تكتفي الطبقة العاملة بطرح سؤال التصنيع، بل بسؤال في إطار أي نظام اجتماعي يجب أن يجري ذلك التصنيع. قد يبدو هذا بعيد المنال في سياق أزمة الحركة العمالية وتشظي اليسار وتفكك الحركة النقابية، لكن كل المشاريع التاريخية الكبرى كانت تبدو كذلك في سياقات أزمة. وقد أشار نيلسون مانديلا، معترفًا بأن الحركة المناهضة للفصل العنصري كانت تدعو إلى تغيير اعتبرته النخب السياسية في ذلك الوقت غير واقعي، إلى أن :

«الأمر يبدو دائمًا مستحيلًا إلى أن يتم».[235]

18. لا يكفي الطعن في النظام النيوليبرالي، ولا إعادة الاعتبار لدور الدولة. فالأزمة تمد جذورها عميقًا في نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته، ولن يتمكن طلاء الرأسمالية باللون الأخضر من وقف الدينامية المدمِّرة للتراكم الرأسمالي. فبعد مُضي ثلاثةٍ وثلاثين عامًا على مؤتمر الأرض في ريو (1992)، لا يزال الوقود الأحفوري يهيمن بالكامل في مزيج الطاقة في العالم (64% في العام 2025).[236] يركز أغلب التوصيات الصادرة عن المؤسسات الدولية على «تعافي الاقتصاد العالمي» (البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي)، و«الالتحاق بالركب» (الأونكتاد)، وتترجمها الأدبيات المحلية إلى اللغة العربية. في حين أن نموذج التراكم الرأسمالي هو جذر مشكلة الاحترار العالمي والأزمة البيئية. ولا يمكن الحلم بانتقال أخضر في إطار نفس نموذج التراكم. وهكذا، حسب جوستين هاوج و جايسون هيكيل، يتم التحكّم في التمويل بواسطة رأس المال، ويُستثمَر رأس المال في إنتاج ما هو أكثر ربحية وليس ما هو أكثر ضرورة. ولهذا السبب نحصل على استثمارات كبيرة في الوقود الأحفوري، وسيارات الدفع الرباعي، والموضة السريعة؛ وهي أشياء مربحة للغاية، في مقابل استثمارات غير كافية في الطاقة المتجددة، وخدمات النقل العام، وعزل المباني.[237]

19. في المقابل طورت الحركة العمالية (النقابية واليسار) مفاهيم الاشتراكية الإيكولوجية[238] وخفض النمو Décroissance العادل دون التضحية بالفقراء،[239] حيث يجب خفض استهلاك الطاقة العالمي النهائي بنحو جذري، ما يعني إنتاجًا أقل ونقلًا أقل على نطاق عالمي، مع زيادة استهلاك الطاقة في أفقر البلدان من أجل تلبية الحاجات الاجتماعية. ويستدعي هذا التخطيط الإيكولوجي الديمقراطي الذي يُمكِّن الناسَ من إعادة تكييف الخيارات الاجتماعية الرئيسية المتعلقة بالإنتاج، ليقرروا، كمواطنين وكمستهلكين، ما الذي يجب إنتاجه وكيفية إنتاجه، والخدمات التي يجب توفيرها، وكذلك الحدود المقبولة لاستخدام الموارد المادية مثل المياه والطاقة والنقل والأراضي وما إلى ذلك.

20. يفترض هذا قطيعة مع نموذج الإنتاج والاستهلاك القائم، وليس مجرد إصلاحه أو إضفاء الطابع الأخضر عليه. وهي قطيعة توجد في صميم مقترحات المجتمع المدني المغربي، كما وردت في «الكتاب الأبيض»

الصادر عن الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة: «تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية سيتطلب تحولات هيكلية «سريعة» و«غير مسبوقة» في اقتصادات البلدان وأنماط الإنتاج والاستهلاك البشرية»، وأدبيات جمعية أطاك المغرب.

## 2. توصيات من أجل تنمية موجهة للناس والطبيعة: سياسات تصنيعية سيادية وبيئية وعادلة

هناك نزوع لتفضيل التوصيات الملموسة، بمبرر أن السرديات الكبرى لم تعد قادرةً على تعبئة الناس وغير قادرة على إقناع صناع السياسات. وينسحب هذا على جزء من المجتمع المدني المغربي، الذي وضع لنفسه مهمة وضع المقترحات «في متناول صناع القرار السياسي على المستوى المركزي والمحلي»، كما ورد في «الكتاب الأبيض» الصادر عن الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، في حين تنخرط جمعية أطاك المغرب في سبيل مناقض: تثقيف شعبي متجه نحو الفعل لبناء مغرب آخر ممكن في إطار حركة عالمية شعارها بناء عالم آخر ممكن.

يتناسى هذا المنطق الذي يركز على التوصيات الملموسة الموجَّهة إلى صناع السياسات، أن الأيديولوجية النيوليبرالية هي ذاتها «سردية كبرى» جرى فرضها بقرارات سياسية واعية من طرف القوى الاقتصادية الكبرى ومؤسساتها المالية، وتبنتها النخب الاقتصادية في بلدان الجنوب العالمي، لأنها تستفيد منها. كتب فواز طرابلسي مساجلًا القائلين بـ «نهاية زمن الأيديولوجيات»:

> إن النيوليبرالية «أيديولوجيا متكاملة تشتمل على نظرة شاملة للحياة والكون وتقدّم نفسَها على أنها مذهب طبيعي جبري لا بديل عنه، حسب عبارة مارغريت ثاتشر الشهيرة، بل هي عقيدة إيمانية لا تخلو من السحر إذ تبشّر بـ'اليد الخفية' التي تحرّك السوق».[240]

كما يتغافل منطق التوصيات الملموسة التي لا تتحدى «السردية السائدة» عن أن الإنجازات الكبرى في بلدان الجنوب العالمي تمت في إطار تلك السرديات الكبرى (الدول الإنمائية)، فضلا عن «الاشتراكية».

منظور الاقتصار على توصيات ملموسة موجَّهة لصناع القرار ذاته نتاج للهجمة النيوليبرالية، التي فككت مراكز التفكير المضادة التقليدية، وأحلت محلها الخبراء ومكاتب الدراسات المؤداة. عن ذلك كتب عيسى ج. شيفجي:

> «اتسمت فترة التسعينيات والألفينيات بفترة انتقالية نيوليبرالية فاترة فكريًا في النقاشات والخطابات الراديكالية في الجامعة وأماكن أخرى. ومع نضوب موارد الجامعة، غادر أعضاء هيئة التدريس بأعداد كبيرة بحثًا عن فرص أفضل، بينما تولى آخرون مناصب استشارية في مجال البحوث السياساتية بتمويل من الجهات المانحة، وخلع آخرون بذلاتهم الأكاديمية وذهبوا إلى المدن لإنشاء أو الانضمام إلى منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث ممولة من الجهات المانحة. وتعرضت الأبحاث الأساسية للتقويض مع تراجع قيمة النقاشات النظرية [...] وأفسحت المواقف الثورية والمنظورات الطبقية المجال لنشاط انتقائي مع انضمام الراديكاليين إلى أجندات وضعتها الوكالات المانحة».[241]

لكن رفضنا لهذا المنظور لا يعني الاقتصار على الشعارات العامة فقط، بل يفرض علينا ضرورة تقديم مقترحات ملموسة تجعل تلك الشعارات العامة ملموسة بدورها في وعي من نعتبرهم الأقدر على فرض انتقال أخضر عادل: الشعب العامل. ومقاربتنا ليست السعي لإقناع «أصحاب المصلحة»، من رأسماليين وحملة الأسهم والسياسيين المعبِّرين عن مصالحهم، فهؤلاء مقتنعون تمامًا بأن لا حل خارج الرأسمالية، ومصلحتهم المادية أقوى من أي حجة عقلانية، والتنافس بين الرأسماليين العالميين ودولهم هو بوصلتهم، وهي أقوى من أي تَرافُع. فضلًا عن ذلك، فإن هامش تحرك «السياسيين والبرلمانيين» في المغرب منعدم. السلطة كلها محصورة في يد جهة واحدة، وهي المؤسسة الملكية، ولا دور للبرلمان سوى كونه «غرفة تسجيل» ما تقرره الملكية وحلفائها الدوليين. وهو ما جرى إقراره دستوريًا منذ

سنة 2011، حيث القرار الاقتصادي كله ممركز في يد المَلك الذي يحتكر صلاحيات تحديد قائمة الشركات والمؤسسات «الاستراتيجية» وتعيين مديريها ويتمتع مجلس الوزراء الذي يترأسه الملك بصلاحية تقرير «التوجهات الاستراتيجية لسياسات الدولة»، بينما قَنَعَ مجلس الحكومة بالجانب التدبيري والإجرائي. ولخطابات الملك قوة تشريعية مُلزِمة، هي قوة لا يتمتع بها البرنامج الحكومي الذي تصرح به الحكومة عند تنصيبها أمام البرلمان.[242] إلا أن هذا لا يعني انعدام استعمال منبر البرلمان، خصوصا حيث يتواجد نواب يساريون في مجلس النواب (من الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي)، أو في مجلس المستشارين (ممثلون للعمال- ات)، من أجل الترافع على توصيات حول القضية وتسهيل مأمورية مخاطبة من هم في أسفل الهرم الاجتماعي.

إننا نتوجه إلى من هم في أسفل (العمال- ات، الشعوب، الفلاحين- ات وصغار منتجي- ات الغذاء، والنساء، وضحايا البطالة... إلخ)، والحركات المنبعثة من أسفل والمعبرة عن مصالح هؤلاء، دون نفي قدرة هذه الأخيرة، إذا انتظمت وتقوت، على التأثير على «أصحاب المصلحة» والسياسيين، كما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين.

لذلك فغاية هذه المقترحات هي توحيدُ أوسع الجماهير الشعبية في النضال حول مطالب ملموسة تتناقض موضوعياً مع قواعد النظام الرأسمالي. ضمن هذه المقاربة، يكون للدفاع عن عمل نقابي إيكولوجي، قائم على منظور طبقي، ومناهض للإنتاجوية، دورٌ أساسي؛ إذ يستند إلى اهتمامات الشغيلة الملموسة بالحفاظ على صحتهم وسلامتهم في العمل، وكذلك إلى دورهم كمُطْلِقي صفارات الإنذار بشأن الأضرار التي تلحق بالنظم البيئية أو خطورة ما يجري إنتاجه، وهم مَن في أفضل موقع لأداء هذا الدور.

نأت هذه الدراسة عن تقديم تعريف للسياسات التصنيعية الخضراء، لأن غايتها بدايةً هي استقراء الأدبيات حول هذه السياسات، لذلك أُجِّل هذا التعريف إلى الخاتمة. نقتبس تعريف ندونغو سامبا سيلا، الذي يتلاقى في بعض نقاطه مع تعريف منظمة الأونكتاد:[243]

> «وضعُ سياسة صناعية تركز على الرفاهية والبيئة والسيادة: لا ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحد ذاته (أيْ أيُّ شكل من أشكال الإنتاج). بل ينبغي أن يكون الهدف هو زيادة أشكال الإنتاج المحددة الضرورية لتحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق الأهداف البيئية، وتحقيق التنمية الوطنية. لذلك، من الضروري وضع سياسة صناعية لتحديد الصناعات الجديدة التي يجب البدء فيها، والصناعات القائمة التي تحتاج إلى النمو، والصناعات غير الضرورية التي يجب تقليصها حتى يمكن تحويل القدرات إلى مجالات أخرى».[244]

سبق لكارل ماركس أن أكد أن مَصْدَرَيْ الثروة الوحيدين هما الأرض والبشر. وقد عمدت الرأسمالية، طيلة قرون مضت، إلى تحويلهما إلى مجرد عامِلَين للإنتاج: موارد بشرية (رأسمال بشري) وموارد طبيعية (رأس مال طبيعي)، ممعنة في استغلالهما واستنزافهما، ولم يكن يحد من تعدياتها سوى مقاومة البشر، وحاليًا انضاف إلى ذلك حدود الطبيعة والكوكب. تعمل الرأسمالية حاليا على قمع البشر عبر صعود متنام لليمين المتطرف، كما تحاول التكيف مع الأزمة البيئية التي سببتها، لكن بنفس آليات السوق ورسملة ما تعتبره حلولًا للأزمة البيئية، في وقت تتنامى فيها النزاعات العسكرية والسباق نحو التسلح وعسكرة العالم.

في هذا السياق يبرز من جديد نقاش السياسات الصناعية الخضراء، والبحث عن حلول لمعضلات قديمة، خصوصًا في بلدان الجنوب العالمي. ما السبيل إلى تصنيع ينقل هذه البلدان من وضع التخلف الاقتصادي والتبعية والتردي الاجتماعي والخراب البيئي، إلى وضع يضمن للبشر عيشًا كريمًا ويحافظ على «أمنا الأرض».

يأتي مفهوم «السياسة» في صلب هذا النقاش. فقد أدت عقود من تطبيق العقيدة النيوليبرالية وإجراءاتها إلى تواري مفهوم «السياسة»، وأُخليَ الساسة والحزبيون والمنظمات الاجتماعية من الساحة التي احتلها الخبراء ومكاتب الدراسات المؤدَّاة عنها والمؤسسات المالية الدولية. بيد أن أي تصنيع للبلد، وبالأحرى تصنيع أخضر، يستدعي بالضرورة إعادة الاعتبار لـ «السياسة»،

والانتقال من اقتصاد يخدم مصالح قلة من المستفيدين من الوضع القائم، إلى اقتصاد يخدم الناس ويحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

يُقصد بالسياسة الصناعية كل تدخُّل للدولة في العمليات الاقتصادية قصد توجيهها من أجل إحداث تحوُّل هيكلي في الاقتصاد، مثلًا الانتقال من اقتصاد معتمد على القطاع الفلاحي والمواد الأولية إلى اقتصاد معتمِد على التصنيع والخدمات. ومؤخرًا ظهر مفهوم «السياسة الصناعية الخضراء»، إشارة إلى إدماج البعد البيئي في السياسات الصناعية.

عند الحديث عن «السياسة الصناعية»، فإن المقصود هنا هو «تدخُّل الدولة» في الاقتصاد. لذلك فإن العمليات الجزيئية لرأس المال لا تكون موضع نقاش. فعندما ينخرط الرأسماليون الأفراد في استثمارات، فهم لا يستحضرون في أذهانهم بشكل مسبق «إحداث تحوُّل هيكلي في الاقتصاد» أو «تنمية البلد» أو «التنمية المستدامة». ما يهم الرأسمالي الفرد هو حجم مردود استثماره؛ أي أقلُّ مجازفةٍ ممكنة مع أعلى ربح مضمون وسريع ممكن.

لذلك فإن «التحوُّل الهيكلي» و«تنمية البلد» و«التنمية المستدامة» أمور تحدث في مستوى آخر، خارج العمليات الجزيئية لرأس المال، أي تحدث على مستوى «السياسة» و«الدولة»، التي تتدخل من أجل ضبط العمليات الجزيئية الاقتصادية والتحكم فيها وتوجيهها في إطار خطة عامة (مخطط) ذات أهداف تتعدى الحسابات الفردية للرأسماليين الأفراد... هذا هو ما حدث طيلة التاريخ في تجارب تصنيع ناجحة.

إن الرهان الكبير حول دور القطاع الخاص في تنمية بلداننا، كما رسخَّت ذلك الأيديولوجيةُ النيوليبرالية طيلة عقود، إنما يعاكس تلك التجربة التاريخية، بما فيها التي عرفتها البلدان المتقدمة نفسها، إذ كان للدولة وسياساتها (مثل الحمائية) دور كبير في إنماء الطاقة الإنتاجية وإحداث التحول الهيكلي في اقتصاداتها.

طبعًا لا يجب تصنيم الدولة والإيمان بقدرتها الخرافية على إحداث هذا التحول الهيكلي. يحتاج الأمر إلى تعبئة سياسية واجتماعية يكون عمادها الشعب العامل: الطبقة العاملة وصغار منتجي- ات الغذاء وضحايا البطالة والنساء والأقليات المضهَدة. وتقدم لنا تجارب أمريكا اللاتينية منظورًا واسعًا لهكذا تدخل شعبي.

يدفعنا هذا إلى الدفاع عن منظور للسياسات الصناعية يجعلها سيادية وعادلة وخضراء.

سيادية: بمعنى أن الخيارات الاقتصادية يجب أن تكون قرارًا سياديًا وطنيًا وفي نفس الوقت شعبيًا. يجب أن تنبع كل القرارات الاقتصادية من إرادة الشعوب، بشكل يحقق قطيعة مع آليات التبعية القديمة والجديدة. ليس المؤسسات المالية الدولية ولا الاتحاد الأوروبي من سيحدد لنا ما ننتجه، بل نحن.

عادلة: سياسات تصنيعية تضمن الحياة الكريمة لجميع شرائح الشعب العامل، وتأخذ بعين الاعتبار التضحيات الاجتماعية التي يمكن أن تحدث في حالة قرارٍ بالتخلي عن صناعات بعينها والاستثمار في أخرى. عادلة بمعنى أخذ مصالح المجتمعات المحلية بعين الاعتبار في أي صوغٍ للسياسات التصنيعية.

بيئية: ليس فقط بنزع الكربون وخفض الانبعاثات، بل بالقطع مع كل أشكال تدمير الكوكب، حتى وإن لم تكن تنفث انبعاثات، مثل الاستخراجية التعدينية... إلخ.

نبدأ أُولى التوصيات بالسياسة الصناعية للدولة؛ فهذه الأخيرة رغم ادّعائها تبنّي برامج «نمو أخضر»، لا تزال على نفس الطريق المسلوك: سياسة صناعيّة مبنيّة على حاجيات السوق العالمية وليس حاجيات السوق الداخلية واحتياجات السكان. فسياسة «الاستثمار الأخضر» المتبنّاة من طرف المجمع الشريف للفوسفاط، على سبيل المثال، تُخفي وراءها أعظم استخراجوية في البلد؛ إذ تستهدف المؤسسة غزو الأسواق العالمية عبر تصدير منتوجات الفوسفاط، أو توفير أسمدة لفلاحة رأسمالية تصديرية.

تقوم السياسة الصناعية للدولة، بما فيها الموصوفة خضراءً، على نفس المنطق القديم: حفز القطاع الخاص/ الرأسمال الخاص وتسخير المالية العمومية لإقلاعه.

يجب إعادة الاعتبار لبرامج صناعية عمومية تكون ركيزة التحول الأخضر، ولا تتحمّل المجتمعات المحلّية والشغّيلة كلفته، وتكون تحت رقابة مواطنية (عُمّالية وشعبية)، مموَّلة بآليات لا تزيد تبعية البلد للمراكز الإمبريالية: إلغاء الديون الخارجية وتعويض الديْن التاريخي (الاستعماري والمناخي) المسؤولةِ عنه دولُ المركز الإمبريالي، مع فرض ضرائب تصاعدية على الثروة.

ثانيًا، سياسة صناعية محترِمة فعلا للبيئة، تعتمد تطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة. يفترض هذا بدوره قطعًا مع المنطق القائم على استراتيجية النموّ القائم على الصادرات، الذي يفرضُ تكيّفًا مع السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي (CBAM) للحفاظ على موقع المُصَدّرين المغاربة إلى السوق الأوروبية، وليس اهتمامًا فعليًا بالحفاظ على البيئة.

ثالثًا، سياسة تصنيع ساعية لتزويد البلد ببُنية صناعية تَفُكُّ تبعيته للمراكز الرأسمالية الكبرى. منذ أزمة 2008-2009، تتالت الدعوات إلى تعويض استراتيجية النمو القائم على الصادرات باستراتيجية نموّ موجّه إلى الطلب المحلي، وتوجد في تقرير الأونكتاد لسنة 2013 [245] مرافعَة قيِّمة حول الأمر. ليس هذا دعوة لانغلاق قوميّ، فالتعاون بين الشعوب مطمحُنا، لكنه لا يعني أن تتحمّل شعوب الضفة الجنوبية للبحر المتوسط الكلفة المالية والبيئية والاجتماعية لاستدامة ضفته الشمالية، فتاريخُ القرون السابقة كلّه قائم على هذا التحميل. كما أنّ حلّ القضايا الكبرى الحاكمة في أيّة سياسة صناعية (تغيّر المناخ، المديونية، قواعد التجارة العالمية... إلخ) توجد في المضمار العالمي وليس المحلّي، والحلقة الوسطى بينهما هي الإطار المغاربي (أنظر التوصية العاشرة). وفي الأخير، لا نتصور اشتراكية إيكولوجية في بلد واحد، فالأرضية القومية مجرّد منطلق للنضال، بينما المنظور الأممي موجِّه وغاية. وعلى نقيض الرأسمالية التي تقتصر على التلوّن بالأخضر مع الإبقاء على نفس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والترتيبات السياسية المسؤولة على أزمة الكوكب، ليست الاشتراكية الإيكولوجية اشتراكية ذات صبغة خضراء، بل هي اقتراح لتحويل عميق لعلاقاتنا، سواء في ما بيننا أو مع الطبيعة. إنها طريقة مغايرة لممارسة السياسة، قادرة على بناء عالم جديد، كريم وجميل للعيش فيه، للبشر وجميع الكائنات الحية الأخرى.[246]

خامسًا؛ على السياسة الطاقية للبلد أن تضع على رأس أولوياتها تزويد السوق الداخلية بطاقة نظيفة، خاصّة وأنّ المغرب ما يزال يعتمد على الوقود الأحفوري المستورَد من أجل احتياجاته الطاقية والكهربائية، في الوقت الذي تضع المشاريع الكبرى للطاقات المتجدّدة الأسواقَ الأوروبية نصب أعينها. منذ سنوات جرى تحرير قطاع الطاقة وأُطلِقت يد المستورِدين الخواص لتوريد الغاز والبترول، وفُتح المجال واسعًا أمام الشركات الخاصة لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة وتوزيعها. سيتيح الاحتكار العمومي لقطاع الطاقة وتأميمه إمكانَ سن سياسة طاقية خضراء ومساهِمة في تصنيع البلد وفك تبعيته الطاقية.

سادسًا؛ تتعلق بالسياسة الحضرية وتهيئة المدن. يستثمر قسم كبير من الرأسمال المغربي في توسيع جبارٍ للمدن، بخلفيةٍ تستحضر تأمين الأرباح للمجموعات العقارية الكبرى. ويؤدي الأمر إلى تضخم المدن وتوسّع هوامشها، ما فرض توسّعًا مهولًا في استعمال السيارات الخاصة (في المغرب 4.5 مليون عربة 68% منها عربات خاصة)،[247] بالموازاة مع خوصصة الدولة لخطوط النقل الحضري. ولن تستقيم سياسة تصنيعٍ أخضر دون توسيع فعّال للنقل العمومي المُستخدِم للطاقات النظيفة، وسنّ سياسة جبائية ثقيلة تجاه السيارات الخاصة وفوائد مرتفعة على القروض الخاصة بشرائها. لا تنقُص المقترحات هنا، فتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (سنة 2021) يتضمّن بعضًا منها يخصّ النقل الجماعي العمومي:

> «تشجيع الحلول المستدامة البديلة للسيارة الشخصية والمحرّك الحراري: الحافلات الحضرية/ الحافلات ذات خدمة عالية الجودة، والحافلات الصغيرة، والحافلات الرابطة بين المدن، وخط الترامواي (صغير وخفيف وسريع)، مع المزيد من الوسائل المتعدّدة وذات الربط المتنوع، توفير المحطات الطرقية ومحطات سيارات النقل المشتركة...».[248]

إلا أن ثقل مصالح شركات السيارات والبنوك المموِّلة لقروض شرائها يقف عائقًا أمام ذلك.

سابعًا؛ سيادة غذائية فعلية، وليس تلك الموجودة في وثائق الدولة، وهي إلباسُ نفس المنظور الرأسمالي التصديري الكبير جُبَّةَ «السيادة الغذائية». تُعتبر الفلاحة الرأسمالية التصديرية أكبر نافث للغازات الدفيئة وفي نفس الوقت أول مستنزف للمياه والتربة بالبلد. إنّ قَطعًا مع هذا المنظور وتوجيه الفلاحة لتلبية حاجيات السوق الداخلية أساسًا، سيكون إسهامًا كبيرًا في تخضير الاقتصاد، بشكل تتكامل فيه مجهودات تخضير القطاع الصناعي مع مقابلها في القطاع الفلاحي (الصناعة الغذائية). تقع المسألة الزراعية في صلب أي تصنيع، فَلِكَيْ تتوسع الصناعة فإنها تحتاج إلى زيادة أكبر بكثير في إنتاج الأغذية والمواد الأولية الزراعية بشكل متناسق: الأغذية لضمان غذاء سكان المدن الذين ترتفع أعدادهم، والمواد الأولية من أجل المصانع. هذه الفلاحة بحاجة إلى معدات (جرارات وحصادات ودارسات) وأسمدة... إلخ. هذا ما يجب أن تتوجه إليه أي خطة تصنيع بدل فتح البلد أمام شركات السيارات التي تبحث عن كلفة أرخص (يد عاملة وبنية تحتية) لتجميع مُركباتها ثم تصديرها، ومع مكاسبها المالية، إلى مواطن تلك الشركات.

ثامنًا؛ القطع مع السياسة المالية القائمة على تفضيل المقترِضين الكبار، وفي نفس الوقت تفادي أيّ سياسة اقتراض خارجي مرتبطة بمشروطيات الديون. وهذا يستدعي جعل القطاع البنكي والمالي قطاعًا عموميًا تحت إشراف مؤسسات تخضع لرقابة شعبية ومواطنية، عكس القائم حاليًا؛ حيث البنك المركزي مستقلّ ولا يخضع حتى لرقابة برلمانية. ويطرح هذا سياسة التمويل عبر القروض وأيضًا ما يُسمّى «المساعدة الإنمائية الرسمية»، وكلاهما تتضمّنان مشروطيات توضع في وجه بلدان الجنوب لولوج سوق التمويل الدولية. وبدلًا من ذلك نطرح التعويض عن الديْن الاستعماري والإيكولوجي، الذي من شأنه استرداد ما نهبه الاستعماريون القدامى وينهبه الجُدد. هذه مقترحات تحتاج إلى ميزان قوى يفوق المتاح حاليًا، ما يستدعي مقترحات يمكن تعبئة الناس حولها، بعضُها أوردها إيريك توسان في كتابه «البنك العالمي، تاريخ نقدي»، تحت عنوان «اللجوء إلى قروض مشروعة وتمويل الدولة بضرائب عادلة اجتماعيا»، مدافعًا عن:

* إن الديون العمومية ليست شيئًا سيئًا في حد ذاتها إذا تم تصميمها بطريقة مختلفة جذريًا عن النظام الحالي. يُعتبر الإقراض العام مشروعًا تمامًا إذا كان يخدم أغراضًا مشروعة، وإذا كان أولئك الذين يساهمون في الاقتراض يفعلون ذلك بشكل مشروع. يمكن استخدام الديون العمومية لتمويل برامج تحول بيئي طموحة بدلًا من فرض سياسات معادية للمجتمع واستخراجية وإنتاجية تعزز المنافسة بين الأمم؛

* لن تتردد حكومة شعبية في إجبار الشركات (الوطنية أو الأجنبية أو متعددة الجنسيات) وكذلك الأسر الغنية على الإسهام في الإقراض دون تحقيق أي ربح، أي بدون فائدة وبدون تعويض في حالة التضخم؛

* دعوة أسر الطبقات الشعبية الحائزة على مدخرات من أجل توكيلها إلى السلطات العمومية لتمويل المشاريع المشروعة... سوف يجازى هذا التمويل الطوعي من قبل الطبقات الشعبية بمعدل إيجابي حقيقي، على سبيل المثال 4%. وهذا يعني أنه إذا بلغ التضخم السنوي 3% فإن السلطات العمومية ستدفع سعر فائدة إسمي بمقدار 7% لضمان معدل حقيقي يبلغ 4%.

* الاقتراض بمعدل الصفر من البنك المركزي، وإرساء ضريبة على الثروات الكبيرة والدخول المرتفعة جدًا، وغَرامات ضريبية على الشركات المسؤولة عن التهرب الضريبي الكبير، وخفض الإنفاق العسكري جذريًا، وإنهاء الإعانات المقدمة للبنوك والشركات الكبيرة، وزيادة الضرائب على الشركات الأجنبية، لا سيما في قطاع المواد الأولية... إلخ.[249]

هذا فضلا عن سياسة ضريبية تُحمِّل للأغنياء مسؤولية الأزمة المركَّبة (اقتصادية واجتماعية وبيئية) التي تسببوا فيها: ضريبية تصاعدية، مع تخفيض جذري، بل وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على مجموعة من الخدمات الأساسية - بدءاً بالمياه والكهرباء - وزيادة جذرية في الضرائب على دخل وأموال الأغنياء.

تاسعًا؛ سياسة تشغيل قارّ تأخذ بعين الاعتبار من سيكونون ضحايا الانتقال الأخضر؛ فقسمٌ كبير من الطبقة العاملة يتخوّف من فقدان مناصب شغله إن تخلّت الدولة عن السياسات المدمّرة للطبيعة والملوثة. لن يستحضر القطاع الخاص الرأسمالي هذا المُتَطلَّب، لذلك لا بدّ من سياسة تشغيل عمومي تضع نصب أعينها

سياسة تصنيع اجتماعية وخضراء. ومن شأن التعاون مع النقابات العمالية أن يفتح منظورها على المسائل البيئية، وهو ما نفتقده حاليًا في المغرب، للدفاع عن خلق مناصب شغل جيدة، مفيدة اجتماعياً وأفضل أجراً بكثير من تلك الحالية، مع ظروف عمل أفضل. يجب الخفض من ساعات العمل بشكل جذري، مع تعويضات عن التوظيف وزيادة الدخل الحقيقي.

عاشرًا؛ يجب أن تستحضر هذه المقترحات والتوصيات الأفقَ المغاربي للانتقال الأخضر؛ فالسوق المغاربية المجَزَّأة تشجّع أكثر على ارتهان بلدانها للمراكز الرأسمالية التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) والحديثة (الصين)، وفي نفس الوقت يمنع ذلك التجزؤُ تلك البلدان من الاستفادة من تكامل مواردها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية.

يستحيل على الأسواق الصغيرة ضمان تحوّل أخضر بِناءً على إمكاناتها الذاتية. تجيب المَلكية والرأسمال المغربي الكبير على هذا المأزق بمسعى إيجاد موطئ قدم في الأسواق الأوروبية (الأقرب جغرافيًا) والأمريكية، وهذا يصدم مطامح تصنيع المغرب بعوائق هيكلية تاريخية، تخصّ أساسًا التبعية وهيمنة تلك المراكز على آليات التصنيع والتصنيع الأخضر(التكنولوجيا والتمويل). هذا ما يجعل الأفق المغاربي للتحوّل الأخضر رهانًا ذا راهنية كبيرة. رهانٌ أكّد عليه أمير البديوي بقوله: «أمّا في الاقتصادات الأصغر حجمًا حيث لا يكون الطلب في السوق المحلّية في كثير من الأحيان كبيرًا بما يكفي لتحقيق وُفورات الحجم، فإن التحول الاقتصادي الأخضر يتطلب الوصول إلى طَلَب السوق الأكبر في بلد آخر، ولكن أيضًا التنسيق المتعدّد الأطراف نحو التنمية الإقليمية».[250]

بدلاً من التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في «سباق مدمِّر نحو القاع، يمكن لدول المنطقة أن تسعى إلى التعاون مع بلدان الجنوب كاستراتيجية للتخلص من التبعية. في شمال أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن للتكامل أن يستفيد من نقاط القوة التكاميلية: فالجزائر وليبيا ومصر تمتلك موارد طاقة كبيرة، بينما المغرب وتونس لديهما احتياطيات من الفوسفات وقدرات زراعية. يمكن إعادة توجيه عائدات النفط الجزائرية نحو الاستثمار الإقليمي لتمويل مشاريع إنتاجية في تونس والمغرب بدلاً من بدلا من القروض الأجنبية. في المقابل، يمكن للمغرب وتونس تزويد الجزائر بالغذاء والتكنولوجيات المتجددة بدلاً من اعتماد الجزائر على الواردات المكلفة من أوروبا أو روسيا. يمكن للمغرب، بصفته منتجاً للطاقة الشمسية، استيراد الألواح الشمسية من تونس، بصفتها منتجة لها. لن يؤدي هذا التعاون إلى بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز السيادة الغذائية فحسب، بل سيشكل أيضاً تحدياً لتبعية المنطقة لرأس المال الأجنبي. يتطلب كسر حلقة التبعية إعادة توجيه الاقتصادات بعيداً عن خدمة احتياجات الدول المتقدمة نحو تجارة أكثر إنصافاً وتكنولوجيات مشتركة عبر الجنوب العالمي.

أخيرًا: الديمقراطية أولًا وأخيرًا. هذه التوصيات ومنظورها الأوسع المعادي للرأسمالية لا يمكن تطبيقها من طرف نخب اقتصادية تستفيد من الوضع القائم الذي تحميه سلطة مستبدة سياسية مستفيدة بدورها من هذا الوضع. تنير لنا الطريق تجارب اختراق انتخابي في أمريكا اللاتينية حيث تمكنت حكومات مدعومة من طرف حركات شعبية (عمالية وفلاحية) من تطبيق برامج اجتماعية واقتصادية، بغض النظر عن حدودها وعدم إصرارها على إحداث القطيعة الفعلية مع المراكز التي تحكم على بلداننا وشعوبنا بالفقر والبطالة والبؤس والدمار البيئي.

تحتاج هذه التوصيات إلى حوامل اجتماعية، تتمثل بالدرجة الأولى في الحركة العمالية، والنضالات الاجتماعية التي تخترق كل ربوع المغرب، وبلدان المنطقة، منذ أكثر من ثلاثة عقود. وغاية الدراسة هي الإسهام في هذه النضالات بطرح منظورات للكفاح من أجل انتقال عادل بيئي واقتصادي واجتماعي.

وخير ما ننهي به الكلام نصيحة الرفيق اللبناني كميل قيصر داغر: **«ينبغي أن نحلم»**.[251]

الملك محمد الخامس يكرّم باتريس
لومومبا عام 1960، قائد الكفاح المناهض
للاستعمار في الكونغو. (الأرشيف)

# المراجع


1 - جون واتربوري (2013)، «أمير المؤمنين، المَلكية والنخبة السياسية المغربية»، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط- المغرب، الطبعة الثالثة، ص 434.

2 - عبد اللطيف جبرو (1993)، «عبد الرحيم بوعبيد، سيادة الوطن وكرامة المواطن»، الجزء الأول (1941-1961)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الأولى، ص 7-6.

3 - ريمي لوفو (2011)، «الفلاح المغربي المدافع عن العرش»، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر (2)، الرباط- المغرب، الطبعة الأولى، ص 7.

4 - Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Bernard Billaudot (2019), «Made in Maroc Made in Monde, Volume 1, Industrialisation et développement», CHAPITRE 11- Nicolas Moumni, «Financement du développement industriel», Recherches menées avec le concours de de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, revue Critique économique.

5 - أطاك المغرب (9 سبتمبر 2021)، «مذكرة عامة حول تقرير "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي"من أجل مغرب آخر ممكن، واقتصاد يقطع مع النموذج الرأسمالي النيوليبرالي»، https://attacmaroc.org/مذكرة-عامة-حول-تقرير-اللجنة-الخاصة-بال/.

6 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

7 - المملكة المغربية اللجنة المديرية للتقرير (2005)، «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025-التقرير العام»، الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية.

8 - Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Bernard Billaudot (2019), «Made in Maroc Made in Monde, Volume 1, Industrialisation et développement», CHAPITRE 6- Safae Aissaoui, Industrialisation et développement : le rôle de l'innovation, Recherches menées avec le concours de de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, revue Critique économique.

9 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

10 - Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Bernard Billaudot (2019), «Made in Maroc Made in Monde, Volume 1, Industrialisation et développement», CHAPITRE 6- Safae Aissaoui, Industrialisation et développement : le rôle de l'innovation, Recherches menées avec le concours de de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, revue Critique économique.

11 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

12 - إدواردو غاليانو (2016)، «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، ترجمة علاء شنانة، دار طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، ص 296.

13 - Alain Piveteau, Khadija Askour et Hanane Touzani, «Le Maroc industriel dans la mondialisation : Processus, parcours et acteurs Alain Piveto», https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers20-12/010080697.pdf.

14 - المملكة المغربية اللجنة المديرية للتقرير (2005)، «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025- التقرير العام»، الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية.

15 - المرجع السابق.

16 - Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Bernard Billaudot (2019), «Made in Maroc Made in Monde, Volume 1, Industrialisation et développement», CHAPITRE 6- Safae Aissaoui, Industrialisation et développement : le rôle de l'innovation, Recherches menées avec le concours de de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, revue Critique économique.

17 - Myriam Catusse (10 Jan 2011), «Morocco's political economy: Ambiguous privatization and the emerging social question», HAL Id: halshs-00553994 https://shs.hal.science/halshs-00553994v1.

18 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد-19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية - عدد 36، سلا - المغرب، ص 60.

19 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص -69 70.

20 - المملكة المغربية اللجنة المديرية للتقرير (2005)، «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025- التقرير العام»، الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية.

21 - إدواردو غاليانو (2016)، «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، ترجمة علاء شنانة، دار طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، ص 32.

22 - المملكة المغربية اللجنة المديرية للتقرير (2005)، «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025- التقرير العام»، الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية.

23 - المرجع السابق.

24 - Myriam Catusse (10 Jan 2011), «Morocco's political economy: Ambiguous privatization and the emerging social question», HAL Id: halshs-00553994 https://shs.hal.science/halshs-00553994v1.

25 - Haut Commissariat au Plan (Janvier 2016), «Etude sur le Rendement du Capital Physique au Maroc», https://www.hcp.ma/attachment/2235607/.

26 - Myriam Catusse (10 Jan 2011), «Morocco's political economy: Ambiguous privatization and the emerging social question», HAL Id: halshs-00553994 https://shs.hal.science/halshs-00553994v1.

27 - لإدراك الحجم الذي لا يزال يتمتع به القطاع العام في المغرب الإطلاع على «تقرير حول المؤسسات العمومية والقاولات العمومية»، ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية، https://www.finances.gov.ma/fr/vous-orientez/Pages/plf2026.aspx.

28 - عصام خفاجي (1 يونيو 1979)، «رأسمالية الدولة الوطنية»، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، ص 37.

29 - للمزيد حول تقييم هذه الاستراتيجيات (إحلال الواردات بالخصوص)، انظر- ي: إدواردو غاليانو (2016)، «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، ترجمة علاء شنانة، دار طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الأولى.

30 - المرجع السابق، ص 312.

31 - إريك توسان (أبريل 2022)، «البنك العالمي، تاريخ نقدي»، ترجمة جمعية أطاك المغرب، ص 153.

32 - أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2013)، «تقرير التجارة والتنمية، 2013»، نيويورك وجنيف، https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2013_ar.pdf.

33 - المملكة المغربية اللجنة المديرية للتقرير (2005)، «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة -2025 التقرير العام»، الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية.

34 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 219.

35 - شبكة سيادة (2023-11-28)، إصدار جديد: "رهان السيادة الغذائية: إكراهات المديونية والتبادل الحر بالمغرب"، https://www.siyada.org/akesbi/دراسات-واصدارات/رهان-السيادة-الغذائية/.

36 - بول باسكون (2008-07-02)، «زرع النماذج وغياب التجديد»، جريدة المناضل- ة: https://web.archive.org/web/20121212015952/http://www.almounadil-a.info/article1432.html.

37 - عمر أزيكي (2014-05-21)، «مأزق الصادرات الفلاحية المغربية»، موقع جمعية أطاك المغرب: https://attacmaroc.org/مأزق-الصادرات-الفلاحية-المغربية/.

38 - Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Said Hanchane (Juillet 2024), «E-Handbook marocain d'économie du développement», Grigori Lazarev, «Une brève histoire du développement au Maroc», https://ledmaroc.ma/wp-content/uploads/2025/09/E-Handbook-Rhazaoui.pdf.

39 - بنك المغرب (أكتوبر 2016)، «خارطة طريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة»، https://www.bkam.ma/ar/بيانات-صحفية/بيان-صحفي/2017/خارطة-طريق-من-أجل-ملاءمة-القطاع-المالي-مع-رهانات-التنمية-المستدامة-14-أكتوبر-2016مراكش.

40 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017)، «تقرير- تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطرِدة ومدمِجة ومستدامة»، إحالة ذاتية رقم 30\2017، https://www.cese.ma/ar/docs/تغيير-النموذج-المعتمد-من-أجل-بناء-صناع/.

41 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

42 - وزارة الاقتصاد والمالية المغربية (2024)، «مشروع قانون المالية لسنة -2025 التقرير الاقتصادي والمالي»، https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/التقرير-الاقتصادي-والمالي2-.

43 - Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable - Département du Développement Durable (Octobre 2021), «Stratégie Bas Carbone à Long Terme MAROC 2050", https://unfccc.int/documents/403585

44 - Ministère de la Transition énergétique et du Développement durable et Partenariat pour l'action sur l'économie verte (PAGE) (8 novembre 2023), «LA TRANSITION DU MAROC VERS UNE ÉCONOMIE VERTE, état des lieux et inventaire (2022)», https://www.undp.org/fr/morocco/publications/la-transition-du-maroc-vers-une-economie-verte-etat-des-lieux-et-inventaire

45 - IBID.

46 - مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (PCNS) هو مركز أبحاث مغربي يهدف إلى المساهمة في تحسين السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تضع المغرب وبقية أفريقيا كجزء لا يتجزأ من الجنوب العالمي. https://www.policycenter.ma.

47 - TRANSFORMING ECONOMIES: How Is the Green Transition Shaping Trade and Industrial Policies? A Focus on Morocco", RIM BERAHAB, September 24, 2024, https://www.policycenter.ma/publications/transforming-economies-how-green-transition-shaping-trade-and-industrial-policies.

48 - مجموعة من المؤلفين (أبريل 2025)، «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7b5daa5e-d316-444e-9e9c-61d66f1fade8/content.

49 -جان بيير شوفور (2017)، «المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي- موجز عام»، مجموعة البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/puhttps://www.siyada.org/akesbi/دراسات-واصدارات/رهان-السيادة-الغذائية/blication/morocco-economic-memorandum-2017.

50 - مصطلح صاغه البنك الدولي لوصف الظاهرة التي تواجهها العديد من الدول ذات الدخل المتوسط، حيث تواجه صعوبة في الحفاظ على نموها الاقتصادي وتصبح عالقة بين الدول الفقيرة والدول المرتفعة الدخل.

51 - International Monetary Fund Washington, D.C. (February 2024), "INDUSTRIAL POLICY COVERAGE IN IMF SURVEILLANCE— BROAD CONSIDERATIONS", https://www.imf.org/en/publications/policy-papers/issues/2024/03/11/industrial-policy-coverage-in-imf-surveillance-broad-considerations-546162.

52 - أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2013)، «تقرير التجارة والتنمية، 2013»، نيويورك وجنيف، https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2013_ar.pdf.

53 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2021)، «تقرير التجارة والتنمية، 2021، من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي»، جنيف، https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210010306.

54 - Anna Ilyina, Ceyla Pazarbasioglu, Michele Ruta (April 12, 2024), "Industrial Policy is Back But the Bar to Get it Right Is High", IMF Bmog, https://www.imf.org/en/blogs/articles/2024/04/12/industrial-policy-is-back-but-the-bar-to-get-it-right-is-high.

55 - ديفيد هارفي (بالإنجليزية: David Harvey) ولد 1935 هو منظر اجتماعي وجغرافي ماركسي من أصل بريطاني وأستاذ لعلم الإنسان بمركز الدراسات العليا لجامعة مدينة نيويورك.

56 - ديفيد هارفي (2008)، «الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)»، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العيبكان- السعودية بالتعاقد مع جامعة أوكسفورد نيويورك، الطبعة الأولى، ص -247 248.

57 - Banque internationale pour la reconstruction et le développement\La Banque mondiale (Été 2024), «Maroc- RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ECONOMIQUELibérer le potentiel du secteur privé pourstimuler la croissance et la création d'emplois», https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099646407172428766.

58 - Anna Ilyina, Ceyla Pazarbasioglu, Michele Ruta (April 12, 2024), "Industrial Policy is Back But the Bar to Get it Right Is High", IMF Bmog, https://www.imf.org/en/blogs/articles/2024/04/12/industrial-policy-is-back-but-the-bar-to-get-it-right-is-high.

59 - ديفيد هارفي (2008)، «الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)»، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العيبكان- السعودية بالتعاقد مع جامعة أوكسفورد نيويورك، الطبعة الأولى، ص 244.

60 - جون كنث جالبريث، «اقتصاد الاحتيال البريء»، ترجمة محمد رضا علي العدل، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة- مصر، 2010، ص 91.

61 - أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2013)، «تقرير التجارة والتنمية، 2013»، نيويورك وجنيف، https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2013_ar.pdf.

62 - Jewellord T. Nem Singh (November 30, 2023), "Industrial Experiments",

/https://www.phenomenalworld.org/analysis/industrial-experiments

63 - Branko Milanovic (Jan 08, 2025), eHow the mainstream abandoned universal economic principles", https://branko2f7.substack.com/p/how-the-mainstream-has-abandoned?utm_source=post-email-title&publication_id=371309&post_id=154385191&utm_campaign=email-post-title&isFree-mail=true&r=3go921&triedRedirect=true&utm_medium=email.

64 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2021)، «تقرير التجارة والتنمية، 2021، من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي»، جنيف، https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210010306.

65 - Brian Ashley (30-11-2025), "COP 30: Entrenching the crisis of climate politics", https://links.org.au/cop-30-entrenching-crisis-climate-politics.

66 - كاتبة وباحثة ومستشارة في القضايا المناخية. لديها عمود ثابت في Bloomberg Green. عملت لمدة عشر سنوات في Financial Times، وشاركت في تأسيس وتحرير FT Energy Source، وهي زميلة في مركز تطوير السياسات.

67 - مدير سياسات في شبكة Green New Deal.

68 - كايت ماكنزي وتيم ساهاي (14\11 2024)، الحرب الباردة الخضراء بين أميركا والصين، ترجمة محمد الدخاخني، https://alsifr.org/marshall-plans.

69 - Ali Amouzai (14\05\2025), «Critical Raw Minerals in Morocco, An opportunity for industrialisation or a geopolitical battlefield between China and the West?», https://www.tni.org/en/publication/critical-raw-minerals-in-morocco.

70 - Ilias Alami , Tom Chodor , Jack Taggart (June 14, 2025), "Industrial Policy and Imperial Realignment", https://www.phenomenalworld.org/analysis/industrial-policy-and-imperial-realignment/.

71 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

72 - الاتفاق متعدد الألياف اتفاقية عالمية تحكم التجارة في المنسوجات والملابس من عام 1974 إلى 2004، يحدد حصصًا لبلدان نامية مثل المغرب لتصدير المنسوجات والملابس إلى البلدان المتقدمة. كان يهدف إلى حماية الصناعات المحلية في البلدان المتقدمة من تدفق الأقمشة والملابس الرخيصة من الدول النامية.

73 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

74 - باحث في معهد البحوث من أجل التنمية (IRD) فرنسا.

75 - Alain Piveteau, Khadija Askour et Hanane Touzani, «Le Maroc industriel dans la mondialisation : Processus, parcours et acteurs Alain Piveto», https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers20-12/010080697.pdf.

76 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

77 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

78 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 128.

79 - ATTAC/CADTM Maroc (26 novembre 2016), "La Samir : Crime économique d'État", https://www.cadtm.org/spip.php?page=imprimer&id_article=14235.

80 - وديع المودن (10-09-2024)، «قضية لاسامير: من عبد الرحمن السعيدي إلى عزيز أخنوش.. كرونولوجيا كارثة حقيقية»، https://ar.le360.ma/economie/OJHHK76XB-ZF5JPJXMW6PCPTODA/.

81 - مجموعة من المؤلفين (2011)، «تاريخ المغرب، تحيين وتركيب»، إشراف وتقديم محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط- المغرب، ص 688.

82 - مجموعة من المؤلفين (2011)، «تاريخ المغرب، تحيين وتركيب»، إشراف وتقديم محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط- المغرب، ص 690.

83 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

84 - إدواردو غاليانو (2016)، «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، ترجمة علاء شنانة، دار طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الأولى،" 407.

85 - المملكة المغربية اللجنة المديرية للتقرير (2005)، «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة -2025 التقرير العام»، الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية.

86 - المرجع السابق.

87 - المرجع السابق.

88 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

89 - L'Economiste | Edition N°:2015 Le 06/05/2005, «Politique industrielle, Le détail du rapport McKinsey», https://www.leconomiste.com/politique-industrielle-detail-du-rapport-mckinsey/.

90 - ALM (15 septembre 2005), «La Banque Mondiale appuie le rapport McKinsey», https://aujourdhui.ma/actualite/la-banque-mondiale-appuie-le-rapport-mckinsey-35425.

91 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

92 - IBID.

93 - IBID.

94 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 129.

95 - Haut Commissariat au Plan (Janvier 2016), «Etude sur le Rendement du Capital Physique au Maroc», https://www.hcp.ma/attachment/2235607/.

96 - IBID.

97 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 214.

98 - [المرجع السابق، ص 90.

99 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

100 - IBID.

101 - Henri-Louis VEDIE (November 13, 2020), «L'automobile : une filière marocaine stratégique, leader du secteur en Afrique», Policy Center For The New South, https://www.policycenter.ma/publications/l'automobile-une-filière-marocaine-stratégique-leader-du-secteur-en-afrique.

102 - L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES) (Février 2022), «L'AVENIR DES METIERS MONDIAUX DU MAROC, Rapport stratégique de synthèse», https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/lavenir-des-metiers-mondiaux-du-maroc-0.

103 - L'Economiste | Edition N°:2015 Le 06/05/2005, «Politique industrielle, Le détail du rapport McKinsey», https://www.leconomiste.com/politique-industriellebrle-detail-du-rapport-mckinsey/.

104 - يقيس معدل الاندماج في سلسلة القيمة نسبة الأنشطة أو مكونات المنتج التي يتم تنفيذها من قبل شركة واحدة أو في بلد معين، مقابل تلك التي يتم التعاقد عليها مع جهات خارجية. ويعني معدل الاندماج المرتفع أن الشركة أو البلد يدير جزءًا أكبر من عملية الإنتاج داخليًا، بدءًا من المواد الخام وحتى إنتاج المنتج النهائي، والعكس بالعكس.

105 - L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES) (Février 2022), «L'AVENIR DES METIERS MONDIAUX DU MAROC, Rapport stratégique de synthèse», https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/lavenir-des-metiers-mondiaux-du-maroc-0.

106 - Larabi Jaidi et Yassine Msadfa (21-09-2017), «La complexité de la remontée des Chaînes de valeur Mondiales : Cas des industries automobile et aéronautique au Maroc, et en Tunisie», OCP Policy center, https://www.policycenter.ma/publications/la-complexité-de-la-remontée-des-chaînes-de-valeur-mondiales-cas-des-industries

107 - أستاذة محاضرة في جامعة مونبلييه (ART-Dev، UMR 5281)، فرنسا.

108 - Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Bernard Billaudot (2019), «Made in Maroc Made in Monde, Volume 1, Industrialisation et développement», Recherches menées avec le concours de de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, revue Critique économique.

109 - - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

110 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 176.

111 - Lahcen El Ameli, «Investissements directs étrangers, industrialisation et développement», Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Bernard Billaudot (2019), «Made in Maroc Made in Monde, Volume 1, Industrialisation et développement», Recherches menées avec le concours de de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, revue Critique économique,http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/industrie/politique-industrielle/made-in-maroc-made-in-monde-volume-1-industrialisation-et-developpement.

112 - آلان بيفتو، «المغرب الصناعي ضمن العولمة: السيرورة، المسارات والفاعلون»، المجلة المغربية للعلوم السياسية و الاجتماعية، العدد -12 الجزء XIII-دجنبر 2018، ص 199.

113 - Alain Piveteau, Khadija Askour et Hanane Touzani, «Le Maroc industriel dans la mondialisation : Processus, parcours et acteurs Alain Piveto», https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers20-12/010080697.pdf.

114 - Sous la direction de Noureddine El Aoufi et Bernard Billaudot (2019), «Made in Maroc Made in Monde, Volume 1, Industrialisation et développement», Recherches menées avec le concours de de l'Académie Hassan II des Sciences et Techniques, revue Critique économique.

115 - بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2014، https://www.bkam.ma/ar/الإصدارات-والبحوث/إصدارات-مؤسساتية/التقرير-السنوي-المرفوع-إلى-جلالة-الملك/التقرير-السنوي-لسنة2014-.

116 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 224.

117 - 20 juin 2025, https://www.agenceecofin.com/actualites/2006-129396-top-20-des-pays-africains-ayant-attire-le-plus-d-ide-en-2024-cnuced.

118 - موقع لكم2- (07-08-2024)، «تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بـ51,7% سنة 2023»، https://lakome2.com/economie/352416/.

119 - Henri-Louis VEDIE (November 13, 2020), «L'automobile : une filière marocaine stratégique, leader du secteur en Afrique», Policy Center For The New South, https://www.policycenter.ma/publications/l'automobile-une-filière-marocaine-stratégique-leader-du-secteur-en-afrique.

120 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 219- 220.

121 - وزارة الاقتصاد والمالية المغربية (2024)، «مشروع قانون المالية لسنة 2025- التقرير الاقتصادي والمالي»، https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/التقرير-الاقتصادي-والمالي2-.

122 - - جان بيير شوفور (2017)، «المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي- موجز عام»، مجموعة البنك الدولي، https://www.albankald-awli.org/ar/country/morocco/publication/morocco-economic-memorandum-2017.

123 - مجموعة من المؤلفين (أبريل 2025)، «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7b5daa5e-d316-444e-9e9c-61d66f1fade8/content.

124 - المرجع السابق.

125 - L'Organisation de coopération et de développement économiques (SEPTEMBRE 2024), «Études économiques de l'OCDE MAROC», https://www.oecd.org/fr/publications/etudes-economiques-de-l-ocde-maroc-2024_1aad09d0-fr.html.

126 - القطاع الثالثي: يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة، من التجارة والإدارة إلى النقل والمالية والعقارات والأعمال التجارية والخدمات الشخصية والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي.

127 - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (يونيو 2019)، «خلق أسواق بالمغرب- تشخيص القطاع الخاص»، https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/228331567687617816،نقلا عن نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 177.

128 - Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique (avril 2016), «POLITIQUE INDUSTRIELLE TRANSFORMATRICE POUR L'AFRIQUE», Addis-Abeba, Éthiopie, https://archive.uneca.org/sites/default/files/Publication-Files/tipa-full_report_fr_web.pdf.

129 - المملكة المغربية اللجنة المديرية للتقرير (2005)، «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة -2025 التقرير العام»، الذكرى الخمسينية لاستقلال المملكة المغربية.

130 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 152.

131 - l'alliance marocaine pour le climat et le développement durable (AMCDD) (Août 2021), «Livre blanc» de plaidoyer de la société civile environnementale nationale pour L'alignement des politiques publiques et du plan de relance post Covid-19 du Maroc avec «Les objectifs de l'Accord de Paris et les exigences de développement durable et résilient», https://www.lodj.ma/attachment/2196682/.

132 - حسب وثيقة صادرة عن البنك الدولي: «15% من الصادرات المغربية إلى الاتحاد الأوروبي تأتي من القطاعات التي ستغطيها آلية ضبط حدود الكربون». مجموعة من المؤلفين (أبريل 2025)، «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099727204232525914/pdf/IDU-2caa361a-cb96-4c47-8246-ec493aa50397.pdf.

133 - Ilias Alami, Jessica DiCarlo, Steve Rolf and Seth Schindler (4\2\2025), «The new frontline, The US-China battle for control of global networks», https://www.tni.org/en/article/the-new-frontline.

134 - Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable (Octobre 2021), «Stratégie Bas Carbone à Long Terme MAROC 2050", https://unfccc.int/documents/403585.

135 - MINISTERE DE LA TRANSITION ENERGETIQUE ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE (Janvier 2022), «PLAN NATIONAL STRATÉGIQUE D'ADAPTATION (PNSA-2030)», https://unfccc.int/documents/636730.

136 لجنة صياغة النموذج التنموي الجديد (أبريل 2021)، «النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التنمية والتقدم وتحقيق الرفاه للجميع- التقرير العام»، https://www.fichier-pdf.fr/2021/09/04/--/.

137 - Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable (Octobre 2021), «Stratégie Bas Carbone à Long Terme MAROC 2050", https://unfccc.int/documents/403585.

138 جنة صياغة النموذج التنموي الجديد (أبريل 2021)، «النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التنمية والتقدم وتحقيق الرفاه للجميع- التقرير العام»، https://www.fichier-pdf.fr/2021/09/04/--/.

139 - Le Gouvernement du Maroc (juin 2021), «CONTRIBUTION DÉTERMINÉE AU NIVEAU NATIONAL – ACTUALISÉE», https://unfccc.int/sites/default/files/NDC/2022-06/Moroccan%20updated%20NDC%202021%20_Fr.pdf.

140 - «تقرير حول المؤسسات العمومية والقاولات العمومية» (2025)، ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية، https://www.finances.gov.ma/fr/vous-orientez/Pages/plf2026.aspx.

141 - MINISTERE DE LA TRANSITION ENERGETIQUE ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE (Janvier 2022), «PLANNATIONAL STRATÉGIQUE D'ADAPTATION (PNSA-2030)», https://unfccc.int/documents/636730.

142 - Royaume du Maroc et Nations Unies Maroc (13 mars 2023), «Cadre de Coopération des Nations Unies pour le Développement Durable» (CCDD) 2023-2027», https://morocco.un.org/fr/232698-cadre-de-coopération-pour-le-développement-durable-pour-la-période-2023-2027.

143 - مجموعة من المؤلفين (أبريل 2025)، «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7b5daa5e-d316-444e-9e9c-61d66f1fade8/content.

144 - Le Gouvernement du Maroc (juin 2021), «CONTRIBUTION DÉTERMINÉE AU NIVEAU NATIONAL – ACTUALISÉE», https://unfccc.int/sites/default/files/NDC/2022-06/Moroccan%20updated%20NDC%202021%20_Fr.pdf.

145 - موقع OCP المجمع الشريف للفوسفاط (2022-12-15)،»مجموعة OCP تطلق برنامجها الاستثماري الأخضر للفترة الممتدة من 2023 إلى 2027»»، https://www.ocpgroup.ma/ar/news/ocp-group-launches-13-billion-green-investment-strategy.

146 - World Bank Group (November 3, 2022), "Morocco Country Climate and Development Report", https://www.worldbank.org/en/country/morocco/publication/morocco-country-climate-and-development-report.

147 - Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable Département du Développement Durable (Octobre 2021), «Stratégie Bas Carbone à Long Terme MAROC 2050", https://unfccc.int/documents/403585.

148 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2021)، «تقرير التجارة والتنمية، 2021، من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي»، جنيف، https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210010306.

149 - Yahya Benabdellah, (5 Septembre 2022), «Le projet pilote de production d'ammoniac vert ouvre de grandes perspectives pour le Maroc», https://medias24.com/2022/09/04/le-projet-pilote-de-production-dammoniac-vert-ouvre-de-grandes-perspectives-pour-le-maroc/.

150 - IBID.

151 - المجلس الأعلى للحسابات (مارس 2019)، «مراقبة تسيير المجمع الشريف للفوسفاط (OCP SA)- النشاط المنجمي، خلاصة»، https://www.courdescomptes.ma/ar/publication/خلاصة-التقرير-المتعلق-بمراقبة-تسيير-ا/.

152 - Yahya Benabdellah, (5 Septembre 2022), «Le projet pilote de production d'ammoniac vert ouvre de grandes perspectives pour le Maroc», https://medias24.com/2022/09/04/le-projet-pilote-de-production-dammoniac-vert-ouvre-de-grandes-perspectives-pour-le-maroc/.

153 - Aziz DIOUF (01/12/2025), «OCP/Investissements verts: La BAD déploie son nouvel instrument de garantie», https://www.leconomiste.com/ocp-investissements-verts-la-bad-deploie-son-nouvel-instrument-de-garantie/.

154 - Ali Amouzai (14\05\2025), «Critical Raw Minerals in Morocco, An opportunity for industrialisation or a geopolitical battlefield between China and the West?», https://www.tni.org/en/publication/critical-raw-minerals-in-morocco.

155 - Par Rim Berahab et Uri Dadush (Novembre 2021), «Le Maroc à la COP 26», https://www.policycenter.ma/publications/le-maroc-a-la-cop26.

156 - جواد مستقبل (2024)، «قطاع الطاقة بالمغرب: التبعية الدائمة»، مساهمة في كتاب «تحدي الرأسمالية الخضراء، العدالة المناخية والانتقال الطاقي في المنطقة العربية»، تحرير حمزة حموشان وكايتي ساندويل من المعهد العابر للقوميات TNI، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة- مصر، ص 283.

157 وزارة الطاقة والمعادن والبيئة (2019)، أرقام أساسية لقطاع الطاقة : طبعة سنة 2019»، موقع المندوبية السامية للتخطيط، http://www.abhatoo.net.ma/page-principale/معلمة-نصية/التنمية-الإقتصادية-والإجتماعية/التنمية-الإقتصادية/الطاقة-والمعادن/الطاقة-والمعادن-عموميات/أرقام-أساسية-لقطاع-الطاقة-طبعة-سنة2019-.

158 - الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (2022)، «التقرير السنوي 2022»، http://www.abhatoo.net.ma/page-principale/معلمة-نصية/التنمية-الإقتصادية-والإجتماعية/التنمية-الإقتصادية/الطاقة-والمعادن/الطاقة-الكهربائية/التقرير-السنوي-2022-الهيئة-الوطنية-لضبط-الكهرباء.

159 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد-19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 125.

160 - l'alliance marocaine pour le climat et le développement durable (AMCDD) (Août 2021), «Livre blanc» de plaidoyer de la société civile environnementale

nationale pour L'alignement des politiques publiques et du plan de relance post Covid-19 du Maroc avec «Les objectifs de l'Accord de Paris et les exigences de développement durable et résilient», https://www.lodj.ma/attachment/2196682./

161 - علي أموزاي (19-04-2025)، «مشروع «إكس- لينكس» في المغرب... طاقة نظيفة أم سرقة نظيفة؟»، https://raseef22.net/article/1101333-ضيعة-ضايعة-بعد-17-سنة-على-عرضه-نافذة-على-سوريا-التي-كانت. نفس المقال بالإ-نجليزية: https://theecologist.org/2025/aug/13/spotlight-xlinks-morocco-project.

162 - Amouzai, A. and Haddioui, O. (30 October 2023) 'Green Hydrogen in Morocco: Just transition or greenwashing neocolonialism? The case of Guelmim-Oued Noun'. Transnational Institute, https://www.tni.org/en/publication/green-hydrogen-in-morocco-just-transition-or-greenwashing-neocolonialism.

163 - بنك المغرب (أكتوبر 2016)، «خارطة طريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة»، https://www.bkam.ma/ar/بيانات-صحفية/بيان-صحفي/2017/خارطة-طريق-من-أجل-ملاءمة-القطاع-المالي-مع-رهانات-التنمية-المستدامة-14-أكتوبر-2016-مراكش.

164 - عبد السلام الصديقي (19-09-2024)»، «التمويلات المبتكرة.. خوصصة مقنعة دون ذكرها بالاسم!»، موقع العمق المغربي https://al3omk.com/965989.html.

165 - l'alliance marocaine pour le climat et le développement durable (AMCDD) (Août 2021), «Livre blanc» de plaidoyer de la société civile environnementale nationale pour L'alignement des politiques publiques et du plan de relance post Covid-19 du Maroc avec «Les objectifs de l'Accord de Paris et les exigences de développement durable et résilient», https://www.lodj.ma/attachment/2196682./

166 - Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable Département du Développement Durable (Octobre 2021), «Stratégie Bas Carbone à Long Terme MAROC 2050", https://unfccc.int/documents/403585.

167 - IBID.

168 - Cluster Solaire, en partenariat avec L'Agence Marocaine pour L'Ifficacité Energétique (l'AMEE) et Ministère de L'Industrie et du Commerce (Édition Novembre 2021), «DÉCARBONATION ET ÉCONOMIE VERTE, GUIDE DES PROGRAMMES DE FINANCEMENT ET D'APPUI POUR LES ENTREPRISES MAROCAINES», Site de Haut- Commissariat Au Plan, http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-durable/environnement/gestion-ecologique/gestion-des-ressources/programmes-nationaux-de-protection-de-l-environnement/decarbonatation-et-economie-verte-guide-des-programmes-de-financement-et-d-appui-pour-les-entreprises-marocaines.

169 - Secrétaire d'Etat auprès du Ministre de l'énergie, des mines et du développement durable, chargée du développement durable (chargée du développement durable) (Juin 2019), «Guide d'Accès à la Finance Climat, Destiné aux acteurs territoriaux», https://eci.ma/documents/32/GUIDE_DACCES_A_LA_FINANCE_CLIMAT.pdf.

170 - IBID.

171 - وزارة الاقتصاد والمالية المغربية (2024)، «مشروع قانون المالية لسنة 2025- التقرير الاقتصادي والمالي»، https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/التقرير-الاقتصادي-والمالي2-.

172 - Ahmed BENNIS, Ismael TRAORE TENENA, Mohamed EL YAMANI et Ousmane BALDE (7 février 2023), «Dépendances économiques et souveraineté industrielle du Maroc : État des lieux et perspectives», l'Ecole de Guerre Economique, https://www.ege.fr/infoguerre/dependances-economiques-et-souverainete-industrielle-du-maroc-etat-des-lieux-et-perspectives.

173 - Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable Département du Développement Durable (Octobre 2021), «Stratégie Bas Carbone à Long Terme MAROC 2050", https://unfccc.int/documents/403585.

174 - بنك المغرب (14- 11- 2016)، "المؤتمر الصحفي لتقديم خارطة طريق القطاع المالي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة ومحاربة التغير المناخي"، https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwiJ843pq5WRAxVXhP0HHbxdOscQFnoECBgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bkam.ma%2Far%2Fcontent%2Fdownload%2F413806%2F3379378%2FAllocution%2520de%2520MLW%2520-%2520AR.pdf&usg=AOvVaw2Bh7QPFL-nm_U0LB6BtPHJ&opi=89978449.

175 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

176 - l'Institut Royal des Etudes Stratégiques\ IRES (Octobre 2023), «L'INDUSTRIE DU FUTUR OU X.0, Version publique», https://www.ires.ma/fr/publications/actes-des-seminaires/lindustrie-du-futur-ou-x0.

177 - Cluster Solaire, en partenariat avec L'Agence Marocaine pour L'Ifficacité Energétique (l'AMEE) et Ministère de L'Industrie et du Commerce (Édition Novembre 2021), «DÉCARBONATION ET ÉCONOMIE VERTE, GUIDE DES PROGRAMMES DE FINANCEMENT ET D'APPUI POUR LES ENTREPRISES MAROCAINES», https://amee.ma/sites/default/files/inline-files/Guide%20des%20Programmes%20de%20Financement%20et%20D%27appui%20pour%20les%20Entreprises%20Marocaines.pdf.

178 - Cluster Solaire, en partenariat avec L'Agence Marocaine pour L'Ifficacité Energétique (l'AMEE) et Ministère de L'Industrie et du Commerce (Édition Novembre 2021), «DÉCARBONATION ET ÉCONOMIE VERTE, GUIDE DES PROGRAMMES DE FINANCEMENT ET D'APPUI POUR LES ENTREPRISES MAROCAINES», https://amee.ma/sites/default/files/inline-files/Guide%20des%20Programmes%20de%20Financement%20et%20D%27appui%20pour%20les%20Entreprises%20Marocaines.pdf.

179 - محمد أوبنعل وعبد اللطيف زروال (ديسمبر 2018)، «تحول البنية المالية للرأسمالية المغربية»، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد -12 الجزء XIII.

180 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد19-»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 200.

181 - Soufiane CHAHID (15 Avril 2024), «Cession de la SGMB : Pourquoi les banques françaises quittent le Maroc [INTÉGRAL]», https://www.lopinion.ma/Cession-de-la-SGMB-Pourquoi-les-banques-francaises-quittent-le-Maroc-INTEGRAL_a52821.html.

182 - بنك المغرب (أكتوبر 2016)، «خارطة طريق من أجل ملاءمة القطاع المالي المغربي مع التنمية المستدامة»، https://www.bkam.ma/ar/بيانات-صحفية/بيان-صحفي/2017/خارطة-طريق-من-أجل-ملاءمة-القطاع-المالي-مع-رهانات-التنمية-المستدامة-14-أكتوبر-2016-مراكش.

183 - إدواردو غاليانو (2016)، «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، ترجمة علاء شنانة، دار طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، ص 282.

184 - Ernest Mandel (4 April 2023), 1967. "Ernest Mandel: Marx's theory of primitive accumulation and industrialisation of the Third World", https://www.iire.org/node/1043.

185 - «الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية»، بول باران وإيف لاكوست، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الثانية فبراير 1978، ص 264.

186 - إريك وولف (تشرين الثاني 1977)، «الحروب الفلاحية في القرن العشرين»، نقله إلى العربية أطرم الرافعي، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ص 252

187 - «تقرير حول المؤسسات العمومية والقاولات العمومية»، ضمن مشروع قانون المالية

لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية، https://www.finances.gov.ma/fr/vous-orientez/Pages/plf2026.aspx.

188 - مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج (03-11-2025)، «تحويلات مغاربة العالم تواصل الارتفاع»، https://www.ccme.org.ma/ar/تحويلات-مغاربة-العالم-تواصل-الارتفاع2-/.

189 - «تقرير حول المؤسسات العمومية والقاولات العمومية»، ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية، https://www.finances.gov.ma/fr/vous-orientez/Pages/plf2026.aspx

190 - وزارة الاقتصاد والمالية، «مشروع قانون المالية لسنة 2026- تقرير حول الدين العمومي»، file:///C:/Users/HP/Downloads/Rapport-Dette-publique_Ar.pdf.

191 - خالد الغازي (27-12-2021)، «تقريرا أرقام مهولة لتهريب الأموال المغربية نحو الخارج، أين القانون؟»، موقع الأسبوع https://www.alousboue.ma/76298/.

192 - Ministère de la Transition Energétique et du Développement Durable Département du Développement Durable (Octobre 2021), «Stratégie Bas Carbone à Long Terme MAROC 2050", https://unfccc.int/documents/403585.

193 - l'Institut Royal des Etudes Stratégiques\ IRES (Octobre 2023), «L'INDUSTRIE DU FUTUR OU X.0, Version publique», https://www.ires.ma/fr/publications/actes-des-seminaires/lindustrie-du-futur-ou-x0.

194 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017)، «تقرير- تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطرِدة ومدمِجة ومستدامة»، إحالة ذاتية رقم 30\2017، https://www.cese.ma/ar/docs/تغيير-النموذج-المعتمد-من-أجل-بناء-صناع/.

195 - «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطرِدة ومدمِجة ومستدامة»، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 30\2017، https://www.cese.ma/ar/docs/تغيير-النموذج-المعتمد-من-أجل-بناء-صناع/.

196 - SEPTEMBRE 2014, M. Azzedine GHOUFRANE, M. Nabil BOUBRAHIMI et M. Adil DIANI «INDUSTRIALISATION ET COMPETITIVITE GLOBALEDU MAROC», L'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES), https://www.ires.ma/fr/publications/rapports-thematiques/industrialisation-et-competitivite-globale-du-maroc.

197 - IBID.

198 - نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد-19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 128.

199 - حمزة حوشان (14 أكتوبر 2022)، «الانتقال الطّاقي بشمال إفريقيا، حضور الاستعمار الجديد.. مجدداً!»، https://longreads.tni.org/ar/الانتقال-الطّاقي-بشمال-إفريقيا-حضور-ا.html.

200 - Walden Bello (October 27, 2022), "Will China Replace the U.S. — Or Will the Two Powers Stalemate?", https://fpif.org/will-china-replace-the-u-s-or-will-the-two-powers-stalemate/.

201 إدواردو غاليانو (2016)، «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، ترجمة علاء شنانة، دار طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، ص 360.

202 - Alain Piveteau, Khadija Askour et Hanane Touzani, «Le Maroc industriel dans la mondialisation : Processus, parcours et acteurs Alain Piveto», https://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/divers20-12/010080697.pdf.

203 - محمد الناجي (16-01-2025)، «معطيات غير مسبوقة.. د.محمد الناجي يكشف الاختراق الصـ.هـ.يـ.وني في قطاع التعليم العالي بالمغرب»، قناة هوية بريس على اليوتيب: https://www.youtube.com/watch?v=t53VKgPMq4g.

204 - إدواردو غاليانو (2016)، «الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، ترجمة علاء شنانة، دار طوى للثقافة والنشر والإعلام، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، ص 360.

205 - سمير أمين (2002)، «الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين»، ترجمة فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

206 - Confédération Générale des Entreprises du Maroc, «INITIATIVE ENTREPRISES CLIMAT MAROC (IECM), ENJEUX, OBJECTIFS, AXES STRATÉGIQUES, PLAN DE MISE EN ŒUVRE 2017-2018», Site de Haut- Commissariat Au Plan, http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/environnement/politique-de-l-environnement/initiative-entreprises-climat-maroc-iecm-enjeux-objectifs-axes-strategiques-plan-de-mise-en-oeuvre-2017-2018.

207 - MINISTERE DE LA TRANSITION ENERGETIQUE ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE (Janvier 2022), «PLANNATIONAL STRATÉGIQUE D'ADAPTATION (PNSA-2030)», https://unfccc.int/documents/636730.

208 - MINISTERE DE LA TRANSITION ENERGETIQUE ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE (Janvier 2022), «PLANNATIONAL STRATÉGIQUE D'ADAPTATION (PNSA-2030)», https://unfccc.int/documents/636730.

209 - Ministère de la Transition énergétique et du Développement durable et Partenariat pour l'action sur l'économie verte (PAGE) (8 novembre 2023), «LA TRANSITION DU MAROC VERS UNE ÉCONOMIE VERTE, état des lieux et inventaire (2022)», https://www.undp.org/fr/morocco/publications/la-transition-du-maroc-vers-une-economie-verte-etat-des-lieux-et-inventaire.

210 - IBID.

211 لجنة صياغة النموذج التنموي الجديد (أبريل 2021)، «النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التنمية والتقدم وتحقيق الرفاه للجميع- التقرير العام»، https://www.fichier-pdf.fr/2021/09/04/--/.

212 - الشبكة الديمقراطية لمواكبة القمة22، (03-11-2016)، «بيان- الشبكة الديمقراطية تقرر مقاطعة مؤتمر الكوب 22»، موقع أطاك المغرب https://attacmaroc.org/الشبكة-الديموقراطية-تقرر-مقاطعة-مؤتم/.

213 - أطاك المغرب (11 أكتوبر، 2016)، «أطاك المغرب تنظم ندوة دولية تحت شعار : "لنغير النظام الرأسمالي، وليس المناخ" بمدينة أسفي يومي 4 و5 نونبر 2016»، https://attacmaroc.org/لنغير-النظام-الرأسمالي،-وليس-المناخ/.

214 - عمر أزيكي (05-12-2020)، «جمعية أطاك المغرب: عشرون عامًا من النضال من أجل مغرب آخر ممكن، مغرب العدالة الاجتماعية والبيئية والكرامة والحرية»، https://attacma-roc.org/جمعية-أطاك-المغرب-عشرون-عامًا-من-النضا/.

215 - https://www.greeneconomyassociation.com.

216 - l'alliance marocaine pour le climat et le développement durable (AMCDD) (Août 2021), «Livre blanc» de plaidoyer de la société civile environnementale nationale pour L'alignement des politiques publiques et du plan de relance post Covid-19 du Maroc avec «Les objectifs de l'Accord de Paris et les exigences de développement durable et résilient», https://www.lodj.ma/attachment/2196682/.

217 - Marrakech, Morocco – 7 -18 November 2016 , "Trade Unions and Climate Change ITUC Contribution to UNFCCC COP22", https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ituc_contribution_to_unfccc_cop22_en.pdf.

218 - Amir Lebdioui (May 2024), "SURVIVAL OF THE GREENEST, Economic Transformation in a Climate-conscious World", Cambridge University, https://www.cambridge.org/gb/universitypress/subjects/economics/economic-development-and-growth/survival-greenest-economic-transformation-climate-conscious-world.

219 - IBID.

220 - Latifa Babas (29/12/2017), «Jerada : Les conséquences économiques et démographiques de la fermeture officielle de la mine», https://www.yabiladi.com/articles/details/60572/jerada-consequences-economiques-demographiques-fermeture.html.

221 - جريدة المناضل- ة (04-01-2018)، «الملف المطلبي للحراك النضالي في جرادة»، https://www.almounadila.info/archives/5873.

222 - Badra BERRISSOULE (18/07/1996), «Sauver une ville ou une activité : Le dilemme de la fermeture de Jerada », https://www.leconomiste.com/sauver-une-ville-ou-une-activite-le-dilemme-de-la-fermeture-de-jerada/.

223 - Amir Lebdioui (May 2024), "SURVIVAL OF THE GREENEST, Economic Transformation in a Climate-conscious World", Cambridge University, https://www.cambridge.org/gb/universitypress/subjects/economics/economic-development-and-growth/survival-greenest-economic-transformation-climate-conscious-world.

224 - إرنست ماندل (1972)، «النظرية الاقتصادية الماركسية»، الجزء الثاني، ترجمة جورج طرابيشي، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص 199.

225 - Amir Lebdioui (May 2024), "SURVIVAL OF THE GREENEST, Economic Transformation in a Climate-conscious World", Cambridge University, https://www.cambridge.org/gb/universitypress/subjects/economics/economic-development-and-growth/survival-greenest-economic-transformation-climate-conscious-world.

226 - ميشيل روسي (1991)، «المؤسسات الإدارية المغربية»، تعريب إبراهيم زياني بالتعاون مع المصطفى أجدبا ونور الدين الرواي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، 1993، ص 79.

227 - إرنست ماندل (1972)، «النظرية الاقتصادية الماركسية»، الجزء الثاني، ترجمة جورج طرابيشي، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص 200.

228 - لأغراض محض تحليلية ركزنا على «الموردين الكبار»، لكن هذا لا يعني أنهم من يحكم المغرب. للاطلاع أكثر على مكونات الطبقة السائدة في المغرب، أنظر- ي كتاب عبد القادر برادة ومحمد سعيد السعدي «الرأسمال الكبير الخاص المغرب»:

Abdelkader BERRADA et Mohamed SAÏD SAADI (1992), «LE GRAND CAPITAL PRIVÉ MAROCAIN», LE MAROC ACTUEL, Editions du CNRS, Paris, Numerisé par : almounadil-a, https://www.almounadila.info/archives/523 .

229 - نجيب أقصي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 255.

230 - نجيب أقصي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 268.

231 - المرجع نفسه، ص 265.

232 - Ilias Alami , Tom Chodor, Jack Taggart (June 14, 2025), "Industrial Policy and Imperial Realignment", https://www.phenomenalworld.org/analysis/industrial-policy-and-imperial-realignment/.

233 - IBID.

234 - مولاي هشام العلوي (2015)، «سيرة أمير مبعد، المغرب لناظره قريب»، ترجمة أحمد بن الصديق، دار الجديد، الطبعة الأولى، دار الحديد، لبنان.

235 - Nelson Mandela, quoted in Jostein Hauge & Jason Hickel (05-06-2025), "A Progressive Framework for Green Industrial Policy", Review of International Political Economy, Volume 32, Issue 4, Pages 880–897,https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13563467.2025.2506655#d1e213.

236 - Les combustibles fossiles domineraient encore le mix» ,01-11-2025 énergétique mondial en 2050, selon McKinsey», https://prix-carburant.eu/article/fossil-fuels-dominent-energie-mondiale-2050-mckinsey.

237 - Jostein Hauge & Jason Hickel (05-06-2025), "A Progressive Framework for Green Industrial Policy", Review of International Political Economy, Volume 32, Issue 4, Pages 880–897,https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13563467.2025.2506655#d1e213.

238 - Quatrième internationale, 18e Congrès Mondial - 2025, «Manifeste pour une révolution écosocialiste — Rompre avec la croissance capitaliste», https://fourth.international/fr/congres-mondiaux/874/699.

239 - Romain Mamert (23-08-2023), «Une décroissance qui ne sacrifierait pas les pauvres ? Redécouvrir André Gorz», https://lvsl.fr/une-decroissance-qui-ne-nuirait-pas-aux-pauvres/?utm_source=sendinblue&utm_campaign=News-letter_Derniers_Articles&utm_medium=email.

240 - فواز طرابلسي (2021)، «ما هي النيوليبرالية؟»، مجلة بدايات، العدد 20، https://bi-dayatmag.com/node/1283.

241 - Issa G. Shivji (2017), "The Concept of 'Working People'", Agrarian South: Journal of Political Economy, https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/2277976017721318.

242 - علي أموزاي (27-02-2022)، «حركة 20 فبراير المغربية: جذور الفشل ودروسٌ للمستقبل»، https://www.almounadila.info/archives/10717.

243 - ندونغو سامبا سيلا خبير اقتصادي سنغالي متخصص في التنمية.

244 - Ndongo Samba Sylla (1 May 2024), "Proposals for unilateral decolonization and economic sovereignty", https://www.tni.org/en/article/proposals-for-unilateral-decolonization-and-economic-sovereignty.

245 - أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد (2013)، «تقرير التجارة والتنمية، 2013»، نيويورك وجنيف، https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2013_ar.pdf.

246 - بيان قوي من أجل تغيير جذري صودق عليه في الملتقى الاشتراكي الإيكولوجي الثاني، في بيليم، البرازيل، (نوفمبر 2025)، https://www.almounadila.info/archives/26512.

247 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2021) التنقل المستدام: نحو وسائل نقل مستدامة ومتاحة، https://www.cese.ma/ar/docs/la-mobilite-durable-vers-des-moyens-de-transport-durables-et-accessible-2/.

248 - المرجع السابق.

249 - إريك توسان (2022)، «البنك العالمي، تاريخ نقدي»، ترجمة أطاك المغرب، ص 25- 26.

250 - Amir Lebdioui (May 2024), "SURVIVAL OF THE GREENEST, Economic Transformation in a Climate-conscious World", Cambridge University, https://www.cambridge.org/gb/universitypress/subjects/economics/economic-development-and-growth/survival-greenest-economic-transformation-climate-conscious-world.

251 كميل قيصر داغر (28-01-2010)، «ينبغي أن نحلم ؛ نصوص في سياسة هذا العالم»، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

جمعية أطاك المغرب: تأسست سنة 2000 في سياق تنامي التعبئات العالمية للحركة من أجل عولمة بديلة، تناضل أطاك المغرب ضد السياسات النيوليبرالية التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) والقوى العظمى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية). كما تناضل من أجل إلغاء الديون العمومية التي تشكل إحدى الأدوات الرئيسة لتعميق التبعية البنيوية لبلدنا. attacmaroc.org

المعهد العابر للقوميات (TNI) هو مؤسسة بحثية ومناصرة ملتزمة ببناء كوكب عادل وديمقراطي ومستدام. لأكثر من 50 عامًا، يشكل المعهد حلقة وصل بين الحركات الاجتماعية، والباحثين والأكاديميين الملتزمين، وصانعي السياسات.
www.TNI.org